www.kassioun.org

1247

الاثنين 13 تشرين الاول 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

المعنى التاريخي لانتصار غزّة

بعد وقت قصير من عملية طوفان الأقصى يوم 7 أكتوبر 2023، وبدء الصهيوني بحرب الإبادة المتوحشة ضد الشعب الفلسطيني، قالت قاسيون في افتتاحيتها ذات الرقم 1154، في 24 كانون الأول 2023، وتحت عنوان «ما وراء غزة»، ما يلي: «لعل أهم استنتاج يمكن تثبيته بخصوص الإدارة الأمريكية للمعركة، هو أن المعركة المطلوبة أوسع بكثير من حدود قطاع غزة، ومن حدود فلسطين؛ وشعارات «لا لتوسيع الحرب» بالتوازي مع «لا لوقف إطلاق النار»، المقصود منها هو بالضبط: منع حرب مباشرة بين الكيان وعدة دول في المنطقة، بمقابل ضرورة توسيع الحرب على شكل فوضى شاملة تشمل الإقليم بأسره».

وأضافت: «إن المدى الزمني للمخطط الأمريكي في تفجير كامل المنطقة، ليس محصوراً بأسابيع أو أشهر، بل يتطلب فعلياً عدة سنوات. والحرب على غزة، وعلى فلسطين، ضمن هذا المخطط، ليست الغاية النهائية، بل هي أداة في رفع الحرارة، ورفع التناقضات في مجمل المنطقة، لتسهيل الوصول إلى الغاية: الفوضى الشاملة».

اليوم، وبعد سنتين من الإجرام الصهيوني، تبدأ الحرب بوضع أوزارها على مشهد يعجز فيه الكيان، وعلى رأسه نتنياهو– الذي من المحتمل أن يُستبعد من مراسم توقيع الاتفاق في مصر يوم الإثنين، وبغياب بايدن الذي تم إشعال الحرب في عهده– يعجز عن تحقيق أي من الأهداف التي أعلنها طوال فترة الحرب؛ فلا هو استطاع القضاء على حماس والمقاومة الفلسطينية أو سحب سلاحها، ولا استطاع استعادة أسراه إلا عبر صفقة تبادل أسرى كما قررت المقاومة منذ اللحظة الأولى، ولم يستطع تهجير أهل غزة خارجها، ولا المحافظة على احتلاله لأقسام منها... إضافة إلى ذلك، فقد خسر الكيان على المستوى الشعبي العالمي والدبلوماسي الدولي خسارة عظيمة غير مسبوقة، ومعه الولايات المتحدة التي دعمته في كل خطوة من خطوات حرب الإبادة.

بالعودة إلى الاقتباس الذي بدأنا به، فإن الخسارة الأكبر بالنسبة للأمريكي والصهيوني معاً، هي أن استخدام غزة كأداة في تسخين المنطقة وصولاً لتفجيرها بأكملها، ضمن فوضى شاملة هجينة، ورغم أنه حقق بعض الخروقات هنا وهناك، إلا أنه وصل إلى حائط مسدود، وانعكس سلباً على كامل المشروع الأمريكي في المنطقة، ولم يستطع تحقيق أهدافه؛ فاتفاقات أبراهام والناتو العربي وما شاكلهما قد تبخرت فعلياً، وحل محلها واقع إقليمي جديد، سمته الأساسية هي التقارب والتوافق بين الدول الكبرى في المنطقة، من السعودية إلى إيران إلى مصر إلى تركيا، وتقارب هذه الدول مجتمعة بشكل أكبر مع الصين وروسيا، الخصمَين والمنافسَين الأساسيَّين للهيمنة الغربية.

إن المعنى التاريخي لانتصار غزة، ورغم التضحيات والآلام الهائلة التي جرى دفعها، ورغم «التعنت الإسرائيلي» المتواصل حتى اللحظة، هو أن إمكانيات الهيمنة الأمريكية في منطقتنا كلها، وليس في غزة أو في فلسطين فحسب، قد تضاءلت بشكل غير مسبوق، وأن الانسحاب من كامل منطقتنا بات احتمالاً أكثر واقعية من أي وقت مضى... وأكثر من ذلك، فإن إمكانية تغيير ميزان القوى الدولي لمصلحة الأمريكان انطلاقاً من منطقتنا قد تبخرت إلى حدٍّ بعيد؛ الأمر الذي سينعكس على كل الترتيبات الجديدة في منطقتنا، بما في ذلك علينا في سورية، التي سينفتح أمامها أفق استقلال حقيقي وسيادة حقيقية، في حال استثمرت الظروف الجديدة عبر توحيد الشعب السوري قولاً وفعلاً، ابتداء بالحل السياسي الشامل على أساس جوهر القرار 2254، وعلى أساس مؤتمر وطني عام، يتحول إلى منصة أساسية لإنفاذ حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه.

الأجر الرسمي يجب أن يتضاعف 9,5 مرات فقط للبقاء على قيد الحياة!

[12]

شؤون عمالية

حقوق العمال لا تُغطى بغربال

02

ملف «سورية 2025»

عَمٌ يُعبر التراجع الجزئي لنفوذ اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة؟!

06

شؤون محلية

إصلاح التأمين الصحي في سورية...

08

شؤون عربية ودولية

قمّة شرم الشيخ المرتقبة... خطة سلام أم مناورة خطيرة؟

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

حقوق العمال لا تُغطى بغربال

لعبت القرارات الصادرة في عهد الوحدة السورية المصرية المتعلقة بالحركة النقابية والطبقة العاملة دوراً مهماً في احتواء الحركة، ومصادرة دورها المستقل، وتجريدها من عناصر القوة التي اكتسبتها في مجرى نضالها السياسي الوطني والطبقي، في مواجهة القوى الطبقية الأخرى المعبرة سياسياً عن مصالح الطبقة المهيمنة اقتصادياً.

الصراع كان واضحاً إلى حدٍّ ما بين قوة العمل الفتيّة وقوة رأس المال الفتيّة أيضاً، استخدمَت فيه الحركة النقابية والطبقة العاملة كل الأسلحة السلمية المشروعة، من أجل انتزاع حقوقها السياسية والاقتصادية، التي عملت قوة رأس المال على حرمان العمال منها بقوة القانون أحياناً، وبقوة القمع أحياناً أخرى. ولكن هذا الصراع أكد جملة من القضايا الهامة التي مكنت الحركة النقابية والعمالية من انتزاع العديد من المطالب والحقوق في أوقات سابقة، حيث كان هناك مدٌ وطنيٌ وقوى سياسية فاعلة ساعدت الطبقة العاملة في صراعها مع رأس المال حديث العهد، وهي:

- قوتها الكائنة في وحدتها التنظيمية.
- استقلالية قرارها التام عن الأحزاب والهيمنة المفروضة.
- وضوح مطالبها، ومواقفها الوطنية العامة والخاصة.
- تبنيها وممارستها لحقها الشرعي بالإضراب والاعتصام والتظاهر السلمي.

إن هذه القضايا مجتمعة جعلت الطبقة العاملة قوة أساسية في حياة البلاد السياسية والاقتصادية، مما يعني شد الانتباه نحوها بضرورة احتوائها من قبل القوى البرجوازية السياسية منها والاقتصادية. ولكن تلك القوى فشلت إلى حد ما في عملية الاحتواء، كون الحركة النقابية موحدة المواقف والأفعال، وهذا الأمر كان مهمًا لكي تنتزع الحركة النقابية والطبقة العاملة استقلالية قرارها وموقفها وجزءاً من حقوقها.

اليوم وكأنّ التاريخ يعيد نفسه، مع اختلاف الظروف السياسية وموازين القوى بين السابق واليوم، من حيث محاولة الهيمنة على الحركة النقابية، وهي بأسوأ حالاتها التنظيمية لما فعله النظام السابق لعقود من الزمن بواقع الحركة تنظيمياً، وبدورها المفترض؛ حيث يجرى حالياً ترتيب الهياكل التنظيمية للنقابات المختلفة بقوة الأمر الواقع وخارج قانون التنظيم النقابي، الذي ينص في مواده على وجوب إجراء انتخابات من القاعدة إلى القمة، وهذا ما لم يحدث، وهو يتعارض مع قوانين العمل الدولية، ومبادئ الحريات الديمقراطية النقابية، رغم المحاولات في مخاطبة المنظمات الدولية النقابية من خلال الاجتماعات التي تجري بالخارج والرسائل الموجّهة إليهم، يتم التأكيد فيها على التزام النقابات في سورية بالمواثيق الدولية وبالعلاقات معها.

إنّ أحد أسباب ضعف المواجهة مع قرارات الهيمنة، وقرارات التسريح التعسفي للعمال، كان وما زال احتواء الحركة النقابية، وإخراجها من دائرة الفعل المقاوم للسياسات الليبرالية السابقة والحالية التي يعاد إنتاجها.

المطلوب هو خارطة طريق للحركة النقابية، قاعدتها الأساسية الطبقة العاملة السورية، من أجل حماية حقوق العمال السياسية والديمقراطية، والدفاع عن مستوى معيشتهم بزيادة أجورهم زيادة حقيقية.

الاتحاد العام يستبدل الدعوة للحوار بمنشور «يحدث الآن»

«ما وصلت فرحتنا لقرعتنا» كما يقال بالمثل الشعبي. فبعد أن أثنينا - شأننا شأن المعنيين والمهتمين بالطبقة العاملة – على دعوة الاتحاد العام لنقابات العمال للحوار من أجل مناقشة قانون الخدمة المدنية الجديد، واعتبرنا هذا الإجراء الثمين يُحسب للمنظمة والقائمين عليها، فاجأنا الاتحاد بقيامه بالورشة الحوارية يوم الخميس الفائت دون دعواتٍ أو إعلان سابق عنها. بل إن المشاركين في الاستبيان - الذي من أحد أهم وظائفه دعوة المشاركين - لم يُدعوا لهذه الورشة، ولم يُجرَ أيُّ تواصل معهم أو حتى التلميح لهم بذلك. بل اكتفى الاتحاد بمنشور على صفحته على موقع «فيس بوك» خلال انعقاد الورشة الحوارية نفسها، مرفقاً بصورة مكتوب فيها بالخط العريض «يحدث الآن»، وكأنها تحظى بسرية ما أو خصوصية غير مفهومة، مما أجبرنا على الانتظار حتى انتهاء الورشة لنفهم ما لم نستطع فهمه في حينه.

■ قاسيون- المكتب العمالي النقابي

في العدد الماضي من جريدة قاسيون «1246» وتحت عنوان «الاتحاد العام يطلق الحوار ويدعو إليه»، تمت الإشادة من خلال المقال بمبادرة الاتحاد العام وقراره بإطلاق الحوار والدعوة إليه عبر الاستبيان المفتوح الذي وضع بين أيدي الجميع كونه نُشر على صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالاتحاد العام. واعتبرناها خطوة إيجابية وبالاتجاه الصحيح، مفترضين أنها موجهة للطبقة العاملة والنقابيين والإعلاميين وأصحاب الخبرات النقابية والحقوقية والقوى المعنية بالعمال والمهتمة بشؤونهم وقضاياهم، وبعيدة كل البعد عن الندوة الحوارية الأولى التي قام بها الاتحاد بمَعيَّة وزارة التنمية الإدارية. واستبشرنا خيراً كوننا انطلقنا من فرضية بديهية بأن الدعوة العامة واضحة من خلال المنشور والاستبيان، وبأنها بذلك تكون خرجت من دائرة النخبوية واتجهت لأصحاب الشأن. فالقانون الذي يُناقش هو قانون العمل الذي يضبط العلاقة القانونية والمؤسساتية بين جهاز الدولة المدني والعمال الموظفين، وبأن الحكومة حاضرة دائماً «مو مقصّرة»، فكان من الطبيعي أن تحضر القوى الممثلة للطرف الآخر. وسيقول قائل: هم الطبقة العاملة ممثلة بحضور الاتحاد العام وبعض أعضاء الاتحادات المهنية وبعض قيادات اتحاد المحافظات. وهذا صحيح من الناحية الشكلية و«البروتوكولية»، لكن من حيث مضمون الحضور ومهمته فالأمر مختلف تماماً... لماذا؟

الحوار الضيق يضعف الموقف النقابي

تبين لنا بمتابعة ما أفضت إليه الورشة الحوارية ونتائجها التي أعلن عنها الاتحاد العام في اليوم ذاته، وعلى الصفحة نفسها التي نشر عليها «يحدث الآن»، بأن الورشة لم تكن دعوة عامة، بل اقتصرت – كما أسلفنا – على بعض الجهات الحكومية ومنها أعضاء لجنة صياغة القانون، بالإضافة للقيادة النقابية في الاتحادات المختلفة. ولا ندري إن كان جميع الحاضرين اطلعوا على مسودة مشروع القانون، فحينها لم يكن طرحاً للنقاش العام بعد، هذا من جانب. ومن جانب آخر وهو الأهم، فإن كان الحوار سيكتفي بالجهات الحكومية وقيادة المنظمة، فكان من المفترض أن يُطرح مشروع القانون للنقاش العام، وتتوجه المنظمة عبر جميع هيئاتها لحوار شامل ومفتوح مع القواعد العمالية والنقابية والقوى المرتبطة بالطبقة العاملة، كي تستطيع تكوين رؤية واسعة ورأي موحَّد ينتج عن الحوارات المستمرة. وبعد ذلك تستطيع المنظمة أن تحمل خلاصات كل تلك الحوارات ومخرجاته ونتائجه وملاحظاته، وتذهب بها إلى حوار مع الحكومة أو مع لجنة صياغته أو أياً يكن، فحينها فقط تكون «الماء الذي يبطل التيمُّم». أمَّا أن يتم حصر النقاش ضمن تلك الدوائر الضيقة، فذلك ليس في مصلحة العمال والمنظمة النقابية حكماً.

ما زالت الفرصة سانحة

أطلقت الحكومة قبل عطلة نهاية الأسبوع الماضي مشروع قانون الخدمة المدنية، وانتشر على صفحات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية، وأصبح في متناول الجميع. وهذا يجعلنا نتمنى من الاتحاد العام بهيئاته أن يعتبر جميع الندوات والحوارات السابقة مع الحكومة مجرد «تحمية» قبل المباراة، وأن يبادر بإطلاق حوارات مفتوحة وواسعة ومكثفة مع الطبقة العاملة وسائر المعنيين بها سياسياً وإعلامياً ومجتمعياً، إن كانت راغبة حقاً بممارسة دورها وحقها بصياغة القانون قبل إقراره. وهذا لا ينتقص من دورها وخبرتها ومصداقيتها، بل يزيدها ويمدها بالقوة والحكمة، خاصة بمثل هذه القضايا، فهذا قانون عمل تؤول إليه مصائر مئات الآلاف من العمال والموظفين، وأمنهم الوظيفي والاجتماعي والحقوقي والمعاشي. وهي فرصة أخرى لردم الهوّة الواسعة بين الطبقة العاملة والمنظمة النقابية، وخير ما يردمها الحوار الحقيقي والبرنامج المبني من أسفل الهرم لأعلاه. فهل نغتنم مثل هذه الفرصة أم نترك الحكومة تفرح بإقرار قانونها الجديد دون أن «توجع راسها» بمشاركة أصحاب الشأن والحق؟

ما أحوج اليوم للأمس

مع استمرار تدفق البضائع العربية والأجنبية للأسواق السورية دون حسيب أو رقيب، والمرتبطة طرداً مع التوقف الجزئي أو الكلي للمنشآت والمعامل والورشات الإنتاجية وغيرها من النشاطات الاقتصادية والخدمية، ومع غياب أي نهج أو سياسات اقتصادية واضحة، وإغفال القوانين التي تحمي الإنتاج والتجارة الوطنية - والتي تعني بمجملها تضرر مصالح غالبية الشعب السوري بطبقاته وفئاته المنتجة والكادحة، إلّا أولئك الفاسدين الناهبين، خُلَفاء وأمراء الحرب والسياسة، وامتداد الطبقة المرتبطة مشيمياً بالقوى الغربية المعادية لمصالح الشعوب - ولحاجتنا الملحة لإنعاش ذاكرتنا واستحضار ما يصلح من الماضي للحاضر، لعلنا نستوعب جزءاً من واقعنا نستمد منه مواقف وطنية رائدة، نعود لأحد مقالات جريدة قاسيون التي كتبها رفيقنا النقابي المرحوم سهيل قوطرش في العدد 163 من جريدة قاسيون، بتاريخ 21 تشرين الثاني من عام 2001، والتي استخدم بها أيضاً شذرات تاريخية مهمة، نعيد نشر ما جاء فيها تحت عنوان «وجهة نظر إلى غرفة تجارة دمشق: اقرؤوا التاريخ جيداً».

■ قاسيون – محرر الشؤون العمالية

في عام 1923، كتب توفيق أفندي مسعود، أحد أعضاء غرفة التجارة بدمشق، مقالاً عبر فيه عن ألمه لاستيراد سورية مصنوعات مختلفة مثل «الجبن والمعكرونة والفاكهة المبكرة والبسكويت والحليب المجفف والمشروبات الروحية والألبسة الجاهزة إلخ...». حيث قال: «... وتباع بالألوف من الصناديق والطرود وتبتز أموالنا، بينما يمكن صنع كل هذه في بلادنا لو نشط الشعب وعاضدته الحكومة...». ورأى أنّ السبيل للخلاص من هذه المشكلة بـ «إنشاء الأغنياء للصناعات وفي إصلاح أصحاب المزارع لها، مما يؤدي إلى زيادة الحاصلات في البلاد وصادراتها، ويساعد على إضعاف المستوردات وذلك بالاستغناء عن المصنوعات الأجنبية الممكن صنعها عندنا...».

وكان طموح العناصر الوطنية في بناء صناعة محلية وإنعاش الموجود منها، سبباً لوضع فخري البارودي ميثاقاً لغرفة التجارة ينص على: «أعاهد الله والشرف على ألّا أصرفَ قرشاً في حاجة صادرة عن بلاد أجنبية ما دام منها في وطني العربي الكبير، وأن أعزز اقتصاديات بلادي وأعمل لترويجها وتصريفها بكل ما لدي من قوة . والوطن شاهدي والله حسبي ونعم الوكيل».

بهذا الشكل عملت عناصر البرجوازية الوطنية آنذاك، حيث وضعوا الأساس العملي للاستقلال الوطني، فهم كانوا يدركون جيداً أن الاستقلال لا معنى له إذا لم يقترن بالاستقلال الاقتصادي.

وكذلك كانت الطبقة العاملة تعي بحسّها الطبقي أهمية مواقف البرجوازية الوطنية آنذاك وتدافع عن هذه المواقف. ففي مطلع الثلاثينيات، قامت الطبقة العاملة السورية بإحراق الأقمشة المستوردة، والتي هدّدت صناعة النسيج بالإفلاس، وكانت تدافع عن مواقفها باستخدامها لسلاح الإضراب الذي كانت تجيد استخدامه في المعارك الوطنية ضد الاستعمار وضد محاولات استغلال البرجوازية لحقوقها، حيث كانت تتعرض لاستغلال مركّب من البرجوازية الاستعمارية والبرجوازية المحلية التي عانت من الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد لعدة أسباب منها:

1. الخسائر الكبيرة من جراء تداول الأوراق المالية المتنوعة على حساب العملة الوطنية.
2. الامتيازات والإعفاءات التي تعطى للأجنبي، والتي تشكل ضربة قاضية للصناعة الوطنية لكونها تساعد الأجنبي، كونه معفى من جميع أنواع الضرائب المتعددة.
3. إرهاق الأهالي بضرائب الحكومة المتنوعة المفروضة عليهم.

وكان للبرجوازية الوطنية طموحات كبيرة. فهي تعمل على إنشاء وتطوير الصناعة الوطنية ليس من باب الاستغناء عن الصناعات الأجنبية، بل كان همُها نشر إنتاجنا في كل أرجاء المعمورة، وتعمل على صون سمعة المنتج ونوعيته.

ولهذا لعبت البرجوازية الوطنية والصناعة السورية دوراً هامًّا في الحفاظ على استقلالنا الوطني.

فهل نستطيع اليوم قراءة تاريخنا بشكل جدّي، لتقويم مواقف البرجوازية الجديدة الممثلة في غرفة التجارة، والتي تعمل اليوم على ربطنا باقتصاديات الدول الغربية من خلال مطالبها التي تتلخّص في:

1. الانفتاح الاقتصادي الكامل وتصفية قطاع الدولة.
2. إقامة المصارف الخاصة وسوق الأوراق المالية.
3. الدخول في منظمة التجارة العالمية «الغات» وتنفيذ وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين.
4. الحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية للبلاد.

هذه المطالب التي جاءت بعكس مطالب البرجوازية الوطنية في مرحلة الاستعمار، والتي ساهمت – كما أسلفنا – في دعم استقلالنا الوطني، وهذه المطالب المقصود فيها التضحية بهذا الاستقلال، والقضاء على سيادتنا الوطنية. [وهنا انتهى المقال المنشور في جريدة قاسيون يومها].

الطبقة العاملة

بلجيكا: إلغاء مئات الرحلات مع استعداد النقابات لإضراب وطني واسع

أعلن مطارا بروكسل الدولي وشارلروا إلغاء جميع الرحلات المقررة في 14 أكتوبر/تشرين الأول الجاري، لضمان سلامة المسافرين والعاملين، وسط تحذيرات من اضطرابات كبرى في حركة النقل الجوي. وذكرت شبكة «يورونيوز» الأوروبية أنه من المقرر أن يشهد قطاع النقل في بلجيكا اضطرابات واسعة الأسبوع المقبل، مع إعلان توقف رحلات في اثنين من أكبر مطارات البلاد بسبب إضراب وطني دعت إليه النقابات العمالية احتجاجاً على إصلاحات حكومية تشمل المعاشات والأجور وظروف العمل. ولم يتضح بعد مدى تأثير الإضراب على خطوط النقل داخل المدن، إلا أن السلطات نصحت المسافرين بمتابعة التحديثات عبر التطبيقات الرسمية. ومن المقرر أن ينظم التحالف النقابي المشترك تظاهرات في 14 أكتوبر/تشرين الأول ضد سياسات الحكومة الفيدرالية التي تقول النقابات إنها تقوض حقوق العمال وتضعف الحماية الاجتماعية.

تونس: عمّال النظافة يحتجون

انطلق خلال الأسبوع الأول من تشرين الأول الجاري احتجاج عمال النظافة لبلدية الخروب بولاية قسنطينة، حيث تجمهروا أمام مقر البلدية، داعين والي الولاية إلى التدخل العاجل لحل جملة من المشاكل التي يعانون منها أو العودة إلى الإضراب. وأفاد ممثل العمال أنه تم رفع جملة مطالب أولها تسديد مخلفات شهرين، ومنح أخرى في مقدّمتها منحة الأخطار وعيد الضحى، موضحاً أن العمال كانوا قد دخلوا لمرات عديدة في إضراب عن العمل، وكان رئيس البلدية في كل مرة يتدخل ويقدم وعوداً لا تتحقق على أرض الواقع، وهو ما جعل العمال هذه المرة يتوجهون إلى والي الولاية لإيجاد حلول للمشاكل العالقة. وطالب العمال المحتجون – عبر جريدة «الفجر» – والذين اعتصموا أمام مقر البلدية، بالتدخل العاجل لوالي الولاية لتطبيق قرارات رئيس الجمهورية المتعلقة بمنح الاهتمام بهذه الشريحة «المحقورة» بحسب وصفهم.

اليمن- حضرموت: إضراب شامل يغلق مستشفى «سِيئون»

احتجاجاً على تجاهل السلطات للمطالب الحقوقية والمعيشية، أغلق مستشفى «سيئون» العام أبوابه أمام المرضى نتيجة إضراب شامل نفذه العاملون والأطباء، وذلك منذ بداية الأسبوع الجاري. وشل الإضراب كلّ الخدمات الطبية في المستشفى، بما في ذلك العيادات وأقسام الطوارئ، بعد تعنُت السلطات وإدارة الهيئة وعدم استجابتهم للمطالب. وجاء قرار الإضراب الشامل عقب انتهاء المهلة التي منحتها نقابتي الأطباء والعاملين للسلطة المحلية، إثر اجتماع عقد قبل نحو أسبوعين، تم خلاله الاتفاق على إتاحة أسبوع واحد فقط لتلبية المطالب المرفوعة. غير أن انقضاء المهلة دون استجابة دفعهم إلى تنفيذ الإضراب. ويطالب الأطباء والعاملون في المستشفى بضرورة إعادة تفعيل لجنة شؤون العاملين والمجلس الإداري، إلى جانب ضمان عدالة توزيع الحوافز ووضع آلية منصفة لصرف المحروقات، ومنح بدل مواصلات.

تونس: تجدّد الاحتجاجات بمصنع السكّر في باجة

نفذ عدد من عمال الشركة التونسية للسكّر في مدينة باجة، في تونس، صباح الإثنين 6 أكتوبر/تشرين الأول 2025، وقفة احتجاجية أمام مقر المصنع، احتجاجاً على تأخر صرف أجورهم لشهر سبتمبر/أيلول الماضي. وأقدم العمال على غلق الطريق المؤدية إلى المصنع، وهي الطريق التي تربط مدينة باجة بعدد من المناطق المجاورة، وذلك تعبيراً عن استيائهم من تواصل الأزمة، وفق ما نقلته إذاعة الديوان عن أحد عمال المصنع. وطالب المحتجون السلطات الجهوية بالتدخل العاجل لإيجاد حلّ لوضعهم، موجّهين نداء إلى رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيّد للتدخل، مؤكدين أنّ أوضاعهم الاجتماعية أصبحت صعبة لا تُطاق، وأنّ قوتَ أبنائهم مهدَّد في ظلّ تواصل غموض الوضع داخل الشركة.

موظفو الاتصالات «لحّقونا قبل ما يسرحونا»

أسبوعان فقط وتنتهي الإجازة المأجورة - ومدتها شهران - التي منحتها الشركة السورية للاتصالات لمئات الموظفين لديها بقرار منفصل رقم 1/584 بتاريخ 1-9-2025. قبل أن تلتزم الشركة بقرار الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية رقم 2533/ص القاضي بإنهاء جميع الإجازات المأجورة في الجهات العامة وعودة العاملين إلى عملهم، أصدرت قراراً خاصاً بها مددت بموجبه الإجازة لمدة شهرين مع إخطار بإنهاء عملهم فور انتهاء الإجازة المأجورة الممددة، بحجة عدم الحاجة لهم، ومستندة على المادة رقم 87 من نظام العمل والعاملين بالشركة، مغفِلةً عمداً بنود العقد الموقع بين الشركة والعاملين الذي يستند للمادة 88 منه وليس 87 - والفرق بينهما جوهري وسنتناوله لاحقاً. وما إن ينتهي الشهر الحالي حتى يتم إنهاء عمل أكثر من ألف موظف من السورية للاتصالات وتصفية حقوقهم بجرة قلم، بعد أن خدموا لسنوات طويلة قطاعهم الخدمي الهام، لينضموا لقوائم المفصولين دون أي اعتبار لخبراتهم وتضحياتهم و«شقا أيامهم» ولقمة عيشهم.

■ هاشم اليعقوبي

كتاب تظلُّم عاجل

ما إن بدأ الشهر الحالي حتى ووجد موظفو الاتصالات – الممددة إجازاتهم لمدة شهرين – أنفسهم في سباق مع الزمن، فسارعوا لرفع وتيرة المناشدات والمراجعات ومخاطبة الاتحادات والوزارات والجهات الإعلامية. كيف لا وهم يشعرون بأن «السكين أصبحت على رقبتهم» وفق تعبير بعضهم؟ وآخر تلك الكتب طلب تظلُّم موجَّه من الموظفين إلى الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، يوضحون به مظلوميتهم ودرجة إجحاف القرار الذي أصدرته الشركة بحقهم. ملخص ما جاء فيه:

نتقدم إليكم نحن مجموعة من العاملين في الشركة السورية للاتصالات الذين تم إعطاؤنا إجازة لمدة شهرين وإخطارنا بانتهاء عملنا فور انتهاء الإجازة المذكورة، وبموجب قرار صادر عن إدارة الشركة رقم 1/584 بتاريخ 1-9-2025. نوجه إليكم هذا التظلُّم العاجل راجين التدخل لإنصافنا وإيقاف الإجراءات المخالفة بحقنا، وذلك بالاستناد إلى المعطيات التالية:

أولُها: مخالفة صريحة لقرار الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية الذي نص على إعادة جميع العاملين في الجهات الحكومية المشمولين بالإجازات المأجورة إلى وظائفهم، إلا أن الإدارة تجاهلت ذلك وأصدرت قراراً بإنهاء عقودنا فور انتهاء الشهرين دون مسوِّغ قانوني، مع العلم أن عقودنا غير محددة المدة وتعد بمثابة عقود دائمة.

وثانيها: أن هذا القرار مخالف لبنود العقود الموقعة بين الشركة والموظفين المرتكزة على المادة 88 من نظام العمل والعاملين، والتي حصرت حالات إنهاء العقود بالمخالفات الجسيمة، وهو ما لم ينطبق علينا مطلقاً. وللعلم فإنه لم يرد بالنظام مبرر إنهاء عقد تحت بند «عدم حاجة الشركة» الذي استندت عليه الإدارة بإخطارنا، والعقد شريعة المتعاقدين.

وثالثها: أن إنهاء العقود تم بحجة عدم الحاجة لنا رغم إصدار الشركة لبيان بتاريخ 5-9-2025 أوضحت فيه الظروف التشغيلية، وهو بمثابة اعتراف بعدم وجود سبب قانوني يبرر القرار، حيث لم يرد هذا المبرر في العقود أو اللوائح الناظمة.

أما رابعها: فأكد كتاب التظلم بأن القرار يفرغ الشركة من كوادرها الخبيرة من الكفاءات وحاملي الشهادات الجامعية والمتوسطة، كان لها جهداً واضحاً في بناء الشركة طوال أعوام وأعوام.

إن ما يطلبه عمال وموظفو الاتصالات اليوم من الجهات الحكومية والحقوقية ومن منظمتهم النقابية ليس إلا صرخة وجع صادرة عن مظلومية ممتدة من الماضي إلى الحاضر

بدل الإنصاف... استغلال قانوني

من خلال مراجعة نظام العمل والعاملين الخاص بالشركة السورية للاتصالات والعقود الموقعة بين الشركة والعاملين، تبين بأن العقود ارتكزت على مواد من نظام العمل والعاملين. فجاء بالمادة رقم 12 فقرة «أ»: «يحق للفريق الأول «أي الشركة» إنهاء هذا العقد من دون إخطار أو مكافأة أو تعويض في حال ثبوت ارتكاب الفريق الثاني مخالفة من المخالفات المحددة في المادة 88 من نظام العمل والعاملين في الشركة». وتنص هذه المادة 88 على ما يلي: «يحق للشركة إنهاء عقد العمل سواء أكان محدد المدة أم غير محدد المدة أو لإنجاز عمل معين دون إخطار أو مكافأة أو تعويض» في حالات ذكرها النظام وتصنف ضمن الأخطاء الجسيمة.

في حين جاء بالمادة ذاتها 12 فقرة «ب»: «يحق للفريق الثاني «الموظف» إنهاء عقد العمل بشرط إخطار الشركة قبل شهرين وفق المادة 87 من نظام العمل والعاملين في الشركة». وتنص المادة 87 على ما يلي: «يجوز لكل من الشركة والعامل إنهاء عقد العمل غير محدد المدة بإرادته المنفردة، ويسمى تسريحاً إذا كان من قبل الشركة، ويسمى استقالة إذا كان من قبل العامل، بشرط إخطار الطرف الآخر قبل الإنهاء بشهرين».

وإذا دققنا بكلا المادتين والعقود الموقعة، نجد بأن نظام العمل والعاملين أعطى كامل الحق للشركة بإنهاء عقود موظفيها دون شرط، بل إن الشروط الواردة تخص إخطار العامل وتعويضه أو حرمانه منهما. أي أن نظام العمل والعاملين بالشركة بحد ذاته ظالم ومجحف ولا يحمي الموظفين من التسريح وإنهاء العقود، وهذا قمة الغبن. فالشركة مستحدثة وكانت فيما سبق مؤسسة تابعة ويخضع عمالها لقانون العاملين الأساسي 50 الذي يحميهم من التسريح والفصل. وعليه، فإن إدارة الشركة اليوم، بدل أن تنصفهم وتصحح مسار العدالة وتنقذهم مما وقعوا به من مظلومية عندما خسروا أمانهم الوظيفي، تقوم باستغلال ذلك الظلم الحقوقي الكارثي ضدهم وتجعلها مسوغاً قانونياً لإنهاء عقودهم ودفعهم للمجهول.

«إذا سرحتونا شو بدنا نشتغل؟»

إن ما يطلبه عمال وموظفو الاتصالات اليوم من الجهات الحكومية والحقوقية ومن منظمتهم النقابية ليس إلا صرخة وجع صادرة عن مظلومية ممتدة من الماضي إلى الحاضر، وهو ليس مطلب رجاء بل مطلب حق. وليس من العدل ولا الحكمة أن تضع إدارة الشركة نفسها بموقع رب العمل الذي لا ينظر إلا لمصلحته ومكاسبه – هذا إن كان في الأمر مكسب له – بل عليها النظر من دورها كجهة حكومية تقدم الرعاية الاجتماعية. فهؤلاء أبناء الشركة وأولادها الذين لم يتخلوا عن عملهم وواجبهم بأصعب الظروف وأسوئها، وبأقل الأجور وأدناها. وأغلبيتهم من خريجي المعهد المتوسط الذي لم يدرسوا به إلا لأنه يتيح التوظيف المباشر. وإذا ما تم تسريحهم دون مسوغات «جسيمة» فماذا سيعملون؟ هل يفتحون مقاسم خاصة بهم؟ أم دكان اتصالات تقنية؟ لقد قضوا سنوات عمرهم في المؤسسة التي أصبحت شركة، واكتسبوا الخبرة والمهارة، ولا يعتقد بإمكانية حصولهم على عمل آخر إلا غافل أو بليد.

إن التعاطي مع ملف المفصولين ومن في حكمهم ما زال بعيداً كل البعد عن الدور الحقيقي للحكومة. ومن الضرورة اليوم التراجع عن كل تلك القرارات التي أوجعت المتضررين المعتاشين على أجورهم وأثقلت عليهم وأثخنتهم بجراح. فلا تكونوا أنتم والفقر والقهر عليهم.

بيدرسن يدلي بتصريحات «وداعية» عقب تقديم استقالته!

أجرت صحيفة فايننشال تايمز قبل بضعة أيام لقاء مع المبعوث الأممي لسورية غير بيدرسن، أطلق خلاله جملة من التصريحات المهمة عقب تقديمه لطلب استقالته؛ وكالعادة، فإن المبعوثين الدوليين يخرجون الماء الذي في فمهم حين يصبحون خارج الملف، أو على وشك الخروج منه... فيما يلي تقدم قاسيون ترجمة للمادة التي نشرتها فايننشال تايمز يوم السابع من أكتوبر الجاري.

■ فايننشال تايمز
ترجمة قاسيون

حذّر مسؤول رفيع في الأمم المتحدة من أنّ سورية تقف على حافة الهاوية وتحتاج إلى «تصحيح مسار»، إذ إنّ الاشتباكات الطائفية وبطء وتيرة الإصلاحات يقوّضان المرحلة الانتقالية الهشة التي تلت سقوط نظام الأسد.

وقال المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن في حديث إلى صحيفة فايننشال تايمز: إنّ الطائفية والصعوبات التي تواجهها الحكومة الجديدة في تحقيق إصلاحات في النظامين القضائي والأمني قد خلقتا حالة من «القلق» داخل البلاد، ما قلّل من موجة التعاطف الأولي مع الرئيس أحمد الشرع. وأضاف: «الوضع على حافة السكين، هذا مدى خطورته. نحن نعلم جميعاً أنّ مثل هذه التحولات تحتاج إلى وقت، لكن عليه «الشرع» أن يقوم بما أسميه تصحيح المسار."

وفي أسوأ السيناريوهات، يمكن أن «تتحول سورية إلى ليبيا»، بحسب بيدرسن، في إشارة إلى الصراع والانقسام الذي حوّل الدولة الواقعة في شمال إفريقيا إلى رقعة من الإقطاعيات، بعد الإطاحة بالزعيم معمر القذافي عام 2011. وقال: «لا أحد يريد أن يحدث ذلك، لكنه خطر حقيقي». تأتي هذه التحذيرات الصريحة بعد نحو عام من قيادة الشرع هجوماً واسعاً للمعارضة أطاح ببشار الأسد، وأنهى أكثر من خمسين عاماً من حكم عائلته.

أجرت سورية يوم الأحد انتخابات برلمانية كانت رمزية إلى حدٍّ كبير، لكنها اعتبرت اختباراً لالتزام الشرع بانتقال أكثر تمثيلاً. كان معظم السوريين في حالة من النشوة بعد سقوط الأسد، ورحّبوا بتولي الشرع الحكم متجاوزين المخاوف من الأيديولوجيا الإسلامية لفصيله السني، «هيئة تحرير الشام" «HTS». وقد وعد الشرع، الذي كان مرتبطاً سابقاً بتنظيم القاعدة، بتشكيل حكومة شاملة، وحماية الأقليات، بعد أن ورث دولة مفلسة وممزقة بفعل نحو أربعة عشر عاماً من الحرب الأهلية.

لكن هيئة تحرير الشام ما زالت القوة المهيمنة في الحكم، وقد تزعزعت ثقة السوريين بالقيادة بعد اندلاع معارك بين قوات الأمن اتخذت طابعاً طائفياً. ففي مارس، اندلعت اشتباكات بين موالين سابقين للنظام من الطائفة العلوية التي ينتمي إليها الأسد، ومقاتلين تابعين للشرع، وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 1400 شخص في منطقة اللاذقية الساحلية. كما اندلعت مواجهات مماثلة في يوليو في محافظة السويداء الجنوبية بين أفراد من الطائفة الدرزية والبدو من جهة، وقوات الأمن من جهة أخرى.

زاد الوضع تأزماً عندما شنّت إسرائيل، التي سيطرت على شريط من الأراضي عند الحدود الجنوبية، غارات جوية على قوات الشرع ووزارة الدفاع في دمشق، زاعمة أنّها تدافع عن الدروز. وقال بيدرسون: «الكثير من الناس يقولون لي، إنّ هذه الأحداث تُظهر أنّه لا يستطيع السيطرة على رجاله، ويسألونني عن الرسالة التي يبعثها ذلك.» وأضاف: «يخيّل إليَّ أنهم لم يدركوا تماماً مدى خطورة ما يجري على العملية الانتقالية بأكملها."

أعرب بيدرسن عن أسفه لبطء عملية دمج الفصائل السنية العديدة التي ساندت هجوم الشرع في ديسمبر وانضوت اسميًّا تحت حكومته، ضمن جهاز أمني رسمي موحّد. وقال: إنّ الشرع «لا يشعر بأنه مستعد بعد» للشروع في إصلاحات أمنية، مضيفاً: «ما يحدث هو أن هذه الفصائل جميعها تؤسس إقطاعياتها الخاصة في أنحاء البلاد.» وفي الوقت نفسه، تكافح الحكومة لممارسة سلطتها على مناطق واسعة من البلاد.

فقد انسحبت القوات الحكومية من السويداء بعد اشتباكات يوليو، تاركة المحافظة معزولة إلى حدّ كبير، وتحت سيطرة فصائل درزية ترفض الانخراط في الإدارة الجديدة. وفي المقابل، تسيطر القوات الكردية المدعومة والمسلحة من الولايات المتحدة على معظم الشمال الشرقي.

كانت الحكومة قد وقّعت في مارس اتفاقاً مع قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية يقضي بدمج نحو 60 ألف مقاتل تابعين لها في مؤسسات الدولة، إلا أن التقدم في هذا المسار كان محدوداً، ويقول الخبراء: إن أحداث السويداء زادت تصلّب موقف القوات الكردية.

وقال بيدرسون: «من الواضح جداً أن الشرع يريد منح الأكراد حقوقهم السياسية، لكن ما جرى على الساحل وفي السويداء عمّق انعدام الثقة.» وأضاف: إن التدخل الإسرائيلي زاد أيضاً من تصلب مواقف الدروز و»لا يحقق الاستقرار."

أشاد المبعوث النرويجي، الذي يتولى منصبه منذ عام 2019 وتقترب ولايته من نهايتها، بتصريح الشرع بأنه سيسمح للجنة تحقيق مستقلة تابعة للأمم المتحدة بالتحقيق في أحداث السويداء كما فعل سابقاً في الساحل. وأدان الشرع أعمال العنف، وجرى اعتقال بعض عناصر قوات الأمن المتورطين فيها. غير أن بيدرسون شدّد على أنّ الحكومة تحتاج إلى المضي قدماً في عملية عدالة انتقالية للتعامل مع الجرائم المرتكبة في عهد الأسد، وتلك التي ارتكبتها قوات تابعة للشرع.

وقال: إن الإدارة تغذي القلق الشعبي من خلال تعيين قضاة شرعيين من معاقل «هيئة تحرير الشام» في محافظة إدلب ضمن السلك القضائي.

إذا أراد أن يستميل الناس في عموم سورية فعليه أن يكون دقيقاً للغاية لأنّ نوع الشرعية التي يمتلكها اليوم مختلف تماماً

أضاف بيدرسون، أن الشرع أثبت أنه «براغماتي ويتعلم»، مشيراً إلى أن حجم الدمار والانقسام الذي تعانيه البلاد يجعل التحديات التي تواجه أي قائد يأتي بعد الأسد «هائلة». ومع ذلك، فإنّ الرئيس الجديد يحتاج إلى طمأنة السوريين بأنه يدرك مخاوفهم، «حتى لا يبدأ المخرّبون بالتحرك ضده»، على حدّ تعبيره.

وقال بيدرسون: إنّ الشرع «مرّ برحلة استثنائية. لديه سنوات طويلة من الخبرة في إدلب، وما فعله هناك كان في الأساس استمالة الناس عندما يستطيع، أو هزيمتهم عسكرياً عندما يعجز عن ذلك.» وأضاف: «إذا أراد أن يستميل الناس في عموم سورية، فعليه أن يكون دقيقاً للغاية، لأنّ نوع الشرعية التي يمتلكها اليوم مختلف تماماً."

وختم بيدرسون قائلاً: إنّ على السوريين أن يقتنعوا بأنّ ما يحدث هو بداية جديدة، لا مجرد ولادة نظام استبدادي جديد.

بيان من الإرادة الشعبية حول وقف إطلاق النار في غزة

يشكل اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، والبدء بتنفيذ مرحلته الأولى، خطوة أولى نحو إنهاء حرب الإبادة الهمجية التي يشنها الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني بأسره، وفي غزة خاصة، منذ عامين كاملين.

يعود الفضل الأول والأخير في الوصول إلى الاتفاق إلى صمود الشعب الفلسطيني وصمود فصائله المقاومة، التي أثبتت أن أصحاب الأرض، ومهما بلغ عدم التكافؤ الناري مع المستعمر، إلا أن خيارهم في إغضاب المستعمر كان دائماً وسيبقى أقل كلفة من محاولة استرضائه.

القراءة الموضوعية لمختلف التصريحات والوقائع الخاصة بالاتفاق الذي ما يزال غير مكتمل بعد، تشير بوضوح إلى أن أهداف الصهيوني في غزة لم تتحقق رغم كل الجنون الوحشي الذي طبقه على غزة وأهلها؛ فهو لم يتمكن من تهجير أهل غزة، ولم يتمكن من نزع سلاح المقاومة، ولا من استعادة أسراه إلا عبر عملية تبادل هي ذاتها التي اقترحتها المقاومة منذ اليوم الأول، كما لم يتمكن لا من احتلال غزة مجدداً، ولا الحفاظ على مواقعه التي احتلها ضمنها لأمد طويل.

بالتوازي، فإن حملات المناصرة الشعبية العالمية الواسعة النطاق، وغير المسبوقة، لعبت دوراً مهماً في رفع درجة الضغط على الصهيوني والأمريكي والحكومات الغربية عموماً، ودفعت نحو تقدم دبلوماسي غير مسبوق للقضية الفلسطينية ليس باتجاه الاعتراف بالدولة الفلسطينية فحسب، بل وبفتح الطريق نحو قيامها بشكل فعلي.

إننا في حزب الإرادة الشعبية، وإذ نحيي نضالات الشعب الفلسطيني البطولية، ومقاومته العنيدة الراسخة، نرى أن الاتفاق هو خطوة إلى الأمام لمصلحة القضية الفلسطينية التي بات الموقف الفعلي منها، ورقة عباد شمس تميز بين القوى الميتة المنتمية للفضاء السياسي القديم، وبين القوى الحية المنتمية للفضاء السياسي الجديد الذي ما يزال في طور الولادة، على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

وفي الوقت نفسه، نحذر من أن الصهيوني والأمريكي لن يركنا إلى السلام والاتفاقات في سلوكهما العام، فحتى إن حدث والتزما بالاتفاق بما يخص غزة، فإن احتمالات فتح ساحات حرب جديدة في منطقتنا هي احتمالات واقعية ينبغي التحضر لها على كل الساحات عبر التوافقات والتعاون بين دول المنطقة وشعوبها، وعبر حل الأزمات الداخلية لدى كل دولة من الدول، وضمنا عبر توحيد الشعب السوري سياسيا باعتبار هذا التوحيد المهمة الأولى والأكثر أهمية وجوهرية للحفاظ على وحدة البلاد ورفع مستوى مناعتها ضد التدخلات الخارجية، وعلى رأسها الصهيونية.

حزب الإرادة الشعبية

■ حزب الإرادة الشعبية
دمشق 2025/10/10

عَمّ يُعبر التراجع الجزئي لنفوذ

تُعتبر لجنة الشؤون العامة الأمريكية «الإسرائيلية» أو «أيباك» «AIPAC» إحدى أكثر منظمات الضغط نفوذاً في واشنطن، والأكثر تأثيراً على السياسات الأمريكية؛ حيث تطور ذلك التأثير بشكل متصاعد منذ تأسيسها في خمسينيات القرن الماضي. ولا يقتصر تأثير «أيباك» على العلاقات الأمريكية «الإسرائيلية» فحسب، بل يشمل أيضاً السياسة الأمريكية بشكل عام وتجاه الشرق الأوسط بشكل خاص.

■ ريم عيسى

لمحة تاريخية

تأسست «أيباك» في خمسينيات القرن الماضي، وكان اسمها عند التأسيس «اللجنة الصهيونية الأمريكية للشؤون العامة»، ولاحقاً تم تغيير الاسم إلى «أيباك»، وكانت الغاية من تأسيسها، تعزيز الدعم الأمريكي لبقاء «إسرائيل» وأمنها، وذلك من خلال تأمين المساعدات الأمريكية لـ«إسرائيل» وضمان الدعم الدبلوماسي الأمريكي في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية.

عملت «أيباك» على دفع الحكومة الأمريكية إلى تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للكيان، بالأخص بعد حرب حزيران 1967، كما يشمل عملها حشد دعم الكونغرس لتمرير القوانين والموازنات الداعمة للكيان، أو مواجهة محاولات تقييد مبيعات الأسلحة الأمريكية، أو المساعدات للكيان. وبات واضحاً في ثمانينيات القرن الماضي أن «أيباك» أصبحت مهيمنة في دوائر الضغط في واشنطن. وقامت المنظمة على بناء علاقات وثيقة مع سياسيين أمريكيين من كلا الحزبين، الديمقراطي والجمهوري، مما ضمن لها الدعم من كليهما للسياسات المؤيدة للكيان، ويعتمد بناء هذه العلاقات على الدعم المادي السخي للحملات الانتخابية وللمرشحين بالأخص للكونغرس، وبالتأكيد مشروطاً بالدفع بمشاريع القوانين الداعمة للكيان وتمويله وضمان استمرار دعمه، وبالأخص عسكرياً.

من أهم إنجازات «أيباك» أنها استطاعت تأمين حزم مساعدات عسكرية واقتصادية سنوية بشكل مستمر لـ«إسرائيل»، ولعبت دوراً رئيساً في تقييد مبيعات الأسلحة الأمريكية للدول العربية، ودول أخرى في المنطقة، للحفاظ على التفوق العسكري النوعي للكيان. واستطاعت «أيباك» القيام بكل ذلك من خلال تحولها إلى إحدى أقوى جماعات الضغط في واشنطن وأكثرها فعالية، ما أعطاها القدرة على صياغة مشاريع قوانين، والتأثير على تعديلاتها، وضمان الكتل داخل الكونغرس لضمان الحصول على الأصوات اللازمة لتمرير القرارات التي تريدها، كما كان لها تأثير كبير في تنسيق الكتل الانتخابية، وبالأخص في انتخابات الكونغرس.

ويمكن تلخيص تأثير «أيباك» على السياسة الخارجية الأمريكية بالتالي:

المساعدات العسكرية الأمريكية الضخمة والمستدامة لـ«إسرائيل»؛ الحماية الدبلوماسية المستمرة للكيان في الأمم المتحدة، من خلال تحركات، مثل: الاستخدام المتكرر وشبه الدائم لحق النقض الأمريكي في مجلس الأمن لحجب أي قرارات ذات صلة بالكيان؛ والتوافق القانوني بين أنظمة مكافحة الإرهاب والعقوبات الأميركية و«الإسرائيلية»؛ وتأطير السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط حول المصالح الأمنية «الإسرائيلية»، دون أي اعتبار لوجهات النظر الإقليمية والعربية والفلسطينية. إضافة إلى نشاط هائل على المستوى الإعلامي عبر سلسلة من الشبكات الإعلامية الكبرى، ناهيك عن تأثيراتها على هوليود وعلى الصناعة الفنية في الولايات المتحدة، وفي الغرب عموماً.

ساعدت «أيباك» في تأمين حزم مساعدات كبيرة أبرزها مذكرة التفاهم لعام 2016 في عهد أوباما والتي قدمت 38 مليار دولار من المساعدات على مدى 10 سنوات

أمثلة عن تأثير «أيباك» على السياسات في المنطقة

يوجد الكثير من الأمثلة عن الدور الذي لعبته «أيباك» في رسم السياسات ذات التأثير في المنطقة، ولذلك سنقتصر هنا على أمثلة بعد عام 2000، والأكثر وضوحاً بينها:

- المفاوضات النووية مع إيران، حيث عارضت «أيباك» بشدة خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015 «JCPOA»، بحجة أنها تُعرّض أمن «إسرائيل» للخطر، وأنفقت ملايين الدولارات للضغط على الكونغرس لمعارضة الصفقة، ودعمت الحملات ضد المشرعين الذين دعموها.
- زيادة المساعدات الخارجية والتعاون العسكري واستمرارهما، حيث ساعدت «أيباك» في تأمين حزم مساعدات كبيرة، أبرزها: مذكرة التفاهم لعام 2016 في عهد أوباما، والتي قدمت 38 مليار دولار من المساعدات على مدى 10 سنوات، وهي أكبر صفقة من نوعها في تاريخ الولايات المتحدة.
- النفوذ داخل الكونغرس، وكان ذلك من خلال رعاية أو ترويج قرارات تؤكد حق «إسرائيل» في الدفاع عن النفس، وتدين الأمم المتحدة ووكالاتها وجميع أذرعها، أو السلطة الفلسطينية، وتوسيع نطاق التشريعات المناهضة لحركة مقاطعة «إسرائيل» وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات على حركة المقاطعة «BDS» في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وصولاً إلى تجريم أي جهة تدعم الحركة وحتى الأفراد.

تغييرات في الاتجاهات في عشرينيات القرن الحالي

السياسات الأمريكية تجاه المنطقة، وبالتحديد تلك التي تخدم مصالح الكيان، لم تشهد تغييرات جذرية أو كافية للقول: إن السياسات الأمريكية تغيّرت، ولكن يمكن لحظ بعض التغييرات التي يمكن اعتبارها مؤشرات حول تغييرات أعمق، قد يظهر تأثيرها على المدى البعيد، ومن بين هذه التغييرات:

- الاستقطاب الحزبي: اعتمدت «أيباك» بشكل كبير على التعاون الحزبي، أو استقطاب الدعم من كلا الحزبين في أمريكا، ولكن خلال السنوات الأخيرة بدأ عدد أكبر ممن يتم اعتبارهم من «الديمقراطيين التقدميين» بانتقاد السياسات «الإسرائيلية» تجاه الفلسطينيين.

اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة؟!

● **الدعم المباشر الصريح:** في عام 2022، أطلقت «أيباك» ما يسمى بـ «مشروع الديمقراطية المتحدة» لتمويل المرشحين المؤيدين للكيان بشكل مباشر، وهو تغيير عن طريقة الدعم السابقة، التي كانت أقل صراحة وعلانية للإنفاق السياسي من قبل «أيباك» على السياسيين.

● **استهداف المنتقدين:** أنفقت «أيباك» ولجان العمل السياسي المتحالفة معها ملايين الدولارات لاستهداف مشرعين معارضين لها– مثل: إلهان عمر، ورشيدة طليب، وجمال بومان– الذين ينتقدون الاحتلال «الإسرائيلي» أو المساعدات العسكرية الأمريكية للكيان.

● **التأثير على الخطاب:** ساهمت أنشطة «أيباك» في استقطاب النقاش داخل الحزب الديمقراطي حول الدعم الأمريكي غير المشروط للكيان؛ على الرغم من ذلك، تستمر «أيباك» بالقدرة على الحصول على أصوات شبه إجماعية في الكونغرس لدعم «إسرائيل»، خاصة خلال العدوان الأخير على غزة والمنطقة.

● **ظهور جهات فاعلة جديدة:** ظهرت جماعات، مثل: «جيه ستريت» «J Street»، التي تأسست عام 2008، والتي تحدت نهج «أيباك» المتشدد، داعية إلى حل الدولتين وتقديم مساعدات مشروطة للكيان؛ على الرغم من أن «أيباك» حافظت على هيمنتها، إلا أن سلطتها «الأخلاقية» تتعرض لمنافسة متزايدة في الأوساط «التقدمية» وبين الناخبين الأمريكيين الشباب.

● **زيادة النقد الصريح:** يزداد عدد الناقدين لـ «أيباك» من الشخصيات المهمة في المشهد السياسي، مثل: المحللين السياسيين البارزين، كجون ميرشايمر ودوغلاس ماكريغور وسكوت ريتر وجيفري ساكس وآخرين؛ ويجادل أولئك بأن نفوذ «أيباك» يحرف السياسة الخارجية الأمريكية بعيدا عن المصالح الوطنية، ويتهم البعض «أيباك» بتثبيط النقاش المفتوح حول الملف «الإسرائيلي» الفلسطيني، واستخدام تمويل الحملات الانتخابية كسلاح ضد السياسيين المعارضين.

أمثلة على ابتعاد سياسيين أمريكيين عن «أيباك»

● مالوري ماكمورو، ديمقراطية من ميشيغان، مرشحة تمهيدية لمجلس الشيوخ، صرحت خلال جلسة في بداية هذا الشهر، مع ناخبين في إحدى المناطق في الولاية، بأنها لن تقبل دعم «أيباك»، ولن تسعى للحصول على تأييدها؛ وانتقدت المساعدات العسكرية الأمريكية لـ«إسرائيل»؛ ووصفت الحرب في غزة بأنها «رجس أخلاقي». وأضافت، أنها كانت ستدعم قرار السيناتور بيرني ساندرز بمنع مبيعات الأسلحة الهجومية لـ «إسرائيل» ودعت إلى حل الدولتين. كما قالت: «رأيي في هذا هو أننا فقدنا تماما إنسانية هذه القضية... ينظر إليها بطريقة آلية دون الاعتراف بأن هؤلاء بشر. إنهم بشر. وموقفنا يجب أن يكون أنه لا توجد حياة فردية أثمن من حياة فردية أخرى». وردا على سؤالها إن كان الصراع «إبادة جماعية»، أجابت: «بناءً على التعريف، نعم». ومن الجدير بالذكر أن زوجها يهودي.

● أعضاء مجلس النواب مورغان ماكغارفي من ولاية كنتاكي، وديبورا روس وفاليري فوشي من ولاية كارولاينا الشمالية، صرحوا مؤخرا، أنهم لن يقبلوا التبرعات من «أيباك». ووفق المقالة حول الموضوع، فإن الأعضاء الديمقراطيين الثلاثة «كانوا يعتمدون في السابق على «أيباك» كمساهم رئيس في حملاتهم الانتخابية»، ولكن قالوا «خلال الأسابيع القليلة الماضية: إنهم لن يقبلوا التبرعات من المجموعة بعد الآن».

● عضو مجلس الشيوخ كريس فان هولين، ديمقراطي من ولاية ميريلاند، أصبح يتكلم بصراحة أكثر بشأن «إسرائيل» وغزة، بما في ذلك دعم قرارات منع بيع الأسلحة للكيان؛ وقد استهدف من قبل أيباك، مما يعني أنه لم يعد من الممكن اعتباره تلقائيا منحازا للمنظمة؛ كما حث الديمقراطيين على خوض غمار المخاطرة، وانتقد صمت الحزب الرسمي حول ما يحصل في غزة. ووفق مقالة حول الموضوع، «حث فان هولين المزيد من الديمقراطيين على مواجهة لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية «أيباك»، التي مارست نفوذا على الحزب، باستهدافها المشرعين في الانتخابات التمهيدية الديمقراطية الذين اعتبرتهم غير داعمين لإسرائيل بما يكفي». وقال عن زملائه الديمقراطيين: «أعتقد أن الناس كانوا، لأسباب ما، خائفين من التعبير عن آرائهم علنا. أعتقد أن أيباك جزء كبير من ذلك». وبحسب المقالة، فإن فان هولين قال: «عندما يتعلق الأمر بغزة، عليك أن تكون قادرا على النظر إلى نفسك في المرآة»، في سياق موقفه حول ضرورة اتخاذ الديمقراطيين مواقفا أقوى بشأن القضايا ذات المخاطر السياسية، مثل: الحرب في غزة.

● إحياء أو قبول الدعم من الجماعات المؤيدة لـ «إسرائيل» والمنافسة لـ «أيباك»، على سبيل المثال: «جيه ستريت»، والتي كما ذكر أعلاه تدعو إلى حل الدولتين، وتقديم مساعدات مشروطة للكيان، كما أنها أكثر انتقادا لبعض سياسات الحكومة «الإسرائيلية»، ومن بين أولئك، زعيم الحزب الديمقراطي في مجلس النواب حكيم جيفريز، والذي قبل تأييد منظمة «جي ستريت» لأول مرة؛ وهذا جدير بالملاحظة لأنه كان مقربا من «أيباك» لفترة طويلة.

من الجدير بالذكر، أنه حتى الآن أنّ أعداد أو نسب أعضاء الكونغرس الذين ابتعدوا عن «أيباك» ورفضوا دعمها، أو اتخذوا مواقف ضد مشاريع القوانين الداعمة للكيان وتزويده بالسلاح غير المشروط، لم تصل بعد أعدادهم إلى ذلك الحد الذي يغيّر نتائج التصويت في كلتا غرفتي الكونغرس، وتغيير السياسات الأمريكية، ولكن من المفيد النظر إلى الاتجاه العام من خلال المنحنى أدناه، والذي يُظهر عدد أعضاء مجلس الشيوخ الذين صوتوا لحجب أو تعطيل مبيعات الأسلحة للكيان خلال السنوات الخمس الماضية:

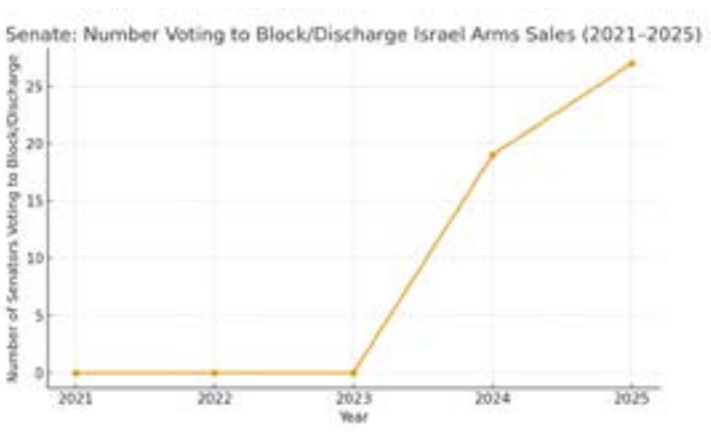

هناك تحوّل تدريجي في المزاج السياسي داخل الكونغرس خصوصاً في مجلس الشيوخ بعيداً عن مواقف «أيباك» التقليدية الداعمة بشكل مطلق للكيان

استنتاجات أولية

بينما لا يمكن القول بعد: إن السياسات الأمريكية تجاه الكيان تغيرت أو ستتغير قريبا، على الأقل من خلال القوانين التي تصدر عن الكونغرس، إلا أنه يمكن النظر إلى الموقف من جهة الضغط الأساسية المؤيدة للكيان، «أيباك»، ولحظ بعض الاتجاهات العامة المتزايدة مع الوقت، وإن تدريجيا وببطء، والذي في حال استمراره يمكن أن يصبح مع الوقت عاملاً في تغيير السياسات الأمريكية:

● هناك تحوّل تدريجي في المزاج السياسي داخل الكونغرس، خصوصا في مجلس الشيوخ، بعيدا عن مواقف «أيباك» التقليدية الداعمة بشكل مطلق للكيان، وبالأخص بين الديمقراطيين، والذي يمكن اعتباره مؤشرا على تراجع نفوذ «أيباك» النسبي.

● هناك استعداد متزايد لمعارضة أو وضع شروط للمساعدات الأمريكية لـ «إسرائيل»، ولحظ أنها مرتبطة بالعدوان على غزة، وسلوك الحرب، ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين في غزة.

● هناك عدد متزايد من الحملات الانتخابية والمرشحون الذين يتخذون مواقف صريحة بعدم قبول أموال «أيباك»، أو يرفضون تأييدها؛ وهذا قد يعني انتهاء مسيرة المرشح في بعض الحالات، إلا أنه يعكس كذلك وجود المخاطر السياسية المترتبة على الارتباط بـ «أيباك» في بعض المناطق، وبالأخص ضمن الفئة الشبابية وطلاب الجامعات والشريحة «التقدمية».

● هناك شخصيات محسوبة من الشخصيات الرئيسة في المؤسسة، والذين كان بديهيا وطبيعيا لوقت طويل أن يكونوا مدعومين من قبل «أيباك»، بدأوا بالتراجع والابتعاد عن المنظمة، سواء بشكل صريح وواضح، أو من خلال قبول دعم جهات أخرى مؤيدة للكيان، ولكن منافسة لـ «أيباك» ولديها انتقادات لسياسات الكيان.

ولا يمكن بطبيعة الحال إغفال أن عوامل عديدة تلعب دوراً مهماً في تعزيز هذا الاتجاه، وعلى رأسها عاملان أساسيان:

الأول: هو تصاعد الحركة الاحتجاجية الرافضة لسياسات الكيان الوحشية والرافضة تالياً للدعم الأمريكي لتلك السياسات، وخاصة بين فئة الشباب الأمريكي، وهو الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى وضع النخب السياسية الأمريكية تحت الضغط، ويدفعها للاستجابة وتغيير مواقفها، حتى وإن كان هذا التغيير هو مجرد التفاف مؤقت هدفه احتواء الحركة الاحتجاجية.

الثاني: هو تعمق الانقسام ضمن النخب الأمريكية نفسها حول السياسات الكبرى المطلوب اتباعها في ظل استمرار الأزمة الأمريكية الداخلية وتعمقها، وخاصة ببعدها الاقتصادي الناتج عن التراجع المتسارع للهيمنة الأمريكية العالمية، وبالتالي، تراجع مستويات النهب من الخارج، ما يضع تلك النخب أمام استحقاقات غير مسبوقة في اختيار سياسات انكفائية، أو على العكس سياسات أكثر عدائية وتوحشا وتهورا على المستوى العالمي، ويمثل الموقف من أيباك أحد التعبيرات عن هذا الانقسام بين التيارين/الاتجاهين...

التسرب المدرسي في سورية... جرس إنذار يهدد المستقبل

لم يعد مشهد الأطفال المتسولين أو الباعة الصغار على إشارات المرور، أو أولئك الذين ينبشون في القمامة بحثاً عما يسد رمقهم، أمراً غريباً في المدن السورية. ومع بداية كل عام دراسي جديد، يتجدد الأمل بأن تعود الابتسامة إلى وجوههم، وأن تفتح المدارس أبوابها لهم من جديد، لكن الواقع يقول إن كثيرين منهم ما زالوا خارج أسوار التعليم، بعيدين عن مقاعد الدراسة، وقريبين من دوامة الفقر والعوز.

من يرصد التسرب؟ ومن يتحمل المسؤولية؟

رصد التسرب المدرسي لا يقتصر على وزارة التربية وحدها، بل هو مسؤولية مجتمعية تشترك فيها مؤسسات الدولة والمنظمات الأهلية والأسر والمجتمع المحلي. فالمتابعة الدقيقة لأعداد المنقطعين عن الدراسة، وأسباب ذلك، تحتاج إلى تنسيق متكامل بين الجهات التربوية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

إلا أن الواقع الحالي يشير إلى ضعف في هذه المنظومة، فالتقارير الرسمية لا تعكس بدقة حجم الكارثة، فيما تكتفي بعض الجهات بإطلاق حملات إعلامية محدودة لا تلامس جوهر المشكلة ولا تقدم حلولاً مستدامة.

الواقع الاقتصادي... السبب الأكبر خلف المأساة

السبب الأبرز لتسرب الأطفال من المدارس هو الوضع الاقتصادي المعيشي المتدهور.

أسر كثيرة باتت عاجزة عن تأمين أبسط متطلبات الحياة، فتضطر لدفع أطفالها نحو العمل في الأسواق أو ورش الحدادة أو بيع الخبز أو التسول، بدلاً من الذهاب إلى المدرسة.

بات الطفل في كثير من الأسر ينظر إليه «كمعيل صغير»، لا كطالب علم، في ظل غياب الدعم الاجتماعي الكافي وضعف شبكات الحماية للفئات الأكثر فقراً.

إضافة إلى ذلك، فإن تكاليف التعليم غير المباشرة «القرطاسية، المواصلات، اللباس المدرسي» أصبحت عبئاً لا تحتمله معظم العائلات، مما يجعل المدرسة حلماً بعيد المنال لكثير من الأطفال.

مدارس بلا طلاب... وأطفال بلا مستقبل

المؤلم أن افتتاح المدارس، رغم أهميته الرمزية، لم ينعكس فعلياً على استقطاب هؤلاء الأطفال. فالفقر لا يزول بجرس المدرسة، والجهل لا يهزم بقرار إداري.

وفي ظل غياب مبادرات واقعية لإعادة دمج الأطفال المتسربين في العملية التعليمية، يزداد الخطر يوماً بعد يوم، لأن التسرب المدرسي ليس مجرد انقطاع عن التعليم، بل هو انقطاع عن المستقبل.

مخاطر التسرب المدرسي على الحاضر والمستقبل

التسرب المدرسي يترك آثاراً مدمرة على الفرد والمجتمع معاً.

فعلى المدى القريب يتعرض الطفل العامل أو المتسول للاستغلال، والعنف، والانحراف السلوكي، ويحرم من بيئة آمنة تحميه وتنمّي قدراته.

وعلى المدى البعيد يؤدي التسرب إلى تفاقم معدلات الفقر والبطالة والجهل، ويقلل من فرص التنمية والإنتاج، ويزيد من احتمالية الانخراط في أعمال غير مشروعة أو في دوائر العنف.

إن مجتمعاً يفقد أبناءه في عمر التعلّم، يفقد مستقبله في عمر البناء.

ما المطلوب؟

لمواجهة هذه الكارثة، لا بد من رؤية شاملة تتكامل فيها الجهود الحكومية والمجتمعية، تقوم بشكل رئيسي وعاجل على:

تفعيل برامج الدعم المادي للأسر الفقيرة لتمكينها من إبقاء أطفالها في المدارس.

توسيع التعليم المرن للأطفال العاملين والمنقطعين عن الدراسة.

تعزيز دور الجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية في حملات التوعية والمتابعة الميدانية.

إعادة بناء الثقة بالمدرسة كمكان للتعلم والرعاية لا كمؤسسة شكلية.

أزمة وطنية وليست ظاهرة عابرة

التسرب المدرسي في سورية ليس مجرد ظاهرة اجتماعية عابرة، بل هو أزمة وطنية تمس جوهر المجتمع ومستقبل أجياله.

فالمدرسة ليست جدراناً وصفوفاً وكتباً فقط، بل هي درع واقٍ من الجهل، وبوابة نحو الأمل.

فحين يجبر الطفل على ترك مقعده الدراسي ليحمل رغيف خبز أو كيس قمامة، فإننا جميعاً نخسر- ليس طفلاً واحداً، بل جيلاً كاملاً، ومستقبلاً!

إصلاح التأمين الصحي في سورية... المتقاعدون خارج الخطة، والفقراء يدفعون ثمن «المجانية» المفقودة

نشر وزير المالية محمد يسر برنية عبر حسابه على منصة «لينكدإن» بتاريخ 11 تشرين الأول منشوراً كشف فيه عن عقد اجتماع للجنة المشتركة بين وزارة المالية ووزارة الصحة وهيئة الإشراف على التأمين، لمناقشة خطة عمل أو خارطة طريق لإصلاح نظام التأمين الصحي في سورية.

أوضح الوزير أن العمل لا يزال في مراحله الأولى، وأن الخطة ستغطي مسارين رئيسيين:

إصلاح خدمات التأمين الصحي للعاملين في الدولة.

إصلاح منظومة الضمان الصحي على المستوى الوطني.

وأكد الوزير أن التحول الرقمي ومحاربة الفساد وسوء الاستخدام يشكلان ركيزة أساسية في عملية الإصلاح، معتبراً أن الخدمات الصحية المجانية ستكون محصورة بمحدودي الدخل والفقراء وفق ضوابط معينة، بينما يتعين على القادرين دفع رسوم وأعباء مقابل الخدمة. كما أشار إلى أن الإعلان عن تفاصيل الخطة وخطواتها التنفيذية قد يتم خلال الشهرين القادمين.

المتقاعدون... الغائب الأكبر عن الخطة

رغم أهمية الخطوة باتجاه إصلاح النظام الصحي، إلا أن ما لم يُذكر في حديث الوزير لا يقل أهمية عما ورد فيه. فخارطة الطريق التي يجري إعدادها، بحسب التصريحات، ركزت على العاملين في الدولة والمنظومة العامة للضمان الصحي، لكنها تجاهلت شريحة المتقاعدين التي تمثل اليوم واحدة من أكثر الفئات حاجة للتأمين الصحي.

فالمتقاعدون في سورية يعيشون ظروفاً معيشية صعبة، ليس بسبب تدني معاشاتهم الشهرية فقط، بل بسبب تقدمهم في السن وارتفاع احتمالية إصابتهم بأمراض مزمنة تتطلب علاجاً مستمراً وأدوية باهظة الثمن.

إن تجاهل هذه الفئة في خطة الإصلاح يجعل أي حديث عن عدالة صحية أو حماية اجتماعية ناقصاً ومبتوراً، خصوصاً أن المتقاعد الذي أفنى سنوات خدمته في الدولة لا ينبغي أن يُترك وحيداً أمام تكاليف الدواء والعلاج.

مجانية على الورق... مكلفة على الأرض

النقطة الأكثر إثارة للجدل في حديث الوزير هي قوله إن «الخدمات الصحية المجانية ستخصص للفقراء ومحدودي الدخل فقط»، في حين أن الواقع الميداني يقول شيئاً آخر تماماً.

فـ«المجانية» المعلنة منذ سنوات لم تعد سوى شعار إداري. ففي معظم المشافي والمستوصفات الحكومية، يُجبر المواطن على شراء المستلزمات والمواد الطبية والأدوية والتحاليل من الخارج، لأن المؤسسات الصحية العامة تعاني من نقص حاد في المواد الأساسية. حتى في الحالات الطارئة أو العمليات الجراحية، يضطر المرضى أو ذووهم إلى دفع مبالغ كبيرة لتأمين مستلزمات العمل الطبي. وبالتالي فإن القول بأن الفقراء سيحصلون على علاج مجاني يبدو منفصلاً عن الواقع، ما لم يتم أولاً إصلاح جذور المشكلة المتمثلة في ضعف التمويل، وسوء الإدارة، وغياب الرقابة الفعلية على عمل القطاع الصحي العام.

الإصلاح الحقيقي يبدأ من المريض

أي عملية إصلاح في نظام التأمين الصحي ينبغي أن تبدأ من حاجات المريض لا من هيكل المؤسسات. فالتحول الرقمي ومحاربة الفساد خطوات ضرورية، لكنها لن تعيد الثقة بالنظام الصحي ما لم تلمس المواطن مباشرة في تخفيف أعباء الدواء والعلاج.

كما أن الفصل بين «الفقراء» و«القادرين» في الحصول على الخدمة الصحية يثير تساؤلات أخلاقية واقتصادية في آن واحد، إذ كيف يمكن تحديد القدرة المالية بدقة في ظل تفاوت الدخول وتآكل الأجور وغياب معايير شفافة لتصنيف الدخل؟

نحو رؤية شاملة

إصلاح نظام التأمين الصحي لا يمكن أن ينجح إلا برؤية شاملة تراعي ما يلي بداية:

إدماج المتقاعدين ضمن منظومة التأمين الجديدة باعتبارهم الفئة الأكثر هشاشة.

ضمان مجانية حقيقية للعلاج في القطاع العام من خلال تمويل واقعي ومستدام.

تفعيل الرقابة والمساءلة في إدارة الموارد والمشتريات الطبية.

اعتماد التحول الرقمي كأداة للشفافية، وليس مجرد شعار إداري.

فالطريق إلى نظام صحي عادل في سورية ما زال طويلاً، لكن النجاح لن يتحقق ما لم تُبنَ الخطط على الواقع لا على الأمنيات، وما لم يشعر المواطن بأن الدولة تقف فعلاً إلى جانبه حين يمرض، لا أن تتركه بين عيادات خاصة لا ترحم، ومستشفيات عامة بلا دواء.

أزمة التعليم في الجزيرة السورية... صراع المناهج على حساب مستقبل الطلاب

تتواصل في منطقة الجزيرة السورية أزمة التعليم التي باتت عنواناً صارخاً لاختلال المشهد العام في البلاد. فبعد أكثر من عقد على انفجار الأزمة واندلاع الحرب السورية، لا تزال العملية التعليمية تدفع ثمن الانقسام السياسي والإداري، وآخر تجلياته ما تشهده مدارس أبرشية الجزيرة والفرات للسريان الأرثوذكس من ضغوط ومحاولات لفرض مناهج غير معترف بها رسمياً.

المطران مار موريس عمسيح، مطران أبرشية الجزيرة والفرات للسريان الأرثوذكس، أكد في تصريحاته الأخيرة رفض الأبرشية القاطع لاعتماد أي منهاج لا يصدر عن وزارة التربية في دمشق، مشيرا إلى أن المدارس التابعة للأبرشية– التي يتجاوز عددها العشرين– تعتمد المنهاج السوري الرسمي المعترف به دوليا، وأن أي محاولة لفرض مناهج بديلة من قبل «الإدارة الذاتية» أو غيرها تمثل تهديدا مباشرا لمستقبل الطلاب وللتراخيص القانونية للمدارس.

وأوضح المطران أن الحوار مع مسؤولي «الإدارة الذاتية» استمر أكثر من شهر دون التوصل إلى نتيجة، حيث جرى طرح خيارين فقط أمام المدارس: منهاج الإدارة الذاتية أو منهاج «اليونيسف»، وكلاهما بلا ترخيص رسمي. ومع رفض الأبرشية، أقدمت الجهات المعنية في «الإدارة الذاتية» على طرد الطلاب من المدارس، ما أدى إلى توقف العملية التعليمية في معظمها واستمرار العمل الإداري فقط.

التعليم بين السياسة والمجتمع

أزمة التعليم في منطقة الجزيرة السورية ليست معزولة عن السياق العام للأزمة السورية، بل هي واحدة من الملفات البارزة على السطح التي تعكس عمق الانقسام السياسي والإداري والاجتماعي في البلاد. فالمناهج هنا لم تعد مجرد أدوات تربوية، بل تحولت إلى رموز للصراع على الشرعية والهوية.

بين من يتمسك بالمنهاج الرسمي باعتباره ضمانة للاعتراف الدولي بالشهادات، ومن يسعى إلى فرض مناهج جديدة تعكس رؤى محلية أو سياسية محددة، يجد الطالب نفسه ضحية هذا التجاذب، محروما من حقه الطبيعي في تعليم مستقر ومؤهل لمستقبل واضح.

إن محاولة تسييس التعليم، وجعله أداة للتجاذب أو وسيلة لفرض الأمر الواقع، يشكل خطرا على النسيج الاجتماعي الذي لطالما تميزت به منطقة الجزيرة بتعدد مكوناتها القومية والدينية من عرب وكرد وسريان وآشوريين وأيزيديين وغيرهم.

تحييد التعليم عن بازارات السياسة

في ظل هذا الواقع، تتعالى الأصوات المطالبة بضرورة تحييد العملية التعليمية بالكامل عن بازارات السياسة، وعدم تحويل المدارس إلى ساحات لتصفية الحسابات أو فرض الأيديولوجيات. فالتعليم هو الركيزة الأساسية لأي مشروع وطني، وضمان استمرار تماسك المجتمع لا يكون إلا عبر نظام تعليمي موحد يراعي التنوع الثقافي واللغوي دون أن يمس وحدة الشهادة والمعيار الوطني.

ولذلك، فإن إعادة التعليم إلى مساره الصحيح تمر عبر حوار وطني شامل بين مختلف الأطراف، على قاعدة أن مصلحة الطلاب فوق كل اعتبار، وأن حقهم في تعليم معترف به ومضمون يجب أن يبقى خطاً أحمر لا يجوز تجاوزه.

جوهر الأزمة أعمق من التعليم

رغم أن أزمة المناهج والمدارس هي إحدى الملفات الأكثر وضوحا على سطح المشهد السوري، إلا أنها ليست سوى انعكاس لجوهر أعمق هو استمرار الأزمة السورية بكل تعقيداتها السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية.

إن تفكك المرجعيات وتعدد السلطات وغياب التفاهم الوطني يجعل من كل ملف– سواء في التعليم أو الصحة أو الاقتصاد– ساحة صراع مصغرة تعكس الانقسام العام. ولا يمكن الخروج من هذه الدوامة إلا عبر بوابة المؤتمر الوطني العام الذي يجمع كل السوريين على طاولة واحدة، وصولا إلى دستور جديد ضامن لحقوق المواطنة المتساوية ويعيد بناء الدولة على أسس العدالة والمساواة والتنوع.

نحو رؤية وطنية جامعة

أزمة التعليم في منطقة الجزيرة ليست سوى جرس إنذار جديد يذكر السوريين بضرورة العودة إلى المسار الوطني الجامع. فالتعدد في المكونات ليس تهديدا للوحدة، بل مصدر غنى يجب أن يصان عبر مؤسسات تعليمية وطنية، تنفتح على التنوع دون أن تتخلى عن الثوابت.

إن مستقبل سورية لا يبنى بالمناهج المتنازع عليها ولا بسياسات الإقصاء، بل عبر توافق وطني جامع يجعل من التعليم رافعة للوحدة، لا ساحة للانقسام. وعندها فقط يمكن أن تعود المدارس من ميادين الخلاف إلى ساحات بناء الوطن.

بين رخص اليد العاملة وكلفة الإنتاج... أيهما أولى العامل أم الصناعي؟

في مقابلة تلفزيونية أثارت جدلاً واسعاً، صرّح وزير الاقتصاد والصناعة والتجارة نضال الشعار بأن «اليد العاملة لدينا رخيصة، سواء أعجبنا ذلك أم لا»، موجهاً حديثه إلى أحد الصناعيين الذي اشتكى من تدني الأجور وارتفاع تكاليف الإنتاج.

وفي سياق الحوار، طرح الوزير سؤالاً بدا كاشفاً لطبيعة النظرة الحكومية في موازنة مصالح العمال والصناعيين حين قال: «خفضنا لكم سعر الكهرباء 5 سنتات، فإذا جعلناها 5 سنت، هل ستمنح العامل 10 سنتات؟».

هذه العبارة، التي انتشرت على نطاق واسع، اختزلت– بنظر كثيرين– منهجية التعاطي الرسمي مع ملف العمال وأجورهم، والتي تبدو قائمة على مقايضة اقتصادية بين الدعم الحكومي وتكاليف الإنتاج، أكثر من كونها رؤية تنموية عادلة.

اليد العاملة «الرخيصة»... ميزة استثمارية أم جرح وطني؟

حين يصف وزير في حكومة دولة ما اليد العاملة بأنها «رخيصة»، فإن الرسالة المبطّنة واضحة: انخفاض الأجور يُعدّ ميزة تنافسية لجذب الاستثمار.

لكن في الحالة السورية، يتحول هذا الطرح إلى مفارقة موجعة، إذ يعيش العامل السوري اليوم واحدة من أقسى الأزمات المعيشية منذ عقود.

فمتوسط الأجور، رغم الزيادات الشكلية، لا يغطي إلا نسبة محدودة من احتياجات الأسرة الشهرية، فيما تتضاعف أسعار الغذاء والوقود والسكن بصورة مستمرة.

إن تحويل ضيق العيش إلى «ميزة اقتصادية» هو في جوهره تطبيع مع الاختلال الاجتماعي. فبدلاً من الاستثمار في رفع كفاءة العمل والإنتاجية، يُختزل العامل إلى مجرد رقم في معادلة التكلفة.

الحكومة والصناعيون... تحالف هشّ ومطالب متناقضة

من جهة أخرى، لا تبدو العلاقة بين الحكومة والقطاع الصناعي أكثر توازناً.

فعلى الرغم من خفض بعض الرسوم وتقديم تسهيلات محدودة في الطاقة، ما زال الصناعيون يشكون من ضعف الكهرباء، ارتفاع أسعار المحروقات، تعدد الرسوم والضرائب، وتعقيد الإجراءات الجمركية والمالية والمصرفية.

وتزداد معاناتهم بسبب المنافسة غير العادلة مع البضائع المستوردة والمهربة التي تغزو الأسواق بأسعار أقل من كلفة الإنتاج المحلي.

فبينما يُطالب الصناعي بالالتزام بالضرائب والرسوم والرواتب والتراخيص، تدخل بضائع غير نظامية بلا حسيب أو رقيب، لتقوّض ما تبقى من فرص الصناعة الوطنية.

لذلك فإن المطلوب اليوم ليس خفض تكلفة الإنتاج فقط، بل حلحلة جذرية لصعوبات ومعيقات الصناعة، بدءاً من الطاقة والتمويل، وصولاً إلى ضبط التهريب والمنافسة غير المتكافئة، وخلق بيئة تُمكّن المنتج السوري من الصمود والمنافسة.

العامل ضحية دائمة

النتيجة المباشرة لهذا المشهد أن العامل السوري يبقى الضحية الدائمة.

فلا الحكومة رفعت أجره بما يتناسب مع تكاليف المعيشة، ولا الصناعي قادر على تحسين دخله في ظل تآكل الربحية وغياب العدالة التنافسية.

وبين الطرفين، تتآكل الطبقة العاملة التي كانت يوما الركيزة الأساسية للإنتاج الوطني، فيتحول العمل من مصدر كرامة إلى عبء لا يسد الرمق.

المطلوب رؤية متكاملة للعمل والإنتاج

لا يمكن بناء اقتصاد مستدام على حساب العامل، ولا على تضحيات الصناعي وحده.

المطلوب رؤية متكاملة توازن بين عدالة الأجور وعدالة المنافسة، بين حقوق الإنسان العامل وحقوق المستثمر المنتج.

فرفع الأجور ليس ترفاً بل ضرورة وطنية، مثلما أن حماية الصناعة الوطنية من الإغراق والتهريب هي شرط لبقاء الاقتصاد نفسه.

وبمجرد أن يتحقق هذا التوازن يمكن للحديث عن «التعافي الاقتصادي» أن يكون أكثر من مجرد شعار.

تطبيق جامعتي يربك الطلاب... والتعليم العالي تنفي وجود أخطاء تقنية!

بعد تجاوز الطالب مرحلة الامتحانات للشهادة الثانوية العامة وتعقيداتها، وصولاً إلى النتائج ومفاجآتها غير المرضية أحياناً، تبدأ حالة الترقب والقلق التي يعيشها الطلاب بانتظار صدور مفاضلة القبول الجامعي التي ستحدد شكل المرحلة الجديدة في حياتهم.

■ رشا عيد

ها قد جاء الإعلان المنتظر، فهل كان بقدر الآمال التي عُقدت عليه والأحلام التي تراكمت في مخيلتهم حول مستقبل باهر؟!
وما الجديد في هذا العام؟

انخفاض معدلات القبول

أصدرت وزارة التعليم والبحث العلمي مفاضلة القبول الجامعي لعام الدراسي 2025–2026 في الجامعات العامة والخاصة المعتمدة في الوزارة وذلك بتاريخ 25 أيلول.
أعلنت كمفاضلة شاملة موحدة تتضمن: المفاضلة العامة للجامعات الحكومية- التعليم الموازي وللمغتربين، والجامعات الخاصة بالإضافة إلى بعض المفاضلات للطلبة العرب والأجانب، محددة شروط التقدم والقبول حتى فيما يتعلق بالشهادات القديمة، وذلك وسط انخفاض ملحوظ في معدلات القبول لمختلف الاختصاصات، حيث سجل معدل القبول للسنة التحضيرية 2080 من أصل 2700 بينما تراوح المعدل للاختصاصات الهندسية بين 1950–1550.
وحسب الإعلان الوزاري، هذا الانخفاض يشمل بعض التخصصات أيضا في مفاضلة النقل والتحويل المماثل للطلاب السوريين العائدين من الجامعات غير السورية في خطوة لمنحهم فرصة مثلى لاختيار ما يتوافق وطموحاتهم العلمية لتعزيز النمو الأكاديمي وسعيا إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع لرفع كفاءة التعليم الجامعي.
الإعلان يبشر بالإيجابية التي سادت الأوساط الطلابية، خاصة مع اعتماد آلية التسجيل عبر تطبيق إلكتروني بعنوان «جامعتي»، ما يخفف عبء التنقل والوقوف لساعات في طابور للتسجيل من الصباح الباكر، لكن سرعان ما تبخر الانطباع الإيجابي مع أول ثغرة وصعوبة تقنية واجهتهم في التسجيل المُصَرّح عن سلاسته وسهولته!

رقمنة المفاضلة

في خطوة غير مسبوقة، وصفت بأنها نقلة نوعية في التحول الرقمي، علما أنها مشروع طُرح للعمل عليه منذ عام 2022 ولم يبصر النور إلى أن تم اعتماده هذا العام، حيث أعلنت الوزارة عن التسجيل إلكترونيا عبر تطبيق «جامعتي» مع بداية الشهر الجاري، وذلك دون الحاجة إلى الطريقة التقليدية بالحضور الشخصي وتكديس الأوراق، والتي ارتفعت فيها نسبة الأخطاء وتعددت الاعتراضات، مقارنة بسهولة وشفافية الآلية الجديدة.
حيث حددت الوزارة بعض الإرشادات، حول التسجيل وتحديد الرغبات والرسوم المالية مع برومو توضيحي حول الخطوات لإتمام العملية.

متاهة تقنية

بدأت رحلة الطلاب مع التسجيل، ومن اليوم الأول تكررت الشكاوى وتعددت الصعوبات والمشكلات، بين من لم تتوفر له بيانات، وآخر لم تظهر له قائمة الرغبات، والأسوأ من بقي عالقا عند تسجيل الدخول إلى التطبيق عبر حساب إلكتروني أو رقم هاتف ولم يصله كود التحقق مع تكرار المحاولات وتعدد الطرق حتى بالاستعانة بمراكز الدعم التي حددتها الوزارة، والنتيجة: مزيد من الانتظار!
خمسة أيام مرت، لتوضح الوزارة وتقدم الحلول الأمرّ، لمراجعة دائرة الامتحانات فيما يتعلق بالبيانات غير المتوفرة، وإلى دوامة جديدة للانتظار والوقوف في طابور هدر الوقت الذي أخفقت الوزارة في تفاديه بهذه الآلية!
بالإضافة إلى آلية تسديد الرسوم المحصورة ببوابة سورية الوحيدة للدفع الإلكتروني «تطبيق شام كاش!»، بين من لا يملك حسابا ومن يملك ويصر التطبيق أنه لا رصيد كاف، ناهيك عن عدم القدرة على تغيير العملة في التطبيق إلى الليرة السورية فيضطر إلى الدفع بالدولار!
بين هذا وذاك يجد الطلاب أنفسهم أمام مكاتب الصرافة أو مراكز خدمة الاتصالات للمساعدة، ولكل خدمة ثمنها وإن كان زهيدا، فلتتحمل أيها الطالب!
كما لم يسلم الطلاب الفلسطينيون من هذه المتاهة، لتوضح الوزارة قانونيا من هم بحكم السوري أو غير السوري وآلية إدخال المعلومات.
كل ذلك يجري ضمن بنية إنترنت متهالكة وخدمة تتأرجح بين قطع ووصل، والوزارة على دراية بهذا الواقع!
لا يمكن إنكار أنها خطوة إيجابية وضرورية في التحول الرقمي لكنها تصبح غير مُجدية بتنفيذها في بيئة غير مُجهزة، كما تحتاج إلى دراسة الواقع الراهن وجميع الاحتمالات والأخطاء المتوقعة مع وجود خطط وحلول بديلة وإسعافية لتجاوزها، وإلا ستكون مغامرة لا بل مراهنة يدفع ثمنها الطالب وحده!

التصريحات لا ترفع المسؤولية

«نفي الوزارة وجود أخطاء تقنية في التطبيق» لا يغير الواقع الذي يواجهه الطلاب، فبدلا من إنكار المشكلة أو الاعتراف بها، كان يجب إجراء اختبار أولي للتطبيق أو تأجيل هذه الآلية إلى حين اكتمالها وجاهزية البيئة الحالية لتكون أكثر فاعلية، وتحقيق السهولة والسلاسة المرجوة.
وبين من صرح ووضح، هناك من غاب عن ساحة التبرير حتى، فوزارة التربية منشغلة بالحديث عن الشكل الحديث للشهادة الثانوية وسط غياب أي موعد رسمي واضح لتسليم الشهادات للطلاب أو تبرير التأخير، علماً أنه لم يتم تسليم الشهادات «الوثائق» حتى يومنا هذا.
فمن المسؤول عن هدر الوقت وإضاعة الفرص بالعمل أو السفر للطالب والضرب بمصلحته عرض الحائط؟!

انهيارٌ في مبنى السرايا... سوء في التخطيط أم عجزٌ في التنفيذ؟

طرح انهيار سقف مبنى السرايا القديم في وسط دمشق في 1 تشرين الأول، تساؤلات كثيرة حول مدى تطبيق معايير السلامة في عملية ترميم الأبنية الأثرية، وهل يغلب على أعمال البناء الطابع التجاري على حساب الأرواح؟

■ سارة جمال

وقد سلطت الحادثة الضوء على ما يبدو أنه غياب التخصصية في إدارة وصيانة المواقع الأثرية والتاريخية، وعدم وضع دراسات كافية تراعي وضع المبنى، بالأخص أنه تعرض لحريق في شهر حزيران الماضي ما خلّف أضرارا ساهمت في هشاشته البنيوية.

أين الخبرات؟

إن ترميم المباني الأثرية ليس مجرد عملية بناء تقليدية، بل عمل يتطلب تضافر جهود عدد من التخصصات الدقيقة؛ فعدم مشاركة مهندسين إنشائيين ولجان مختصة، يمتلكون المعرفة اللازمة بهذا النوع من البناء وتحليل نقاط الضعف فيه، يؤدي- وأدى- إلى قرارات تضرّ بسلامة المبنى والمواطنين.
فبالإضافة إلى عوامل الإهمال والأضرار السابقة، ساهم الحريق الذي اندلع في حزيران في ضعف البناء، ولم يعكس الترميم تقييماً شاملاً لحالة الأضرار الحقيقية، ما جعل المبنى عرضة لتداعيات أكبر تحت أي ضغط إضافي أو حركة مفاجئة. خاصة وأن التشققات في سقف المبنى لم تكن خافية على أحد.

إشكالية الرقابة والشفافية

رغم تحمل المحافظة في بيانها المسؤولية عن الانهيار الذي طال سقف المبنى، إلا أنها لم تُفصح عن آليات الرقابة التي اعتمدتها، وإن كان هناك لجنة رقابية معينة كشفت على المبنى وقيّمت حالته قبل البدء بأعمال الترميم. فحادثة الانهيار تلقي بظلالها على إشكالية غياب الرقابة الحقيقية وانعدام الشفافية، وتقصي الدور المجتمعي في الحفاظ على الممتلكات العامة.
فغياب آلية رقابية مستقلة يفتح الباب أمام التهاون والإهمال، ويجعل من حوادث الانهيار أمراً متوقعاً بدلاً من كونه استثناءً. وتحول الكارثة التي أودت بحياة عدد من العاملين من «إخفاق تنظيمي» إلى «حادث فردي» و«خطأ غير مقصود» كما في حادثة المعهد الموسيقي بمدرسة جودت الهاشمي. فيما يكشف تبرير الإخفاق المتكرر في عمليات الترميم عن منهجية عمل غير احترافية.

فجوة ثمنها أرواح

تكرُّر حوادث الهدم والانهيار «العَرَضية» والناجمة عن أخطاء من حلب إلى دمشق، تشير إلى أن الواقع غالباً ما تحكمه قرارات تجارية بحتة واجتهادات فردية، تؤدي إلى عواقب وخيمة، كانت كلفتها هذه المرة خسارة في الأرواح، بالإضافة إلى خسارة التراث والتاريخ والثقافة.
ولذلك، لا يمكن أن تترك قرارات الترميم للتقديرات الفردية أو الاعتبارات المالية، بل تتطلب منهجية علمية صارمة وتخطيطاً دقيقاً؛ فغياب التوليف بين المعرفة التقنية والممارسة العملية يخلق فجوة قاتلة. ولمواجهتها لا بد من تبني استراتيجية متكاملة، تشمل تعزيز دور الجهات الرقابية لضمان تطبيق المعايير الفنية والهندسية والتاريخية التراثية، وفرض عقوبات صارمة على المخالفين.
كما يجب تشجيع التعاون بين الأكاديميين والباحثين من جهة، والمهندسين والمقاولين من جهة أخرى، لضمان تبادل الخبرات وتطبيق أحدث الأساليب التقنية، والاستثمار في التعليم والتدريب المتخصص في مجال الترميم، وخاصة للمعالم التاريخية والتراثية، وتأهيل الكوادر اللازمة.

مشتقات الحليب في ارتفاع... والورش والمعامل تُغلق أبوابها!

تواجه صناعة الألبان والأجبان تحديات كبيرة، تتجلى بوضوح في ضعف القطاع، وارتفاع تكاليف الوقود والتخزين والنقل، وقد أشار أحمد السواس، مسؤول التعاون في الجمعية الحرفية للأجبان والألبان بدمشق، أن 70% من 500 ورشة ومعمل مسجلين في الجمعية، لم يعودوا قادرين على تسديد اشتراكاتهم.

■ سلمى صلاح

فيما أغلقت العديد من الورش الصغيرة أبوابها، جرّاء ارتفاع تكاليف الإنتاج، ما ساهم في انخفاض المعروض وارتفاع الأسعار. وبينما يعزو التجار هذه الزيادات إلى حماية مستورداتهم، أو بسبب التهريب، أو ضعف الإنتاج، إلا أن هذا التراجع يعني مزيداً من البطالة ومزيداً من المواد الغذائية الأساسية المشطوبة أيضا عن موائد السوريين.

تقلبات الأسعار

تشهد الأسواق ارتفاعا في الأسعار، وتفاوتا بين مدينة وأخرى، ومنطقة وأخرى، وحتى بين محل تجاري وآخر، حيث يتراوح سعر كيلو الجبنة البلدية بين 40,000 و55,000 ليرة حسب الجودة، والجبنة الشلل 72,000 ليرة، والمسنّرة 56,000 ليرة. وقد شهدت الأجبان ارتفاعا بنسبة 68% خلال ثلاثة أشهر فقط.

ومن المفارقات التي تثير الدهشة، أن سعر كيلو الحليب بلغ 7500 ليرة، وهو السعر نفسه والذي كان عليه عندما كان سعر الصرف 15 ألف ليرة، ما يشير إلى أن العلاقة بين سعر الصرف والأسعار ليست مرتبطة بالمبررات المعتادة فقط، حول آليات العرض والطلب، أو التكاليف أو الاستيراد، بل تعزى إلى عوامل مثل الاحتكار، وجشع التجار، وغياب الرقابة على الأسواق.

وبالرغم من أن مشتقات الحليب المستوردة ما زالت أعلى من الإنتاج المحلي، إلا أن السلع التركية باتت تقارب في أسعارها المنتجات المحلية، جرّاء الارتفاع الأخير بسعر الصرف، فقد بلغ سعر قالب الزبدة المحلي 13,000 ليرة وسطيا، بينما التركي الشبيه بالنوع 15,000 ليرة لنفس الوزن.

تراجع الاستهلاك وتداعياته

لم يعد الراتب الشهري، الذي لا يتجاوز في كثير من الحالات مليون ليرة، كافيا لتغطية أي من الاحتياجات الأساسية، ما دفع المزيد من الأسر نحو التقشف والحد من الإنفاق حتى على السلع الضرورية. فالارتفاع المستمر أجبر العديد منهم على اللجوء إلى اللبن الصناعي الأرخص، رغم أنه أقل جودة.

كما أن زيادة الحد الأدنى لتكاليف الغذاء خلال الأشهر الثلاثة الماضية، من 3,6 مليون إلى 4,3 مليون، يعني أن نسبة أكبر من دخل الأسرة تذهب إلى تلبية الاحتياجات الأساسية من الطعام، مما يترك القليل أو لا شيء للتعليم أو الصحة، أو أي من جوانب ضرورات الحياة الأخرى.

وتجلى هذا الانهيار في القدرة الشرائية في تحول أنماط الاستهلاك بشكل جذري على مدار السنوات الماضية؛ فبعد أن كانت المونة طقسا محببا، وكانت الأسر تشتري ما بين 20–30 كيلوغراما من الجبن للتموين الشتوي، أصبحت الآن تكتفي بأقل من حاجتها، بعد أن وصل الكيلو إلى عتبة الـ 50 ألف ليرة. ويعكس هذا الحال سياسة «اليوم بيومه» التي تضطر الأسر إلى اتباعها، حيث تركز على تلبية الاحتياجات اللحظية، وإعادة ترتيب أولوياتها. فهذا النمط الاستهلاكي القائم على الحد الأدنى جعل من البقاء على قيد الحياة هدفا أسمى!

أزمة متعددة الأبعاد

ترتبط تقلبات أسعار مشتقات الحليب وارتفاعها المستمر باستقرار سعر الصرف، وأسعار الأعلاف، ومستوى الإنتاج، ما يتطلب دعماً حكومياً عاجلاً يتبنى سياسات داعمة للإنتاج المحلي؛ توفر الحوافز اللازمة للورش والمزارع لزيادة الإنتاجية، وتقدم الدعم الكافي للمدخلات الأساسية، لا أن يكون الحل المزيد من الاستيراد، ومحاباة التجار على حساب قوت ومعيشة المواطنين.

فمؤشرات تراجع الاستهلاك ليست مجرد أرقام، بل انعكاسا لواقع مؤلم تعيشه ملايين العائلات، ويترتب على الاستمرار بهذا النهج نتائج كارثية يدفع ثمنها الغالبية المفقرة من السوريين، سواء بتراجع قدرتهم على تلبية احتياجاتهم، أو خسارة أعمالهم ووظائفهم نتيجة الإغلاق المستمر للورش والمعامل.

الرسوم الجامعية الجديدة... بين التخفيض والواقع

أصدر مجلس التعليم العالي في الخامس من تشرين الأول، قراراً بتحديد الحد الأعلى لرسم الساعة المعتمدة في الجامعات الخاصة بدءاً من العام الدراسي 2025-2026، بالإضافة إلى تحديد رسوم التعليم الموازي.

■ فرح شرف

وقد سبق الإعلان عن قيمة الرسوم الجديدة، تأكيدٌ على أن الرسوم ستراعي الوضع الاقتصادي والمعيشي للطلاب، وبالفعل صرح عدد من رؤساء الجامعات الخاصة بأن الرسوم انخفضت 30%، علماً أن الدفع إما بالدولار أو ما يعادله بالليرة السورية، بحسب نشرة أسعار المصرف المركزي.

لكن يكمن جوهر المشكلة في ربط الرسوم بعملة صعبة مستقرة، مع إمكانية الدفع بالليرة السورية التي لم تشهد استقراراً حتى الآن. في خطوة لا تراعي حقيقة التفاوت في قدرات الطلاب، وتجعل من تكلفة التعليم أعلى للطلاب الذين يعتمدون على دخل بالليرة، كما تضمن للجامعات الخاصة الحفاظ على إيراداتها في مواجهة التضخم وانهيار العملة المحلية.

التعليم الخاص بالدولار

بينما يبدو الإعلان عن التخفيض صحيحاً للوهلة الأولى، إلا أنه يتجاهل التدهور المستمر في القدرة الشرائية؛ ويسلط الضوء على الانخفاض الرقمي في الليرة، ويهمل الزيادة في القيمة الحقيقية بالمقابل الدولاري، ولا يصبح الحديث عن «التخفيض» عادلاً إلا إذا قورنت الرسوم بالعملة المستقرة نفسها ما قبل وبعد القرار الوزاري.

فعندما كان سعر صرف الدولار 15,000 ليرة، كانت الساعة الدراسية في كليات الطب البشري على سبيل المثال، تبلغ 700,000 ليرة، أي ما يعادل 47 دولاراً. أما اليوم وسعر الصرف الرسمي هو 11,000 ليرة، حددت الوزارة الساعة الدراسية بـ 50 دولاراً «550,000 ليرة».

وفي حين يُعلَن عن التخفيض باعتماد الليرة كمعيار، إلا أن هذا الإعلان لا يخلو من تضليل لا يعكس الواقع. فالمقارنة الحقيقية يجب أن تُجرى بالعملة الصعبة التي حددتها الوزارة، والتي تكشف عن زيادة فعلية بنسبة 6,4% في تكلفة الساعة الدراسية «من 47 إلى 50 دولاراً».

وبما أن الطالب يحتاج بالحد الأعلى إلى 25 ساعة فصلية، فإن التكلفة الحالية باتت 1,250 دولار، بينما كانت في السابق 1,167 دولار، أي بزيادة فعلية 83 دولاراً للفصل الواحد، بنسبة زيادة «7,1%»، رغم انخفاض القيمة بالليرة.

الموازي ليس بحال أفضل

لا يختلف الأمر كثيراً في التعليم الموازي، فقد كانت الرسوم السنوية للكليات الطبية مثلاً 3,5 ملايين ليرة عندما كان سعر الصرف 15,000، أي ما يعادل 233 دولاراً، واليوم انخفضت القيمة بالليرة إلى 3 ملايين ليرة، ولكن بمقابل 272 دولاراً، أي بزيادة فعلية 39 دولاراً وبنسبة زيادة «16,7%».

وفي حين يتم التركيز إعلامياً على انخفاض الرقم بالليرة «نحو 14%»، يتم إغفال حقيقة ارتفاع قيمة الرسوم بالمقابل الدولاري، وتحميل الطالب عبء الأزمة الاقتصادية تحت شعار «التخفيض».

وبالتالي، تتناقض الرسوم الجديدة مع الحديث عن دعم القطاع التعليمي، ومراعاة الوضع الاقتصادي والمعيشي للطلاب وأسرهم، ويكرس اللا مساواة في التعليم، خاصة في النظام الموازي الذي من المفترض أن يكون امتداداً للتعليم الحكومي.

إصلاح السياسات

إن دعم الطلاب والقطاع التعليمي يفرض وضع رسوم تراعي الحد الأدنى للأجور، وتحقق توازناً بين استقرار المؤسسات التعليمية وحماية حق الطلاب في التعليم، بعيداً عن تحميلهم أعباء أزمة اقتصادية لم يكونوا سبباً فيها.

فربط التعليم بالدولار، الذي يخدم مصالح المؤسسات التعليمية في حماية إيراداتها وتحسين صورتها إعلامياً، ينطوي على مخاطر جمّة تهدد العدالة الاجتماعية والمساواة في فرص التعليم، ويجعل التعليم رهناً بالقدرة المالية، ما يناقض جوهر العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التي تزعم الوزارة السعي إلى تحقيقه.

الأجر الرسمي يجب أن يتضاعف 9.5

شهدت السياسات العامة في سورية تحت حكم الأسد - وفي القلب منها منظومة الأجور والدعم الاجتماعي - تحولاً تدريجياً نحو تفكيك منظومة الدعم الاجتماعي التي كانت تُعتبر إحدى الركائز الأساسية للاستقرار النسبي للدولة في العقود السابقة، ونحو تخفيض القيمة الحقيقية لأجور العاملين. ولم يكن هذا التحول فجائياً أو معلناً بوضوح، بل اتبع أساليب احتيالية اعتمدت على تقليص الدعم بصورة تدريجية بطرق مباشرة وغير مباشرة: ابتداءً من تقليص مبالغ الدعم التي كانت تُدرَج في موازنات الدولة، إلى تضاؤل الإنفاق الفعلي على بنود الدعم الاجتماعي، وصولاً إلى الإلغاء الكامل للدعم عن بعض السلع والمواد الأساسية، إما بوقف توزيعها عبر «البطاقة الذكية» سيئة الذكر، أو بإعلانات رسمية عن انتهاء دعمها مثلما حدث مع البنزين.

■ **احمد الرز**

بعد سقوط السلطة السابقة، استبشر السوريون خيراً بمستقبل يحمل فرصاً جديدة لتحقيق العيش الكريم الذي لطالما حُرموا منه سابقاً. وفي خضم هذا التفاؤل، جاءت الزيادة في الأجور بنسبة 200% لتنعش بعض الآمال في إصلاح منظومة الأجور في سورية. وفي العديد من التصريحات الإعلامية والرسمية، جرى تصوير هذه الزيادة بوصفها «رفعاً حقيقياً» للقدرة الشرائية للمواطنين السوريين.

لكن الواقع اليوم، بعد مرور أشهر على هذه الزيادة، يفتح الباب أمام نقاش جدي ومُلح حول مدى إمكانية اعتبار الحد الأدنى الرسمي الجديد للأجور كمعيار للحياة الكريمة في ظل الظروف الاقتصادية الاجتماعية الراهنة. فهل يمكن اعتبار هذا المبلغ «750 ألف ليرة سورية، أي ما يعادل نحو 68 دولاراً أمريكياً وفقاً لسعر الصرف الرسمي» كافياً لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن السوري؟ وما الذي يستطيع أن يغطيه من احتياجات الأسرة السورية التي دفعت سابقاً ولا تزال تدفع اليوم ثمن الإجهاز على منظومة الدعم الاجتماعي في سورية.

انحراف متصاعد منذ منتصف الستينيات

أول ما يلفت النظر في تاريخ سياسات الدعم في سورية هو جذورها العميقة التي تمتد إلى مرحلة ما بعد الاستقلال في أربعينيات القرن الماضي، حيث كانت البلاد آنذاك تواجه تحديات بناء دولة حديثة وسط ظروف اقتصادية اجتماعية صعبة. وكان الدعم في جوهره آنذاك استجابة مباشرة لحقيقة أن الأجور التي تدفعها الدولة لم تكن كافية لتأمين مستوى معيشي يليق بالمواطن السوري، الذي ظلّ يعاني من فجوة متزايدة بين دخل الأسرة وتكاليف الحياة الضرورية. وشهدت سياسات الدعم الاجتماعي توسعاً ملحوظاً خلال أواخر خمسينيات وبداية ستينيات القرن الماضي، حيث بدأت الدولة تعتمد على آليات دعم منظمة استهدفت السلع والخدمات الأساسية، مثل الخبز والسكر والوقود، إلى جانب خدمات حيوية كالتعليم والصحة، التي قدمت بالمجان أو بأسعار مدعومة بشكل كبير.

ينسى البعض منا اليوم أن الهدف الأساسي من هذه السياسات كان أعمق من مجرد تأمين الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة، بل كان يسعى إلى تحقيق مستوى معيشي ضروري يضمن الكرامة والاستقرار الاجتماعي. على سبيل المثال، تشير الإحصاءات إلى أن وسطي إيجار شقة صغيرة في العاصمة دمشق آنذاك كان يتراوح بين 20% و38% من الحد الأدنى الرسمي للأجور، وهو وضع يشير إلى أن السياسات الاقتصادية والدعم الحكومي كانا قادرين على تقليل الضغط الاقتصادي على المواطنين وتوفير بيئة معيشية معقولة. كما أن توفير السلع الأساسية بأسعار مدعومة ضمن إطار منظومة اقتصادية موجهة أسهم في تخفيف الأعباء عن الأسر السورية وجعل الحياة اليومية أقل كلفة مقارنة بدخلهم.

لكن ما يثير القلق اليوم هو الانحراف الحاد عن هذا النموذج، الانحراف الذي بدأ في منتصف الستينيات وشهد تسارعات شديدة منذ بداية الألفية الجديدة، حيث أصبحت التكاليف الأساسية للحياة بعيدة تماماً عن متناول شريحة واسعة من الشعب السوري. على سبيل المثال، لم يعد إيجار شقة صغيرة في العشوائيات، وليس في مناطق العاصمة النظامية، ضمن إطار قدرة معظم الأسر، حيث يتجاوز الإيجار اليوم ضعفي أو حتى ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور في أحسن الأحوال.

ما ينبغي لفت الانتباه إليه هنا هو أن هذا التدهور يعكس تغيُّرا بنيويا في دور الدولة ووظائفها. ففي حين كان الدعم الاجتماعي سابقاً جزءاً من التزام الدولة بالحماية الاجتماعية وضمان الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي، فإن النهج الذي اتبعته السلطات لاحقاً ارتكز على تقليص هذا الدعم تدريجياً، مما أدى إلى تحميل المواطن وحده العبء الأكبر لتكاليف المعيشة المتزايدة.

فهم تاريخ الدعم في سورية يوضح لنا أن هذه السياسات لم تكن مجرد أداة اقتصادية، بل كانت تعبيراً عن علاقة محددة بين الدولة والمجتمع، علاقة اهتزت مع مرور الوقت بسبب تغير الأولويات والسياسات، تاركة المواطن أمام واقع أكثر قسوة وتعقيداً.

مرات فقط للبقاء على قيد الحياة!

إلى أين وصلت فجوة الأجور اليوم؟

لا شك أن أي زيادة في دخل العاملين المنتجين في سورية تُعد خطوة إيجابية، لكنها مشروطة باحتفاظ هذه الزيادة بقيمتها الحقيقية، أي بما تستطيع أن تشتريه من خدمات وسلع في السوق. في هذا السياق، يبرز التساؤل حول القدرة الفعلية للحد الأدنى الجديد للأجور في سد فجوة المعيشة.

إذا انطلقنا من حسابات واقعية، يمكننا استحضار تقديرات «مؤشر قاسيون» لتكاليف المعيشة في سورية في نهاية الشهر الفائت، والتي أثبتت أن الحد الأدنى المطلوب لتغطية تكاليف المعيشة الأساسية «الحد الأدنى للتكاليف وليس الوسطي» بلغ 7,1 مليون ليرة سورية شهرياً. وباحتساب سعر الصرف الرسمي، فإن هذا الرقم يعادل نحو 645 دولاراً، ما يعني أن الحد الأدنى الرسمي الجديد للأجور «68 دولاراً» يجب أن يتضاعف نحو 9 مرات ونصف كي يستطيع تلبية الحد الأدنى لتكاليف المعيشة.

ولا يجب أن ننسى أن الحديث عن الحد الأدنى لتكاليف المعيشة لا يعني أن الهدف المطلوب هو رفع الأجور لتغطيته وحسب، بل المطلوب هو بناء سلم أجور عادل يضمن حياة كريمة لجميع الفئات. فالحد الأدنى الذي نتحدث عنه هو معيار لقياس مستويات المعيشة، وليس مجرد رقم يعبر عن الحد الأدنى للأجور. وبالتالي، فإن الوصول إلى مستوى معيشي كريم للمواطنين يجب أن يكون رؤية شاملة تتجاوز مجرد تأمين الحد الأدنى للبقاء على قيد الحياة، لتشمل توفير خدمات صحية وتعليمية جيدة، وضمان سكن ملائم، وفرص عمل مستقرة بأجور تكفل العيش الكريم.

تُظهر الفجوة بين الواقع الذي تعكسه أرقام تكاليف المعيشة وبين الحد الأدنى الرسمي للأجور التحديات الكبرى التي تواجه السوريين في صياغة نظامهم الاقتصادي القادم. فلا يمكن اختزال مسألة الحياة الكريمة في رقم يتجاهل المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية والواقع المعاش الذي يثقل كاهل المواطن السوري يومياً.

المسار المطلوب لرفع الأجور فعلياً

أي زيادة حقيقية في الأجور لا يمكن أن تكون مجرد إجراء رقمي، بل عملية تتطلب معالجة جذرية للخلل البنيوي في الاقتصاد السوري. ولتحقيق زيادة حقيقية وفعالة في الأجور، يجب النظر إلى ثلاثة عوامل أساسية تضمن أن تكون هذه الزيادات فعلية غير وهمية وذات أثر إيجابي على حياة السوريين:

أولاً: ربط الأجور بالأسعار، حيث لا يمكن تقييم أي زيادة في الأجور بمعزل عن قدرتها الشرائية في السوق. الأجر الذي لا يغطي احتياجات المعيشة الأساسية ليس أجراً، حتى لو وصلت قيمته الرقمية إلى مليار. لذلك، يجب أن يكون الحد الأدنى للأجور مرتبطاً بتكاليف المعيشة الحقيقية وفق حسابات دقيقة تشمل الغذاء، والسكن، والنقل، والصحة، والتعليم، والاتصالات، والاحتياجات الأخرى الضرورية جميعها. ولا يجب أن يهدف هذا الربط إلى تغطية الحد الأدنى لتكاليف المعيشة فقط، بل إلى توفير مستوى معيشي كريم يضمن للمواطن حياة تتجاوز حد الكفاف.

ثانياً: ربط الأجور بتغيرات الأسعار بشكل دوري، فحتى إذا تم ربط الأجور بتكاليف المعيشة، فإن تأثير هذا الربط سيزول إذا تُركت الأسعار لترتفع بلا ضوابط، مما يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للأجور. لذلك، يجب أن يتضمن أي نظام للأجور آلية واضحة وشفافة لتحديث الأجور بشكل دوري يتماشى مع التغيرات في تكاليف المعيشة «شهرياً أو ربع سنوي أو سنوياً»، وهذا ليست منّة من الدولة أو أرباب العمل، بل يجب أن تكون حقاً أصيلاً للمنتجين السوريين يضمن استقرار قدرتهم الشرائية في مواجهة تقلبات السوق.

ثالثاً: أي زيادة في الأجور تصبح غير مجدية إذا كان تمويلها يعتمد على تحميل المواطنين أعباء إضافية، كما يحدث عند إلغاء الدعم أو رفع الضرائب بطريقة غير عادلة. يجب أن يأتي التمويل الحقيقي لزيادة الأجور من مصادر اقتصادية مستدامة وغير تضخمية، أهمها:

تعزيز الإنتاج الوطني، عبر رفع كفاءة القطاعات الإنتاجية الحقيقية كالزراعة والصناعة، مما يساهم في زيادة الإيرادات الحكومية من مصادر حقيقية وليس عبر الاستدانة والمساعدات الخارجية أو التضييق على المواطنين.

استهداف كبار الناهبين للثروات الوطنية الذين يستحوذون على النصيب الأكبر من موارد البلاد، بينما يعاني 90% من السكان من التهميش الاقتصادي. واجتثاث الفساد الكبير بشكل فعلي يمكن أن يحرر موارد ضخمة لدعم الأجور وتحقيق العدالة على الصعيد الاقتصادي.

فرض ضرائب تصاعدية عادلة تستهدف الثروات الكبيرة والأرباح غير المنتجة، بدلاً من تحميل العمال والمنتجين عبء الضرائب غير المباشرة.

رفع الأجور ليس مسألة تقنية تتعلق بأرقام أو نسب مئوية، بل ينبغي أن ينظر إليه بوصفه أحد أدوات إعادة توزيع الثروة وتصحيح الخلل في بنية الاقتصاد السوري. والنجاح في هذا المشروع يتطلب رؤية متكاملة تستهدف زيادة الإنتاج، وضبط الأسعار، ومكافحة الفساد، بما يضمن أن تكون زيادة الأجور جزءاً من عملية أوسع لتحقيق التغيير الحقيقي في البلاد بعد كل ما دفعه شعبها من أثمان.

الرواتب في سورية... جدول على الورق وتأخير في الجيب!

وعود الوزارة في وادٍ وموظفو الدولة في وادٍ آخر، فقد مضت ثلاثة أشهر على إعلان «النظام والانضباط المالي» بما يخص مواعيد صرف الأجور للعاملين في الدولة، والنتيجة لا شيء تغيّر سوى صبر الناس.

جدول مواعيد الرواتب... الحبر لم يجفّ بعد ولكن الجيوب جفّت

منذ ثلاثة أشهر فقط، خرج وزير المالية محمد يسر برنية في تصريح بدا حينها كأنه انطلاقة جديدة نحو «ضبط الإنفاق العام» و«تنظيم مواعيد صرف الرواتب»، فحُدّدت التواريخ بدقة شبه عسكرية، من 24 إلى 30 من كل شهر لكل وزارة وجهة عامة، وجدول مرتب يفترض أن يضع حدًّا للفوضى والارتباك.

لكن السوريين تعلّموا أن يقرأوا بين السطور، فليس كل ما يعلن يطبّق، وليس كل ما يقرُر ينفذ.

الجدول بقي في الأدراج، أما في الواقع «فالعجلة الإدارية» تمشي على مهلها المعتاد. بعض الوزارات تصرف في وقتها، وأخرى تتأخر خمسة أيام، وهناك من «يبدع» بتأخير عشرة أيام أو أكثر، وكأن الرواتب مجرد خيار ترفيهي لا يمسّ حياة الناس!

موظف ينتظر راتباً... لا نهاية الشهر

الناس لا تنتظر نهاية الشهر لتقبض، بل تنتظر أن «تبدأ الحياة من جديد» بعد الراتب، حتى وإن كان بالكاد يغطي فواتير الكهرباء والمواصلات.

لكن حين يتأخر الراتب، تتوقف دورة الحياة الصغيرة تلك، فالدين يزيد، والدكان يذكر، وصاحب البيت يطالب، والخبز يشترى بالوعد.

ومع كل تأخير، يُلقى على الموظف عبء جديد، أن يتحمل بصمت، وأن يبتلع الغصّة بلا تبرير رسمي، فلا بيان من وزارة المالية، ولا توضيح من الجهة المعنية، وكأن المسألة شأن داخلي لا يعني أحداً.

تصريحات على ورق... وأزمات على الأرض

من المثير للسخرية أن الجهات الرسمية ما زالت تتحدث عن «التنظيم المالي» و«تحسين الواقع المعيشي»، فيما لا تستطيع الالتزام بأبسط استحقاق– تسليم الراتب في موعده.

كيف يقنع المواطن أن هناك «خطة للإصلاح الاقتصادي»، بينما عليه أن ينتظر أسبوعاً إضافياً ليتسلّم ما لا يكفي أسبوعاً واحداً من العيش؟

وكأن الراتب في سورية أصبح مثل الكهرباء، يأتي ويذهب بلا مواعيد ولا تبريرات.

في زمن الضغوط... من يدفع الثمن؟

النتيجة واضحة: من يدفع الثمن دائماً هو الموظف الصغير، الذي يعيش على فتات وعود الإصلاح، ويطلب منه الصبر حتى على تأخير ما لا يكفيه أساساً.

من السهل على المسؤول أن يتحدث عن «التحديات المالية» و«الظروف الاستثنائية»، لكن من الصعب أن يشرح لموظف يقف في طابور الخبز كيف يمكنه الانتظار عشرة أيام أخرى دون راتب.

أسئلة بلا إجابات

من يراقب التزام الوزارات بالجدول الذي أعلن رسمياً؟

ولماذا يكافأ الانضباط الإداري بالتصريحات فقط، دون متابعة التنفيذ؟

والأهم، متى يعامل المواطن كأولوية حقيقية، لا كمجرد رقم في جداول الرواتب؟

الحلم السنغافوري والحق البسيط

ربما لم يعد السوريون يطلبون معجزات، بل أن يعاملوا بجدية واحترام فقط.

أن يصدَّقوا يوما أن «الجدول المالي» ليس مجرد ديكور إداري، وأن الالتزام بالمواعيد ليس حلما «سنغافوريا»، بل حقا بسيطا لموظف بسيط يعيش في بلدٍ أنهكته الانتظارات.

فيا وزارة المالية، ويا حكومة، لم نعد نريد تصريحات جديدة، بل راتبا يأتي في وقته– لا بعد عشرة أيام من «الانتظار المعيشي» الذي صار مهنة بحد ذاته.

أزمة دوائية تتفاقم بين المفقودة ومُنهاة الدعم تهدد حياة الآلاف... والوزارة تكتفي بالاعتذار!

تواجه سورية أزمة دوائية متفاقمة، باتت تهدد صحة آلاف المواطنين الذين يعانون فقدان أصناف كثيرة من الأدوية، وخاصة للأمراض المزمنة والخطِرة.

■ رهف نوس

هذا ليس خبراً عابراً بل تخلياً رسمياً فاضحاً عن سياسة الدعم الدوائي المجاني، فالأزمة ممتدة من أدوية السرطان إلى أدوية التصلب اللويحي المفقودة منذ أشهر، وصولاً إلى التوقف عن صرف الوصفة الدوائية شهرياً لبعض المتقاعدين وهم بأمس الحاجة للرعاية والضمان الصحي «حقهم المسلوب أساسا»، بينما وزارة الصحة تعيد تدوير الأعذار والوعود التي لا تسعف مريضاً ولا تقدم جرعة في موعدها، كما لا تتحمل عبء فاتورة أدوية لمتقاعدٍ مفقر!

واقع مرضى التصلب اللويحي

يرزح مرضى التصلب اللويحي اليوم تحت معاناة شديدة لغياب الأدوية الضرورية للسيطرة على المرض، والتي كانت تُقدم في المشافي الحكومية بشكل دوري ومجاني، ليتوقف هذا الدعم منذ عدة أشهر، وليُترك المرضى لواقع مؤلم، يصارعون فيه أعراض المرض مع كل جرعة فائتة أمام تحدّ قاس جسدياً ونفسياً، لما له من تأثيرٍ على تطور أو اقتراب الهجمات بعضها من بعض.

أكثر من 5000 مريض مسجل في سورية، من دمشق إلى حلب وحمص وحماة، في صف الانتظار المفتوح على التعب واحتمالية فقدان الحركة والتحكم، كون المرض يهاجم الجهاز العصبي ويضعف الألياف العصبية، مع غياب الدواء الذي يؤخر تطور المرض ويقلل نوباته.

بالمحصلة، ما يجري ليس خللاً إدارياً بسيطاً يحتمل التأجيل، بل دوامة من الألم تؤدي إلى تدهور صحي لا رجعة فيه ضمن بيئة تفتقر إلى أبسط مقومات الرعاية والدعم، فشكاوى المرضى وأنينهم لم يوقظ الضمير الوزاري، ولا نداءات الاستغاثة، بل عبارة «نعتذر عن التأخير» فقط!

الأدوية المهربة «ملح ع الجرح»

بالتزامن مع الانقطاع الطويل للدواء، والانتظار الأطول دون أي بارقة تلوح في الأفق لتأمين الجرعات اللازمة، يضطر البعض إلى شراء الأدوية المهربة بأسعار خيالية «تزيد الملح ع الجرح» والتعرض لخطر الأدوية المغشوشة وغير المضمونة، مما يشكل عبئاً مادياً ثقيلاً على المرضى وأسرهم، وخاصة محدودي الدخل، حيث وصل سعر الحقنة الواحدة إلى 400 دولاراً، والتي قد يحتاجها المريض أسبوعياً، مما يجعل إمكانية الحصول عليها أمراً شبه مستحيل في ظل الظروف الاقتصادية الخانقة مع غياب أي برامج دعم حقيقية، لتكون النتيجة وكأنها قتل بطيء متعمد بين انقطاعها أو توفيرها بشكل متقطع أو استبدالها بالأقل فعالية ومجهولة المصدر.

استحقاق وليس «مِنّة»

تتطلب حياة المتقاعدين «الغالبية من المسنين المفقرين» رعاية خاصة، حيث يعاني معظمهم من مشكلات صحية تتطلب أدوية مكلفة ودورية، كأدوية ضغط الدم، السكري وأمراض القلب وغيرها من المكملات والفيتامينات، التي تشكل عبئاً مالياً إضافياً على كاهل هؤلاء المفقرين، أصحاب الرواتب التقاعدية المحدودة التي بالكاد تؤمن لهم الحد الأدنى من الغذاء.

فماذا عن فاتورة الأدوية ومن يؤمنها؟!

فبعد توقف صرف الوصفات الدوائية وبعض الخدمات الطبية التي كانت تقدمها المشافي الحكومية مجاناً، والتي لا ترقى إلى «ضمان صحي» ولا حتى شكل من أشكال رد الجميل، والذي يفترض أنه حق مشروع بعد سنوات طويلة من الخدمة والعمل التي خسر معها المتقاعد قوته وصحته في الخدمة العامة، فضمان صحي كريم أقل ما يمكن تقديمه!

فاتورة الأدوية الضرورية تصل إلى مئات الآلاف من الليرات شهرياً، وهي فاتورة بالضروريات وبالأنواع العادية، لتبتلع أكثر من نصف الراتب التقاعدي!

فمن المسؤول عن تأخر مشروع قانون الضمان الصحي الذي جرى الحديث عنه منذ سنوات ولم تكتب له الحياة؟

فبدلاً من تبنيه وإقراراه، تم التخلي عن أدنى التزام بفقدان الدواء من المشافي الحكومية أيضاً!

وعود خَلبية ومبررات لا تنتهي!

المبررات الرسمية تتكرر حد الابتذال، بين العقوبات وتعثر الاستيراد إلى المناقصات غير المكتملة، من مجمل التصريحات التي أدلت بها وزارة الصحة، مؤكدة تحمّل المسؤولية والاعتذار من المرضى «فهي تحتاج وقتاً»!

والأشد إيلاما، غياب أي بدائل مدعومة أو خيارات عاجلة وخطط وبرامج إسعافية.

فالصحة حق لا يساوم عليه ولا يُقسّط على دفعات، والدواء ليس ترفاً يمكن تأجيله، والمريض لا يعيش على الاعتذار والتذرع، كما المتقاعد لا يقتات من وعود لا تأتي.

فالطلوب اليوم، خطة إنقاذ فورية وضمان صحي حقيقي وعلاج مجاني، فهذا حق مشروع للمواطن الذي ما زال يدفع الثمن من جيبه وعلى حساب صحته وكرامته، بينما يبدو أن الحكومة فقدت البوصلة وباتت منشغلة بإدارة الأعذار فقط!

أيُّ شرقٍ أوسطَ جديد؟

من الواضح أن الشرق الأوسط، بصيغته التي عرفناها منذ الحرب العالمية الثانية، قد وصل إلى نهايته. المنطقة اليوم تمر بمخاضٍ عسير لولادة شرق أوسط جديد، والصراع لا يدور حول بقاء القديم أو زواله، بل حول شكل المولود القادم، أي شرق سنحصل عليه؟ هل سيكون شرقاً حراً يليق بشعوبه، أم نسخة مشوّهة من الماضي بثياب جديدة؟

■ رمزي السالم

شرط البداية

وإذا كنا نريد شرقا أوسط جديدا حقا، فإن أحد أهم معاييره ينبغي أن تكون القطيعة مع القديم– السابق؛ وخصوصا دور الشرائح الاجتماعية ومصالحها، والسياسات وطبيعة العلاقات الإقليمية والدولية التي كرّست التبعية، والنموذج الثقافي المهيمن.

من دون هذه القطيعة، لن يكون هناك جديد يُذكر، بل تدويرٌ للمأساة نفسها بأدوات مختلفة.

ثلاثية الخراب... مشكلات النموذج

لم تكن مشكلات دول الشرق الأوسط طائفية أو دينية فحسب كما يحلو للخطاب المتلبرل أن يصوّرها، بل كانت نتاج أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة، يمكن تلخيصها في ثلاثية مدمّرة:

1. النموذج الاقتصادي، وما أنتجه من اتساع الفجوة الطبقية بين أقلية مترفة وسواد أعظم يزداد فقرا وتهميشا وحرماناً يتحول إلى احتقانات متراكمة.
2. المسألة الديمقراطية، أنظمة تحكم بالقمع والخوف وتُكمم الأفواه باسم الأمن والاستقرار.
3. المسألة الوطنية، سيادة منتهَكة وكيانات هشة تعيش تحت تهديد دائم.

لقد احتكرت شرائح الكومبرادور – أي الطبقات الوسيطة بين السوق المحلية والمركز الرأسمالي العالمي – السلطة والثروة، وربطت مصائر الدول بعلاقات تبعية مع رأس المال المالي والبنوك والقروض الأجنبية وشروطهما.

ونتيجة لذلك، أفقر المجتمع، وفسدت مؤسسات الدولة، وانتهى دورها الاجتماعي، مما تطلب قوانين استثنائية، أحكاما عرفية وقانون طوارئ وأجهزة أمنية متغولة تمنع أي رفض وتمرد اجتماعي وتحرس عملية النهب.

هكذا تكرّس التحالف بين الكومبرادور المحلي والمركز الدولي الناهب، فباتت السيادة مجرد شعار، سواء في بعدها الجغرافي أو النقدي أو حتى الرقمي.

ومن دون تفكيك هذه المنظومة الثلاثية «النهب – القمع – انتهاك السيادة»، يصبح الحديث عن شرق أوسط جديد مجرّد خداع لفظي أو تجميل للقديم بأدوات حديثة.

جرح قديم متجدّد

لا يمكن الحديث عن شرق أوسط جديد دون حلّ عادل وديمقراطي لمسألة التعدّد القومي والديني والثقافي، وهي إحدى سمات المنطقة الأساسية.

لكن هذا الحل لا يمكن أن يتحقق إلا ضمن مراجعة جذرية لنموذج الدولة الوطنية ومنظومة تبعيتها الداخلية والخارجية.

فالسلطات الكومبرادورية التي أنكرت قضايا مثل القضية الكردية، هي ذاتها التي قادت بلدانها – كسوريا والعراق – إلى حالة اللا دولة. أما «المركز الناهب»، فكان يستخدم هذه القضايا كورقة ضغط لإدارة الأزمات لا لحلها.

الدورُ الأمريكي في اتفاقية الجزائر عام 1975، ثم في اعتقال زعيم حزب العمال الكردستاني ووصمه بالإرهاب، مثالٌ واضح على تكامل دور السلطات الكومبرادورية والمراكز الدولية في أزمات المنطقة.

إن القضية الكردية، مثل غيرها من قضايا الشعوب في المنطقة، ليست مشكلة قومية فحسب، بل هي أيضا انعكاس لتشوهات نموذج الدولة التابعة التي فشلت في إنجاز مهامها التاريخية.

من هنا، يصبح أي حديث عن الحلول الجزئية ليس بالضرورة أن يكون حلاً، بل مجرّد إعادة إنتاج للمشكلة بأشكال أخرى.

موت القديم وولادة الجديد

ما نشهده اليوم من فوضى وصراعات متداخلة هو وجه آخر لمرحلة انتقاليّة بين موت النظام القديم وولادة نظام جديد.

لكنّ الجديد الحقيقي لا يمكن أن يولد إلا من استقلال اقتصادي وسياسي وثقافي فعلي.

شرقٌ أوسط جديد تتقاسم ثرواته نخب الكانتونات الطائفية والمراكز الدولية ليس إلا نسخة معدّلة من القديم.

شرق أوسط يفرض ترامب على سلطاته إتاوات، ويوزع عليها الأدوار ويعربد فيه نتنياهو هو استمرارٌ للقديم بوجه أكثر فجاجة.

أما شرق قائم على التناحر القومي والطائفي وإقصاء أي من مكوناته الثقافية، يدفع فقراؤه ثمن صراع عبثي، فهو تكرارٌ مأساويٌّ للتاريخ حتى وإن تبدّل المهيمن والمهيمن عليه.

العراق... التجربة الأولى

كان العراق المختبر الأول لمشروع الشرق الأوسط الجديد حسب الوصفة الأمريكية.

ومنذ الاحتلال الأمريكي عام 2003، لم يكن العراق حرًّا في التصرف بعائداته النفطية؛ فكلّها تمر عبر البنوك الأمريكية، ولا تستطيع الحكومة التصرف بسنت واحد دون موافقة واشنطن.

في عراق «الديمقراطية وحقوق الإنسان» لم تُحل أي مشكلة حقيقية منذ 2003، حتى القضية الكرديّة التي بدت الأكثر استفادة، عانت من انتكاسات كبرى، حروب داخلية، تمدد داعش إلى مشارف أربيل عام 2014، خسارة المناطق المتنازع عليها بعد الاستفتاء، ثم رفض مجلس الأمن الدولي بالإجماع لنتائجه.

لقد كانت «بروفة الشرق الأوسط الجديد» أكثر فوضوية مما توقع مهندسوها.

شرق الشعوب شرق النخب

الشرق الجديد المنشود ليس شرق الحكام والنهابين، بل شرق الشعوب ومصالحها الواحدة ومصيرها المشترك.

فلم يسجّل التاريخ أن جماعة قومية أو دينية استقرّ وضعها بمعزل عن غيرها.

لكنّ انهيار القديم لا يعني تلقائيا ولادة الجديد؛ فقد يكون بداية انحدار جديد إذا لم تتكون حوامل سياسية واجتماعية قادرة على بناء البديل، وتكون عنوانا ومركز استقطاب للملايين التي تبحث عن جديد حقيقي.

حتى القوى الدولية التي من المفروض أن تتقاطع مصالحها مع الجديد الحقيقي لم تقدّم نموذجا جاذبا بعد، فالتخبّط الروسي في سورية – بين الحرب على الإرهاب – ومناطق خفض التصعيد – والقرار 2254 – لم يؤدِّ إلا إلى تشويش المشهد وزيادة الشكوك حول مصداقية الدور الروسي.

باختصار

الشرق الأوسط يقف على أعتاب مرحلة تاريخية حاسمة.

القديم يتهاوى، والجديد لم يولد بعد.

لكن ما سيُولد في النهاية يتوقف على من يمتلك زمام المبادرة، هل هي الشعوب وقواها الحيّة الساعية إلى الحرية والعدالة والديمقراطية والسيادة الحقيقية؟

أم السلطات ونخب التبعية والمراكز الناهبة التي تملك المال والسلاح؟

الجواب سيحدَّد إن كان القادم شرقا أوسط جديدا بالفعل... أم قديما بثوب جديد.

لكن ما سيُولد في النهاية يتوقف على من يمتلك زمام المبادرة هل هي الشعوب وقواها الحيّة الساعية إلى الحرية والعدالة والديمقراطية والسيادة الحقيقية؟

الشكل المُعاصِر للحرب الأهلية الأمريكية واستغلال «البروليتاريا الرثّة»

نشر الصحفي الماركسي الأمريكي راينر شيا مقالاً حديثاً توقّع فيه أنّ المرحلة القادمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية سوف تشهد استغلالاً متزايداً لـ«البروليتاريا الرثّة» في الحرب الأهلية الأمريكية الجديدة التي تظهر بوادرها ومؤشراتها، ولا سيّما مع تعمّق الأزمة الإمبريالية العالمية عموماً، وأزمة أفول الإمبراطورية الأمريكية خصوصاً.

■ راينر شيّا وحظّ الدِّين
إعداد وتعريب: د. اسامة دليقان

بدأ شيا مقاله، المنشور في منتصف أيلول الماضي، بالإشارة إلى تغريدة سابقة «في 1 حزيران 2024» للناشط السياسي والصحفي الأمريكي ذي الاسم المستعار «حظ الدّين/ Din–Al Haz»، والذي وصَفهُ شيا بأنه «رئيس مجلس الحزب الشيوعي الأمريكي»، حيث أسّس حظ الدّين في صيف العام نفسه «2024» مع زميله الصحفي والمعلق السياسي الأكثر شهرة منه، جاكسون هينكل، تنظيماً باسم «الحزب الشيوعي الأمريكي».

أعرب «حَظ الدّين» في تغريدته المذكورة عن تصوره العام لشكل الحرب الأهلية الأمريكية الحديثة. ولذلك نورد في البداية النصّ الكامل لتلك التغريدة قبل عرض تحليل شيا.

أسرع بكثير ممّا تظنّون

كتب حظ الدّين: «نعم، أمريكا تتجه بالتأكيد نحو الحرب الأهلية. في الواقع، نحن فيها بالفعل. إنّ السياسة هي حربٌ بوسائل أخرى. تسليح الإعلام والمجتمع المدني، والآن النظام القانوني، هو بالفعل شكلٌ من أشكال الحرب. عندما تبدأ الحرب الأهلية رسمياً، سوف تنسابُ بسلاسَة إلى حدٍّ ما. لن تكون مواجهة دراماتيكية بَين جيشين نظاميَّين، كما في الحرب الأهلية الأولى، بل انهيارٌ متقطّع لسيطرة الدولة. لا تنظروا إلى أبعد من شيكاغو لتروا كيف يبدو هذا. نعم، ستستمر الحياة كالمعتاد، ستواصل الشركات عملها كالمعتاد، وسيواصل الناس الذهاب إلى أعمالهم. لكن في أغلب الأحيان، ستصبح الاشتباكات المسلحة والعنف والهجمات أمراً طبيعياً. ستفتقر الحكومة ببساطة إلى قدرة موحَّدة على العمل. بالمناسبة، إنّ المقدّمة لهذا الأمر – الإغلاق الحكوميُّ – قد وضعت بالفعل. قد تستمر الأنظمة القانونية في العمل كما كانت تفعل من قبل، على المستوى المحلي ومستوى الولايات، ولكن علاقتها بالسلطة الفيدرالية هي التي ستتغير؛ أو بشكل أكثر تحديداً، سيتم تقسيمُها. إن أولئك الذين يقلّلون من احتمال اندلاع حرب أهلية في الولايات المتحدة لا يفهمون الحروب الأهلية الحديثة. إنّها ليست مواجهات دراماتيكية بين جيوش عملاقة، بل هي بالأحرى تطبيع للعنف السياسي. إنَّها لا تُغلق كلّ مناحي الحياة، بل تجعلنا عديمي الإحَساس إزاء سماع أخبار إطلاق نار هنا، أو مذبحة هناك، أو ربما بضعة تفجيرات. إنّ هذا هو الاتجاه الذي تتجه إليه أمريكا. والخطأ الذي يقع فيه الناس هو الاعتقاد بأن انهيار السلطة الفيدرالية سيكون دراماتيكيا. الحقيقة، إننا اعتدنا على هذا الانهيار. الفوضى أمرٌ طبيعيٌ بالفعل في أجزاءٍ كثيرة من هذا البلد. ولن يتطلب الأمر الكثيرَ حتىً تُفضي أزمة دستورية إلى انقسام في الآراء حول مَن يكون الرئيس. وسيكون هناك العديد من المطالبين بالسلطة المركزية، وليس اثنين فقط. سيتم تقسيم الجيش والحرس الوطني من الداخل. لن يكون النزاع سلسلة لا نهاية لها من المعارك الضخمة، فكثيرٌ من النزاعات الدولية تطول مدتها. ومن الواضح بشكل خاص أن الولايات المتحدة قد فقدت ببساطة إرادة الاستماتة في القتال من أجل وجودها. ويفضل معظم الناس العودة إلى منازلهم ومشاهدة نتفليكس. سوف تتجلّى في حياتنا، هنا وهناك، حقيقة أننا لا نعرفُ مَن هي الحكومة الحقيقية. لكن في الغالب لن تكون ثمَّة حكومة حقيقية. سوف تموت بشكل سلبي، وتنحدر إلى الفوضى. كل هذا سيحدث، وأسرع بكثير ممّا تظنّون».

شيّا: مهمّتنا إنهاءُ الحرب وتوحيدُ الجماهير لبناء الاشتراكية

بينما تدبّر نخبنا هذا الصراع الداخلي الكبير، فإن الحليف الفعال الذي ستحتاجه لتنفيذ أعمال العنف هو «البروليتاريا الرثة». هذه هي الطبقة الاجتماعية التي لا تستطيع كسب عيشها من العمل المُنظّم، سواءً بسبب البطالة أو تدنّي الأجور، ممّا يجبرها على البقاء، جزئياً على الأقل، بوسائل غير مشروعة. إنّ هذه الفئات من البروليتاريا الرثة التي تستخدم العنف لتحقيق مصالحها المادّية، مثل العصابات، غالبا ما تتلقّى رعاية نشطة من الدولة الرأسمالية. لذا، سيلعبون دورا حاسما في هذه الحرب الأهلية التي سيخوضها حكامنا المنقسمون ضد بعضهم بعضا، وضد الشعب الأمريكي.

هذا لا يعني بالضرورة أنّ على العمّال معاملة البروليتاريا الرثة كأعداء طبقيين. في الواقع، عند دراسة أوضاعنا اليوم، يتضح أن عددا متزايدا من العمال الأمريكيين أنفسهم يزدادون «تخمة» تدريجيا. هذه نتيجة أزمات البطالة والتضخم التي تشهدها بلادنا: يُدفع المزيد والمزيد من الناس إلى كسب عيشهم، جزئيا على الأقل، من خلال أنشطة سرّية، أو أنشطة كان من المفترض أن تكون غير قانونية لكن البرجوازية عززتها.

سوف ينجحون في تجنيد قسم من البروليتاريا الرّثة لخوض الحرب الأهلية في بلدنا بين الرأسماليين، ولكن يمكن، بل يجب، ضم العديد من الأجزاء الأخرى من هذه البروليتاريا الرثة إلى الجانب الثوري. إنّ ضم البروليتاريا الرثة لا يعني أن على الشيوعيين جعل جهودهم التنظيمية «رثّة»، أي متشبّهة بعادات ومواقف البروليتاريا الرثة؛ بل يعني العكس.

إنّ إعادة دمج الطبقة العاملة يعني إتاحة الفرصة لمن فصلوا من الطبقة العاملة لكي يعودوا إليها. على المدى البعيد، سيبدو هذا أشبه ببرنامج حكوميّ فعلي للقضاء على البطالة. على المدى القصير، سيبدو هذا أشبه بحملة للنهوض بمجتمعاتنا الفقيرة اقتصاديا بالطرق التي يمكن لأي حزب أن يفعلها قبل وصوله إلى السلطة؛ يجب أن ننشئ المزيد من الشركات، ونوفر المزيد من الفرص للناس للحصول على الموارد من خلال مساعدات الحزب، ونوفّر المزيد من مصادر العيش التي لا تأتي من استغلال البروليتاريا الرثة. فقط من خلال المثابرة على هذه الجهود لمساعدة الناس، سنتمكن من قيادة الناس وتزويدهم بالوسائل اللازمة للتغلب على الفوضى المصطنعة للبرجوازية.

لعل المثال الأكثر خزيا وعارا لهذا الاستغلال هو صعود صناعة الجنس والإتجار فيه، والذي شهدناه طوال عشرينيات القرن الحادي والعشرين، وهي مأساة توضّح الدور الذي يجب أن يلعبه الشيوعيون في مكافحة «التخمة». يتخذ الحزب الشيوعي الأمريكي موقفا يقضي بإلغاء جميع جوانب صناعة الجنس، وستأتي هذه السياسة بالطبع مع بدائل اقتصادية تغني المُستغلّين عن ما يسمّى «العمل الجنسي». في ظلّ النظام الذي سيبنيه الماركسيون الأمريكيون، لن تكون صناعة الجنس وجميع موارد الدخل الأخرى أشياءً يُحفّز الناس على البحث عنها، حيث ستتم هيكلة اقتصادنا حول ضمان نموّ لا حدود له في ازدهار مجتمعنا المُتعاون جماعيًّا.

خلال الحرب العالمية الأولى، عندما كان رأسماليو الدول الإمبريالية على خلاف بين بعضهم بعضا، لاحظ لينين كيف أنّ هذا النوع من الصراع البرجوازي الداخلي: «يولّد حتما، بناءً على وضع ثوري موضوعي، مشاعرَ ثورية لدى الجماهير. واجبنا هو المساعدة في جعل هذه المشاعر واعية، وتعميقها، ومنحها شكلاً. والتعبير الصحيح الوحيد عن هذه المهمة هو شعار «حوّلوا الحرب الإمبريالية إلى حرب أهلية». كلّ صراع طبقي مُتسق في زمن الحرب، وكل «عمل جماهيري» يدار بجدية، لا بد أن يؤدي إلى هذا حتما» («لينين، آب 1915، الاشتراكية والحرب»).

تنطبق هذه النصيحة أيضا على ظروف مختلفة، ولكن بطريقة مختلفة؛ إنّ مهمّتنا هي إنهاء الحرب الأهليةً التي أشعلتها طبقتنا الحاكمة، وبالتالي توحيد الجماهير الأمريكية خلف جهود بناء الاشتراكية. هذا النوع من الحرب الأهلية هو النسخة الحالية من الحروب الإمبريالية القديمة؛ إنه مثال آخر على صراع الرأسماليين فيما بينهم على أرباح الإمبريالية الهائلة. لذا، عندما يقوم الشعب الأمريكي بما يعادل «تحويل الحرب الإمبريالية إلى حرب أهلية»، سيبدو الأمر وكأنه مشروع لإخراج الجماهير المسحوقة من حالتها العاجزة، وتحويلها إلى وحدة ثورية متماسكة ومنظّمة.

ينبغي تطبيق نصيحة لينين حول الحرب الإمبريالية والأهلية بطريقةٍ مختلفة اليوم إنهاء الحرب الأهلية التي أشعلتها طبقتنا الحاكمة وتوحيد الجماهير لبناء الاشتراكية

قمّة شرم الشيخ المرتقبة... خطة سلام أم مناورة خطيرة؟

تكاد لا تنقطع الأنباء عن التطورات الأخيرة بخصوص الاتفاق المزمع عقده لإنهاء الحرب في قطاع غزّة، ومع أننا شهدنا بالفعل خطوات ملموسة في هذا السياق، إلا أن الملف لم يطو بعد، ورغم أن الاحتمالات لا تزال مفتوحة، فإن الخطوة تؤشر إلى أن الشكل السابق في إدارة هذا الملف لم تعد صالحة، وتحتاج إلى تعديلات، وخصوصاً أن الحرب في غزّة تُعد تركة من تركات الإدارة الأمريكية السابقة، وهي التي فرضت شكلاً محدداً لها ووضعت أهدافها.

■ علاء أبوفرّاج

إن أهداف الحرب التي وضعت، لم تصمد أمام الواقع، بل بات استمرار العدوان بشكله القائم عاملاً مساعدا ومسرِّعا في جملة من التغييرات الإقليمية، التي باتت على وشك أن تغير المعادلة كليا بغير المصلحة الأمريكية، وهو ما يمكن أن يفسر إسراع إدارة ترامب بعقد هذه القمة حتى في غياب نتنياهو والمسؤولين «الإسرائيليين» كما لو أن «المهلة» الممنوحة انتهت.

تستضيف مصر «قمة شرم الشيخ للسلام» ظهر يوم الإثنين 13 تشرين الأول الجاري، ومن المفترض أن تُعقد برئاسة مشتركة مصرية–أمريكية وبحضور أكثر من عشرين زعيما دوليا، ويبدو لافتا حضور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بل إن واشنطن وجهت دعوة رسمية لإيران لحضور القمة، كونها حملت عنوان «إحلال السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط».

احتمالات الفشل تظل قائمة، لكن المشهد كما يبدو الآن يمكن أن ينقلب لتكون «إسرائيل» هي من يسعى لإفشال الاتفاق بتناقض مع المسعى الأمريكي.

القضايا الخلافية قائمة!

من السهل أن نستنتج أن الإدارة الأمريكية كانت تعمل بشكل جدي على عقد القمة كحدث إعلامي سياسي، وذلك رغم امتعاض «إسرائيلي» محسوس، إذ بدأ الكيان بالفعل بوضع عقبات أملاً في إعاقة الاتفاق، فما جرى الاتفاق عليه حتى الآن هو بعض الإجراءات الأولية لعمليات تبادل الأسرى، وانسحابات أولية لجيش الاحتلال مع وقف للعدوان، ومع أن التهدئة الحالية كانت سببا كافيا لفرح الفلسطينيين، بدأ رصد لعدد من مشكلات «شيطان التفاصيل» المتشعّبة، فعلى سبيل المثال: فجّر فيتو «الشاباك» أزمة بعد معارضة الإفراج عن 25 اسما من الأسرى البارزين الذين طالبت فيهم حماس كجزء من الصفقة، وتعمل «إسرائيل» على تحويل الاتفاق الذي نص على إطلاق سراح 250 أسيرا من أصحاب المؤبدات إلى الإفراج على 195 وغيرهم من أصحاب المحكوميات العالية، وليس من الصعب أن نعرف أن الخطوة هذه إنما تهدف إلى استثناء شخصيات، مثل: مروان البرغوثي وأحمد سعدات، نظرا لأنها شخصيات فلسطينية مؤثرة، يمكن أن تتحول إلى رافعة حقيقية للوحدة الصف الفلسطيني، ويمكن لهذه الشخصيات صياغة مرحلة جديدة في ملف وحدة الفصائل الفلسطينية.

وإذا ما انطلقنا من كون ملف تبادل الأسرى كان الخطوة الأولى المنصوص عليها في الاتفاق، يبدو أنها لم تنجز بعد بالشكل المطلوب، فماذا عن القضايا الأخرى، مثل: حكم قطاع غزة؟! ومستقبل حركة حماس ودورها في الحياة السياسية؟ الجواب كان واضحا وقطعيا من قبل فصائل المقاومة الفلسطينية، والتي عبر عنها موقف مشترك لحماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إذ اعتبرت هذه الأطراف أن «تحديد شكل إدارة قطاع غزة وأسس عمل مؤسساتها هو شأن فلسطيني داخلي» في إشارة إلى رفض فكرة ترامب حول تشكيل مجلس سلام دولي لإدارة غزّة بشكل انتقالي، بل إن قياديا في حركة حماس اعتبر مجلس ترامب المقترح «عودة إلى عهد الانتداب والاستعمار».

هناك سبب محدد دفع الإدارة الأمريكية إلى ما يشبه الإعلان عن اتفاق والاحتفال به قبل الوصول إليه فعلياً والاتفاق على تفاصيله

جبهة «إسرائيل» ليست موحدة!

رغم أن الحكومة «الإسرائيلية» صادقت على الاتفاق وقبلت به، إلا أن هذا القرار جاء حسب رأي الأغلبية وبمعارضة 5 وزراء من حزبي «القوة اليهودية» و«الصهيونية الدينية»، وعلى رأسهم إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، الذين يشكلون حجر الأساس في الائتلاف الحكومي الحالي، وهو ما يمكن أن يفسر القرار «الإسرائيلي» المتأخر بعدم مشاركة مسؤولين في القمة المزمعة، بل ذهب سموتريتش إلى توجيه دعوة علنية لـ «القضاء على حماس» بعد إعادة الرهائن، ما يزيد من شكوك جميع الأطراف الأخرى على مدى موثوقية الطرف «الإسرائيلي» وخصوصا أن وسائل الإعلام نقلت أنباءً عن تدريبات أجراها جيش الاحتلال على «احتلال سريع لمناطق في غزة» وقالت بعض المصادر «الإسرائيلية» الرفيعة التي نقلت تصريحاتها القناة 12: إن «القيادة السياسية في تل أبيب اتخذت قرارا بالعودة إلى القتال إذا لم تتجاوب «حماس» مع المقترح الأمريكي الإضافي [مقترح ويتكوف] بحلول نهاية الأسبوع المقبل على أبعد تقدير» والمقترح ينص على تمديد وقف إطلاق النار دون الانتقال الفوري إلى المرحلة الثانية من خطة ترامب الأصلية، ما يمكن أن يتحول إلى انسحاب «إسرائيل» من الاتفاق، وهو ما رفضته حماس التي تصر على تطبيق الاتفاق كما هو دون تعديلات.

ما يعني أننا الآن أمام وقف إطلاق نار هشّ، يمكن أن ينهار، لكن قدرة إنجاز ذلك إذا ما كان هناك معارضة أمريكية يبقى محل شك جدي.

ما سبق، يؤكد أن هناك سببا محددا دفع الإدارة الأمريكية إلى ما يشبه الإعلان عن اتفاق والاحتفال به، قبل الوصول إليه فعليا، وقبل الاتفاق على تفاصيله، وهذا بحد ذاته مؤشر لا يجوز إغفاله، فذلك لا يعني بالضرورة أن مشروع تفجير المنطقة جرى طيه، وهو ما عبّر عنه علي أكبر ولايتي مستشار المرشد الأعلى الإيراني في تحذير نشره على منصة X كتب فيه: «بداية وقف إطلاق النار في غزة قد تكون نهاية وقف إطلاق النار في مكان آخر»، مع وضع وسوم لدول العراق واليمن ولبنان.

وقال النائب بالبرلمان التركي مصطفى كايا: إنّه من «المرجّح أن تنتهك [إسرائيل]، التي لا تعرف حدودا، هذا الاتفاق» لكن ومع ذلك يمكن أن تتحول هذه القمة إلى بداية مرحلة جديدة، تحاول فيها الولايات المتحدة تدارك ما لحق بها من ضربات خلال هذه الجولة من الصراع.

إن الحرب في هذه اللحظة المحددة هي في الحقيقة حاجة ملحة للولايات المتحدة الأمريكية المأزومة، لكن الحرب المشتعلة في غرب آسيا خلال السنوات الماضية لم تحقق أيًا من الأهداف الأمريكية، بل كما ذكرنا في البداية أصبحت عاملاً محفزاً في اتجاه مناقض، مع ذلك يظل وارداً أن تكون محاولة وقف الحرب في غزة خطوة لتخفيف الضغط من جبهة، وتسخير الإمكانيات لجبهة أخرى، فالهدف الأمريكي من إحداث خلل كبير ونوعي في ميزان القوى لصالح المعسكر الغربي لم يجر تحقيقه، وإن وقف الحرب الآن يعني قبولاً بالهزيمة لا في غزة... بل في معركة تثبيت قواعد النظام العالمي المنهار، والمهيمن عليه أمريكيا، فبالنسبة لواشنطن أي تراجع في هذه المنطقة الآن يعني أنها ضيّعت سنوات من وقت ثمين لا يمكن تعويضه، فإن نجح ترامب في إيقاف الحرب، فيكون ذلك هزيمة حقيقية للولايات المتحدة تضاف إلى قائمة هزائمها الأخيرة، ويدخلنا في مرحلة جديدة ينحسر فيها الوزن الأمريكي من منطقتنا بشكل أكبر، وستكون الولايات المتحدة مضطرة لتحمل نتائج ما جرى، وأفضل ما تستطيع القيام به هو تقليل الخسائر ووقف تراكمها.

حلقة جديدة من الإغلاق الحكومي الأمريكي

دخل الإغلاق الحكومي الأمريكي أسبوعه الثاني بعد الفشل على التوافق بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الكونغرس الأمريكي حول الميزانية السنوية، وخطة التمويل في الأول من شهر تشرين الأول الجاري، والتي تضمنت تمويلاً بقيمة 1,7 تريليون دولار، مما يسبب خسائر اقتصادية أسبوعية هائلة، فضلاً عن التداعيات السياسية والاجتماعية وحتى الدولية، كما يعكس هذا الإغلاق درجة الانقسام الحاد الجاري داخل أروقة واشنطن.

■ يزن بوظو

الإغلاق الحكومي وآثاره

وفقا لمذكرة صادرة عن مجلس الاستشاريين الاقتصاديين في البيت الأبيض، فإن الخسائر الأسبوعية للإغلاق الحكومي الجاري تقدر بحوالي 15 مليار دولار من الناتج الإجمالي، كما أن تواصل الإغلاق لمدة شهر سيرفع عدد العاطلين عن العمل إلى 43 ألف، فضلاً عن الضرر الذي مسّ 1,9 مليون موظفين فيدراليين، باتوا إما معطلين مؤقتاً، أو يعملون بلا أجر.

ومن التداعيات الأولية لهذا الإغلاق، الضرر المتعلق بحركة المطارات الأمريكية، فوفقاً للتقارير تضاعفت نسبة غياب موظفي إدارة أمن النقل الجوي ومراقبي الحركة الجوية 3 مرات، وذلك باعتبارهم يعملون بلا أجر خلال الفترة الحالية.

وتشير المذكرة، أن الإغلاق سيلقي بآثاره المباشرة على النساء والأطفال والرضع بشكل خاص ممن يعتمدون على برامج الرعاية الخاصة الممولة فيدرالياً، وعلى المستفيدين من الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، وبعض البرامج التربوية التي تراجع وتمول فيدرالياً بشكل دوري.

ويرجح المحللون، أن تكلفة الإغلاق الحالي ستفوق تكلفة الإغلاق الحكومي السابق الذي جرى خلال ولاية ترامب الأولى في شهر كانون الأول 2018 واستمر 35 يوماً، مما أدى لخسائر بـ 11 مليار دولار.

كما قامت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتجميد حوالي 28 مليار دولار من تمويل المدن والولايات الديمقراطية، ومنها: نيويورك وكاليفورنيا وايلينوي، كما تم تسريح عدد كبير من الموظفين الفيدراليين خلال الإغلاق الحكومي الجاري.

وفي هذا السياق، أمر ترامب بدفع مرتبات الجيش الأمريكي خلال الإغلاق، موجها وزير الحرب بيت هيجيسث بذلك، على حساب بعض أموال البحث العلمي، وقال ترامب: «لن أسمح للديمقراطيين باحتجاز جيشنا، وجعل أمن أمتنا بأكمله رهينة لإغلاقهم الحكومي الخطير».

الأسباب المباشرة للخلاف

تصاعد الخلاف بين الديمقراطيين والجمهوريين في الكونغرس الأمريكي حول الميزانية إثر مطالبة الديمقراطيين بتمديد فترة العمل لمخصصات الرعاية الصحية التي شارفت على انتهاء صلاحيتها القانونية، ويرى الديمقراطيين أن توقفها سيكبد ملايين الأمريكيين تكاليف عالية، بينما يرى الجمهوريون بقيادة ترامب، أن هذه الأموال تؤخذ من دافعي الضرائب الأمريكيين ويستفيد منها المهاجرون بالدرجة الأولى.

ولم يبدِ أي من الطرفين أي إشارة لحل أو تقارب وجهات النظر في الخلاف حول هذه النقطة، ورغم أن الجمهوريين يسيطرون على الأغلبية في مجلسي الكونغرس الأمريكي، إلا أنهم يحتاجون 60 صوتا من أصل 100 لتمرير الموازنة، وينقصهم لذلك 7 أصوات من الديمقراطيين للتصديق في مجلس الشيوخ، إلا أنهم يظهرون تشددا بذلك، وباتت تظهر خلافات داخل الديمقراطيين أنفسهم.

وخلف هذا العنوان العريض يتسابق كلا الطرفين لتعبئة الرأي العام الأمريكي لصالحه، كلّ مع قاعدته الجماهيرية، مما يدفع لمزيد من الاستقطاب الشعبي.

يتصاعد الانقسام والشقاق داخل النخبة الأمريكية بكيفية التعامل مع هذا الوضع بالسياسات الداخلية والأولويات الخارجية وصولاً لأصغر التفاصيل

الأسباب الأوسع

إن الخلاف الجاري يمثل حلقة جديدة من مسلسل طويل تتعقد حبكته، وتتسارع أحداثه بشكل متصاعد، فهو يعكس تعبيرا جديدا للانقسام داخل النخبة الأمريكية حول كلّ من التوجهات السياسية الداخلية والخارجية على حـــدٍّ سواء، ويحتوي ضمنا صراعا للسيطرة على الدولة الأمريكية وحكومتها الاتحادية، وحكومات ولاياتها ومؤسساتها، ونجد تعبيرات ذلك في التسريحات الكبيرة للموظفين الفيدراليين، وخاصة الديمقراطيين منهم، فضلاً عن محاولات استمالة الجيش الأمريكي بتبادل اتهامات تأخر صرف مرتباته، وغيرها من الأمور.

ويعود السبب الأعمق بذلك إلى الأزمة الاقتصادية الأمريكية التي تجلت في أزمة 2008 ثم إغلاقات جائحة كورونا، والتسارع الجاري باتجاه انفجار أزمة جديدة قد تؤدي لاضطرابات كبرى وغير مسبوقة.

ويجري عادة تأجيل أو احتواء وتخفيف تداعيات الأزمة بطباعة المزيد من الدولارات في البنك الاحتياطي الفيدرالي، وإضافتها للدين الحكومي، لكن هذا الإجراء، وفي كل مرة، يدفع لمزيد من التضخم، ولرفع أسعار الفائدة، وتعميق أزمة الدين، مما يؤدي لمشكلة جديدة أكبر من سابقتها تؤثر على حياة الأمريكيين محدودي الدخل بالدرجة الأولى، وتؤدي لاضطراب الأسواق المالية، مما أدى ويؤدي بدوره بالمحصلة، إلى ميل عام، تجاه انخفاض الثقة بالاقتصاد الأمريكي وعملته سواء محليا أو دوليا.

إثر ذلك، يتصاعد الانقسام والشقاق داخل النخبة الأمريكية بكيفية التعامل مع هذا الوضع بالسياسات الداخلية والأولويات الخارجية، وصولاً لأصغر التفاصيل، وبات يحد من قدرة الحزبين التقليديين على التوافق أكثر فأكثر، ويرفع من حدة الاستقطاب، ويتحول كل موضوع خلافي إلى مادة لممارسة ضغط سياسي واسع، وصولاً إلى عمليات الاغتيال السياسية التي باتت تشهدها الولايات المتحدة بشكل متواتر.

ما المتوقع الآن؟

لا يبدي الديمقراطيون استياءً من الإغلاق الحكومي الجاري، رغم تأثيراته السلبية على جمهورهم، خاصة المستفيدين من البرامج الممولة فيدراليا في الصحة والتعليم، بل يبدو أنه موضوع يجري الاستفادة منه لتعبئة الشارع لصالحهم.

في المقابل، لا يبدي الجمهوريون استياءً كذلك، محمّلين تشدد الديمقراطيين مسؤولية الإغلاق بفارق الأصوات الـ 7، ويعبئون جمهورهم بذلك، فضلاً عن قيام ترامب بتصفية خصومه الديمقراطيين من الحكومات الفيدرالية عبر تسريح الموظفين، وقيامه بتعديلات إدارية يجري وصفها بأنها من ضمن «مشروع 2025» الهادف لإعادة هيكلة المؤسسات والحكومات الفيدرالية بما يتوافق مع رؤية إدارة ترامب وسيطرتها عليها.

رغم ذلك، فإن هذا الإغلاق الحكومي ليس بصالح أي من الطرفين إذا ما استمر طويلاً، ولا يتعدى كونه سباقاً بين من سيقدم على التنازلات قبل الآخر، ومن سينتصر على الآخر بالمعركة السياسية أكثر منها ما يتعلق بالتمويل، وتدل المؤشرات على أن فرص إدارة ترامب أعلى بذلك، خاصة وأن تأثيرات الإغلاق تصب بصالح رؤيتهم بتقليص الإنفاق الحكومي عموماً، حتى وإن تعرضت البلاد لبعض الخسائر.

ما يمثل خطراً حقيقة، هو التأثيرات السياسية على الرأي العام، فزيادة الاستقطاب والتوترات الاجتماعية ضمنه، تنذر بانفجار اضطرابات أهلية واسعة، تتضمن احتمالا بفقدان السيطرة على تفاعلاتها.. فهل سنرى نشرا لقوات «الجيش الوطني» مجددا في الشوارع الأمريكية، أم سيقدم أحد الطرفين على تقديم التنازلات تجنبا لمثل هكذا احتمال؟

التوازنات الجديدة تحاصر واشنطن في آسيا الوسطى

في حدث غير مسبوق منذ سيطرة حركة طالبان على الحكم في أفغانستان، وبمشاركة رسمية أولى من حكومتها. شهدت موسكو في تشرين الأول 2025 اجتماع عشر دول في إطار «صيغة موسكو» للمشاورات حول أفغانستان، وخرج الاجتماع في بيانه الختامي برسالة سياسية واضحة: لا مكان لأي وجود عسكري أجنبي في أفغانستان، ولا عودة للقواعد الأمريكية تحت أي ذريعة.

■ حلا الحايك

شاركت أفغانستان للمرة الأولى كعضو رسمي في اجتماعات «صيغة موسكو» عبر وزير خارجيتها أمير خان متقي، خلال الدورة السابعة التي انعقدت في مدينة قازان الروسية في 8 تشرين الأول 2025. هذا الاجتماع، الذي ضم ممثلين رئاسيين ومسؤولين كبار من عشر دول آسيوية: روسيا والصين والهند وإيران وكازاخستان وقرغيزستان وباكستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان، جاء ليكرِّس منطقا جديدا في التعامل مع الملف الأفغاني، يقوم على التنسيق الإقليمي المباشر، دون وساطة أو وصاية غربية. وأكد المشاركون في البيان الختامي «دعمهم لتحول أفغانستان إلى دولة مستقلة وسلمية، خالية من الإرهاب والمخدرات» وأضاف: إن «محاولات الدول لنشر عناصر من بنيتها التحتية العسكرية في أفغانستان والدول المجاورة لها غير مقبولة».

الخطاب الأمريكي لم يعد مقنعاً!

في وقت سابق، أعادت واشنطن إنتاج خطاب الهيمنة لأهداف استراتيجية، معلنة نيتها «استعادة» قاعدة باغرام الجوية في أفغانستان، من خلال تصريحات أطلقها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أيلول الماضي أثناء مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر، والتي جاءت لتؤكد أن منطق السيطرة لم يغادر العقل الأمني الأمريكي، إذ صرّح أنه «كان يجب أن نحتفظ بقاعدة باغرام»، واعتبر خسارتها في انسحاب 2021 «خطأ استراتيجيا كبيرا» وأشار إلى أنّها «تبعد ساعة واحدة عن المكان الذي تصنع فيه الصين أسلحتها النووية». ليعود ويهدد كابل لاحقا بأنها «إذا لم تُعِد القاعدة» فإن «أمورا سيئة ستحدث».

هذا الخطاب، الذي يفضح تناقضا صارخا مع اتفاق «إحلال السلام» الموقع بين الولايات المتحدة وحركة طالبان عام 2020، والذي ينص على انسحاب جميع القوات الأجنبية من أفغانستان، أثار موجة رفض محلية وإقليمية واسعة، فعلى المستوى الشعبي، اعتبر الشارع الأفغاني التصريحات تهديدا مباشرا لاستقلال بلاده بعد عقدين من الحرب. أما على المستوى الرسمي، فقد وصف المتحدث باسم وزارة الداخلية الأفغانية تصريحات ترامب بأنها «مليئة بالكراهية والطموحات التوسعية». فيما رفض المتحدث الرسمي باسم طالبان، ذبيح الله مجاهد، بشكل حاسم الدعوة الأمريكية لاستعادة قاعدة باغرام مشددا على أن «الأفغان لن يسمحوا أبدا بأن تسلَّم أرضهم لأي طرف تحت أي ظرف من الظروف».

اجتماع موسكو يرفض التدخل الأجنبي

على هامش الاجتماع، جاء لقاء وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بنظيره الأفغاني أمير خان متقي، ليعزز هذا التوجه، حيث أكد «رفض بلاده القاطع لنشر بنى تحتية عسكرية من دول ثالثة على أراضي أفغانستان، وكذلك على أراضي الدول المجاورة، تحت أي ذريعة كانت». مضيفا، أن «الوجود القسري لأطراف خارجية قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار ونشوب صراعات جديدة». هذا التلاقي بين الموقفين الروسي والأفغاني يعكس تحولا في طبيعة التحالفات الإقليمية، ويطرح تساؤلات حول مستقبل النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، في ظل صعود قوى تسعى لإعادة تعريف مفاهيم «الاستقرار» و«السيادة» خارج الإطار الغربي.

في المحصلة، ما يحدث اليوم ليس مجرد رد فعل على تصريحات أمريكية، بل هو انعكاس لتحول جدّي في خارطة النفوذ الإقليمي. فبينما راهنت واشنطن على تفجير الداخل الأفغاني عقب انسحابها عام 2021، أثبتت أفغانستان بأنها ليست ساحة فراغ، بل نقطة ارتكاز لتحولات إقليمية عميقة. وتحركت دول الجوار بسرعة لتطويق الفوضى، ورسم معادلة جديدة تُقصي الهيمنة الغربية.

اليوم، تختبر واشنطن مدى قدرتها على فرض أجندتها وتغيير معادلة التوازن الناشئة، إلا أن واقعا عمليا جديدا يحاصرها. واقعا تدار فيه أفغانستان من داخل الإقليم لا من خارجه، ورغم ذلك تظهر مؤشرات خطرة لتفجير المنطقة، مثل: الاشتباكات بين أفغانستان وباكستان، لكن هذه المحاولات الأمريكية تواجه ممانعة كبيرة من تحالفات إقليمية، ترفض الابتزاز، وتؤسس لشكل مختلف لتسوية الخلافات، فتبدو كل محاولة أمريكيّة لاستعادة السيطرة، وكأنها تصطدم بجدار من الرفض الشعبي والسياسي، وتكشف عن أزمة بنيوية في مشروع الهيمنة ذاته. إن ما يتبلور اليوم ليس فقط رفضا للوجود العسكري الأجنبي، بل هو إعلان عن نهاية مرحلة من التدخلات الأحادية، وبداية تشكل نظام إقليمي جديد، أكثر استقلالا، وأقل قابلية للابتزاز الغربي.

بكين تُصعّد في «حرب المعادن النادرة»

أثار إعلان الصين عن فرض قيود جديدة على صادرات العناصر الأرضية النادرة موجة من الصدمات في الأسواق العالمية، معلناً عن مرحلة جديدة في حربِ الموارد الاستراتيجية. تمثل هذه الخطوة تصعيداً كبيراً في المنافسة التكنولوجية والتجارية العالمية، خاصة بين بكين وواشنطن، وتأتي في توقيت حاسمٍ قبل أسابيع من قمة مرتقبة بين الرئيسين الصيني والأمريكي.

■ معتز منصور

لا يمكن فهم هذا الإجراء بمعزل عن سياقه الجيوسياسي، فهو ليس مجرد تنظيم تجاري، بل هو استخدام مدروس لأحد أقوى أسلحة الصين الاقتصادية.

الإجراءات الصينية الجديدة

شملت القيود الصينية الجديدة مجموعة من الإجراءات المحددة بشكل زمني.

أولا: توسيع القائمة الخاضعة للرقابة، حيث أضافت الصين خمسة عناصر أرضية نادرة جديدة إلى قائمتها للمواد الخاضعة لرقابة التصدير: الهولميوم، والإربيوم، والتوليم، والإيوربيوم، والإتربيوم. إن اختيار هذه العناصر تحديدا ليس عشوائيا، بل يهدف إلى الضغط على قطاعات تكنولوجية محددة، وعالية القيمة، تعتمد على خصائصها المغناطيسية والبصرية الفريدة، مما يضع ضغوطا دقيقة على نقاط حيوية في سلاسل توريد الدفاع والاتصالات الغربية.

ثانيا: آلية التراخيص الإلزامية: بموجب القواعد الجديدة، تُصبح الشركات الأجنبية ملزمة بالحصول على ترخيص تصدير صيني خاص للمنتجات التي تحتوي على معادن نادرة صينية، حتى لو تم تصنيعها خارج الصين. تُحاكي هذه الخطوة القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على الشركات التي تستخدم تقنيات أمريكية، وتمنح الصين نفوذاً يمتد إلى ما وراء حدودها، ويطال سلاسل القيمة العالمية بأكملها.

القيود القطاعية المحددة: فرضت بكين قيوداً صارمة على قطاعات معينة. فحظرت التصدير بشكل كامل إلى شركات الدفاع الأجنبية. كما ستخضع طلبات شركات أشباه الموصلات المتقدمة «التي تعمل على رقائق بقدرة 14 نانومتر أو أكثر تقدما» وشركات أبحاث الذكاء الاصطناعي ذات الاستخدام العسكري المحتمل، لمراجعة مشددة على أساس كل حالة على حدة.

السيطرة على التكنولوجيا: لم تقتصر القيود على المواد الخام فقط، بل شملت أيضا عشرات من معدات وتكنولوجيا التعدين، والتكرير، والتصنيع المرتبطة بالمعادن النادرة، مما يمنع نقل أي معلومات، أو معدات قد تساعد دولاً أخرى على بناء صناعات منافسة.

تأثير القرار والرد الأمريكي

رغم الأثر المباشر الذي شمل عدد من البورصات، والهزة التي أحدثها قرار الصين، إلا أن الأثر الاقتصادي والسياسي لا يزال يتفاعل ويتعمق، ليشمل فعليا مجمل النظام العالمي، وأحد أهم ركائزه، وهي السيطرة الغربية على جميع مفاصل الإنتاج، وخاصة الإنتاج التكنولوجي، وهو ما يفسر جزئيا ردة فعل ترامب، حيث ألغى اللقاء الذي كان سيجمعه مع الرئيس الصيني، معتبرا أن «الصين أصبحت عدائية جدا، وبأن بكين تحتجز العالم كرهينة» متجاهلا أن ما تقوم به بكين اليوم هو خطوة ضرورية في مجابهة البلطجة الأمريكية المتصاعدة اتجاه الصين تحديدا.

«حرب المعادن النادرة» وتأثيرها على النظام العالمي

تمثل قيود الصين الأخيرة على تصدير المعادن النادرة نقطة تحول في الصراع الاقتصادي العالمي، وتؤذن ببداية مرحلة جديدة في «سباق السيطرة على التكنولوجيا العالمية». لم تعد هذه الموارد مجرد سلع تجارية، بل أصبحت أسلحة جيوسياسية فعالة في يد بكين.

لقد أظهرت هذه الخطوة بوضوح القدرة الصينية على مواجهة العقوبات والإملاءات الأمريكية والتهديد بإخضاع الصين ودول العالم من خلال سلاح العقوبات، ليصبح الظرف ملائما لتقول الصين كلمتها بشكل واضح «تقنيتكم لا قيمة لها بدون العناصر الأرضية التي أهيمن عليها».

السعودية والصين: حرب مشتركة ضدّ التصحر

تواجه السعودية تحدياً ملحاً يتمثل في الصحراء وتدهور البيئة، إذ يُصنَّف نحو 95% من أراضيها كصحراء. تاريخياً، اعتمد نهج المملكة في إدارة الأراضي على الخبرات الغربية، وثروة النفط لتمويل المبادرات البيئية. اليوم، التوجه الاستراتيجي للعالم، والسعودية جزء من هذا العالم، يميل إلى الشرق، ويرتكز بشكل رئيسي على علاقات متنامية مع الصين، ما أدّى لإدخال أدوات واستراتيجيات جديدة لإعادة تأهيل النظم البيئية السعودية. يبحث هذا المقال في كيفية تمكين الشراكة السعودية–الصينية الشاملة من نقل المعرفة والاستثمار والمبادرات المشتركة لمكافحة التصحر وتعزيز الاستدامة.

■ عروة درويش

وبالاستناد إلى الأدلة الكمية وتحليل السياسات، سنضع التعاون البيئي ضمن إطار «رؤية السعودية 2030» ومبادرة «الحزام والطريق»، مع مقارنته بالمقاربات الغربية السابقة. وتشمل التداعيات: الأمن الغذائي والمائي، وتنويع الطاقة، والدور المتطور للسعودية في دبلوماسية المناخ العالمية. كما يُقيِّم التحليل نقديا الآلية لتكييف النماذج الصينية لإدارة التصحر لتتناسب مع السياقات السعودية، واستدامة هذا التعاون على المدى الطويل.

التصحر عدوّ السعودية

يعدّ التصحر أحد أشد التحديات البيئية في السعودية، يتفاقم بفعل الرعي الجائر، والتحضّر، وتغير المناخ. تكاد كامل المساحة أن تكون قاحلة، مع حرارة شديدة، وهطول سنوي في بعض المناطق لا يتجاوز 50 ملم. وقد دفع النمو السكاني السريع، والممارسات غير المستدامة في استخدام الأراضي، الموارد المائية والأرضية إلى ما يتجاوز قدرتها الاستيعابية، ما سرّع تدهور الأراضي. ويُقدّر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن بعض دول الخليج تشهد «تصحُّرا يقترب من 100%» من الأراضي. في السعودية، وتهدد الصحارى المتوسعة والعواصف الغبارية الأكثر تكرارا، الزراعة والتنوع الحيوي وسبل عيش المجتمعات الريفية. وإدراكا لهذه المخاطر، رفعت الحكومة استعادة الأراضي إلى مرتبة الأولوية الوطنية.

في إطار «رؤية 2030»، جعلت السعودية الاستدامة البيئية ركنا من أركان استراتيجيتها التنموية. وقد أطلقت «المبادرة السعودية الخضراء» في عام 2021، محدِّدة أهدافا طموحة: تحويل 30% من أراضي السعودية إلى محميات طبيعية، وزراعة 10 مليارات شجرة محليا، واستعادة 40 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول عام 2030.

إقليميا، تهدف «المبادرة الخضراء للشرق الأوسط» إلى زراعة 40 مليار شجرة إضافية في الدول المجاورة. تمثل هذه الأهداف المشتركة – 50 مليار شجرة – نسبة 5% من الهدف العالمي للتشجير، بما يعادل استعادة 200 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة. كما تتبنى السعودية قيادة «المبادرة العالمية للأراضي» ضمن مجموعة العشرين، بدعم من «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر» لخفض تدهور الأراضي بنسبة 50% عالميا بحلول عام 2040.

محليا، تُنفذ السعودية برامج محددة، مثل: إعادة تأهيل 2,4 مليون هكتار من المراعي، عبر الرعي المُدار، وإحياء الغطاء النباتي. وعليه، تجمع الاستجابة السعودية بين أهداف تشجير ضخمة، وممارسات إدارة مستدامة للأراضي، إلى جانب دور قيادي في المنتديات الدولية المعنية باستعادة الأراضي.

تجربة الصين في مكافحة التصحر

خاضت الصين معركتها ضد التصحر، لتغدو نموذجا لتدخل واسع النطاق أفضى إلى مكاسب قابلة للقياس. بين عامي 2009 و2019، حققت الصين انخفاضا صافيا قدره 50000 كم² في الأراضي المتصحرة – وهو انقلاب لافت مقارنة بنهاية القرن العشرين، حين كانت الصحارى تتوسع بمعدل 3400 كم² سنويا. وكان «برنامج الحزام الواقي الشمالي الثلاثي» والمعروف أكثر باسم «السور الأخضر العظيم» محوريا في هذا النجاح. تم إطلاقه في 1978 ويمتد حتى 2050، وحتى 2018 كان قد استثمر أكثر من 13,5 مليار دولار في زراعة أحزمة غابات على طول شمال الصين الجاف.

وتُظهر الأرقام الرسمية، أنّ الغطاء الحراجي في الصين ارتفع من 12% من المساحة في أوائل الثمانينيات إلى نحو 22% اليوم «من 115 مليونا إلى 208 ملايين هكتار»، بمؤازرة زراعة تُقدّر بنحو 50 مليار شجرة عبر أربعة عقود. والأهم، أنّ هذه الجهود خفّضت بحدة تكرار العواصف الرملية وشدتها. ففي القرى المحمية بالغابات المزروعة حديثا، انخفضت أحداث العواصف الرملية الشديدة بشكل ملحوظ، ما وفر الحماية للمزارع والمجتمعات. ويمتد هذا «السور الأخضر» قرابة 4500 كم، ليعمل كحاجز رياح يحمي بكين ومناطق مأهولة أخرى من زحف الصحراء.

كما طوَّر الباحثون الصينيون حزمة من تقنيات مكافحة التصحر المبتكرة التي لاقت اهتماما عالميا. ومن بين الأساليب التقليدية المُحسَّنة «شبكات القش – حواجز شبكية تُفرش على الرمال لتثبيت الكثبان»، والتي استُخدمت أول مرة قبل 60 عاما في «نينغشيا»، وتسمح بتكوّن قشرة صلبة فوق الرمال المتحركة. وتقوم معدات حديثة، مثل: آلات تُدفع يدويا، بـ«زرع» هذه المربعات بكفاءة.

تُستخدم أيضا حلول حيوية هندسية، مثل: رش الكثبان بـ«السيانوبكتيريا» المزروعة مخبريا لتكوين قشرة حيوية للتربة، بما يقلل التعرية السطحية. وإلى جانب زراعة الشجيرات والأشجار المحلية القادرة على التحمل، تؤكد الصين مفهوم «التحكم الدقيق بالرمال» – أي معايرة كثافة الغطاء النباتي وفق الموارد المائية المتاحة لضمان بقاء الشتلات. وتُظهر مشاريع بارزة، مثل: استعادة «صحراء كوبوكي» في منغوليا الداخلية، والغابة الاصطناعية الواسعة في «سايهانبا» أنّه حتى الأراضي المتدهورة بشدة قابلة للإحياء.

وكما أشار الأمين التنفيذي لـ«اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر» إبراهيم ثياو، فإنّ «الصين متقدمة للغاية في استعادة الأراضي في العديد من الصحارى»، وقد حققت «صِفرا صافيا» في تدهور الأراضي وطنيا، عبر عقود من الجهد. وتشكل هذه التجارب– بما فيها النجاحات والدروس المستفادة من العثرات المبكرة– قاعدة معرفية تسعى السعودية اليوم إلى الإفادة منها.

يوفر تعمّق العلاقات الاستراتيجية بين السعودية والصين الإطارَين السياسي والاقتصادي اللذين أتاحا ازدهار التعاون البيئي

العلاقات الاستراتيجية بين السعودية والصين تمكّن المستحيل

يوفر تعمّق العلاقات الاستراتيجية بين السعودية والصين الإطارَين السياسي والاقتصادي اللذين أتاحا ازدهار التعاون البيئي. فعلى مدى العقد الماضي، أصبحت الصين أكبرَ شريك تجاري للسعودية ومستثمرا رئيسيا، إذ جرت مواءمة «الحزام والطريق» مع أولويات «رؤية 2030». وقفزت التجارة الثنائية من 417 مليون دولار فقط في 1990 إلى 105 مليارات دولار في 2022، ما يعكس اتساع الروابط إلى ما وراء النفط.

وفي 2016، رُقيت العلاقات إلى «شراكة استراتيجية شاملة»، ومنذ ذلك الحين وقّعت عشرات الاتفاقيات التي تشمل الطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا وغيرها. وقد أوجد هذا الأساس المتين من المصالح الاقتصادية المتبادلة والدبلوماسية رفيعة المستوى «حيزا» لإدراج القضايا البيئية على جدول الأعمال.

تشمل أعمال «الحزام والطريق» صراحة التعاون في التنمية الخضراء. وقد سارعت الصين إلى تأييد «رؤية 2030» مع إطلاقها في 2016، مُؤطرًة مشاريع «الحزام والطريق» في السعودية على أنها مُتسقة مع أهداف المملكة في التنويع والاستدامة. ومن خلال لجنة مشتركة رفيعة المستوى ولجان فرعية، نسّقت الدولتان مبادرات في قطاعات رئيسية– تقليديا النفط والبنية التحتية، وأيضا على نحو متزايد المياه والزراعة والطاقة المتجددة.

وخلال الزيارة الرسمية التي قام بها الملك سلمان إلى بكين في 2017، وقّعت السعودية والصين صفقات بقيمة 65 مليار دولار، شملت التعاون في الطاقة وعلوم الفضاء والتكنولوجيا، ما مهد الطريق لاحقا لنقل التكنولوجيا البيئية. وبحلول 2022، وضعت الدولتان خططا لـ«تعميق التآزر» بين «الحزام والطريق» و«رؤية 2030» عبر ميادين التنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، استهدفت الاستثمارات الصينية في البنية التحتية السعودية منذ 2016 أولويات «رؤية 2030» بشكل كبير– بما يقدَّر بـ 31 مليار دولار، صُبَّت في مشاريع قطاعات الطاقة المتجددة والتصنيع المتقدم. وقد أرسل هذا التوافق الاستراتيجي– على أعلى مستوى للتعاون– إشارة داعمة في التحديات البيئية ضمن سردية «ربح–ربح».

على سبيل المثال: عند المشاركة في «منتدى الأعمال السعودي–الصيني» في بكين في أيار 2025، تم توقيع 57 اتفاقية تعاون، شملت قطاعات الزراعة والمياه والبيئة. تعكس هذه المنتديات الرفيعة كيف توسعت الشراكة الشاملة لتشمل مبادرات التنمية الخضراء، لترفع من مستوى أهم الصادرات والواردات بين السعودية والصين عبر الدمج البيئي.

سارت المساندة الدبلوماسية جنبا إلى جنب مع اتفاقات رسمية للتعاون البيئي. ففي كانون الأول 2023، خوّل مجلس الوزراء السعودي وزارة البيئة التفاوض على مذكرة تفاهم تخص مكافحة التصحر مع الصين. وأفضى ذلك إلى مذكرة تفاهم بارزة وُقعت في أوائل 2025 بين «المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر» في السعودية و«معهد غانسو لبحوث مكافحة التصحر» في الصين.

تُنشئ المذكرة إطارا للبحث المشترك، وتبادل أفضل الممارسات في استصلاح الأراضي وتنمية الغطاء النباتي. ولتعزيز ذلك، قام مسؤولون سعوديون– بقيادة وزير البيئة والمياه والزراعة– بزيارات رفيعة لمواقع مشاريع مكافحة التصحر في الصين خلال 2025. ووفقا لكبير التنفيذيين في «المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي» خالد عبد القادر، شملت الجولة

كنتاجٍ لتطور العلاقات الاستراتيجية

لقاءات مع شركات صينية كبرى في الهندسة البيئية، وزيارات لـ«تجارب رائدة في استصلاح الأراضي» للاطلاع مباشرة على تقنيات الصين. تُوجت هذه اللقاءات باتفاقات لإطلاق مشاريع استثمارية مشتركة في السعودية تركز على إدارة الموارد الطبيعية، وتأهيل المراعي، وحتى تطوير حدائق للسياحة البيئية الصحراوية. وهكذا ترجمَت الإرادة السياسية لدى الحكومتين– ومعها القوة المالية الناجمة عن الصفقات التجارية– إلى مسارات عملية للتعاون البيئي.

التعاون السعودي الصيني لمكافحة التصحر

تُظهر المشاريع الملموسة المنبثقة عن الشراكة السعودية–الصينية كيف يتم نشر أدوات واستراتيجيات جديدة ضد التصحر. ويبرز «نقل التكنولوجيا» بوصفه محوراً رئيسياً. وقد شدّد المسؤولون السعوديون على هدف «توطين تقنيات التشجير الصينية وأساليب مكافحة التصحر» بما يلائم بيئة المملكة.

في إطار مذكرة «المركز الوطني–معهد غانسو»، يتشارك الخبراء الصينيون تقنيات، مثل: التشجير والريّ بالتنقيط، وإدارة رطوبة التربة، واستخدام الأنواع النباتية المقاومة للجفاف، التي أثبتت نجاحاً في شمال غرب الصين. ومن الأساليب الصينية المُحتفى بها والمطروحة للتطبيق في السعودية «شبكة القش» لتثبيت الرمال. فمن خلال فرش القش في نمط شبكي فوق الكثبان المتحركة، تُسهم هذه الطريقة سريعاً في تكوين قشرة تُعيق زحف الرمال.

ويدرس مهندسون سعوديون وصينيون كيفية تكييفها مع «الربع الخالي» وسواحل رملية عالية الحركة أخرى. وبالمثل، تُعدّ الابتكارات الصينية– مثل رش: السيانوبكتيريا لتكوين قشور حيوية للتربة وطائرات الدرون ذات التوزيع المُوجّه بالذكاء الاصطناعي– واعدة في توفير اليد العاملة، وتسريع جهود التشجير الضخمة في المملكة. ومن المرجح أن يتم اختبار أدوات تجريبية في صحارى الشمال، لتقيس مدى قدرة هذه المقاربات الحيوية، والميكنة، على تسريع إعادة الغطاء النباتي إلى الأراضي المتدهورة.

وإلى جانب المعرفة التقنية، تستهدف استثمارات مشتركة مهمة تقاطع البيئة والزراعة والمياه، وهي مفاتيح مكافحة تدهور الأراضي. خلال «منتدى الأعمال السعودي–الصيني» في بكين في أيار 2025، وقّع الجانبان 57 اتفاقية ومذكرة تفاهم بقيمة إجمالية بلغت 14 مليار ريال. واصطفت هذه الصفقات، المتسقة صراحة مع «رؤية 2030» و«الحزام والطريق»، حول مجالات الزراعة والمياه والبيئة والأمن الغذائي. من المبادرات المحورية، خطة لتطوير «مدينة أمن غذائي ذكية» في السعودية، وهي منطقة زراعية عالية التقنية، تضم مختبرات أبحاث ومزارع مائية رأسية، ومراكز لوجستية لتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي. ويُسهم شركاء صينيون بخبرة في الزراعة المُتحكَّم ببيئتها، مثل: البيوت الزجاجية والزراعة العمودية المزدهرة، حتى في الأقاليم الجافة. كما يشمل مشروع آخر التعاون في زراعة الطحالب البحرية على ساحل البحر الأحمر، بالاستفادة من تقنيات صينية في استزراع الأعشاب البحرية لإنتاج الوقود الحيوي والأعلاف مع حبس الكربون.

في الواقع، تُعدّ إدارة الموارد المائية محوراً حرجاً: فقد جرى الاتفاق على تطبيق تقنيات متقدمة لإعادة استخدام المياه ومعالجة مياه الصرف «بعضها يعتمد المراقبة والتحكم السحابي» لزيادة قدرة السعودية على إعادة الاستخدام. ومن خلال تحسين كفاءة المياه، تستطيع المملكة دعم نمو الغطاء النباتي ضمن مواردها المحدودة، وهو شرط مُسبَق لاستعادة الأراضي على نطاق واسع.

تتناول عدة مشاريع استصلاح الأراضي والتنوع الحيوي. فعلى سبيل المثال: تستشير السعودية شركات تصميم بيئي صينية في تطوير المنتزهات الوطنية والأراضي الرطبة، مع مراعاة السياحة المستدامة في المناظر الصحراوية. كما يستكشف الطرفان استزراع أشجار القرم «المانغروف» على السواحل السعودية– وهي حيوية لحماية الشواطئ وخزانات للكربون– بالاستفادة من خبرة الصين في استعادة المانغروف على نطاق واسع.

قدّمت الصين تعاوناً مؤطراً بلغة التنمية المتبادلة واحترام السيادة مُتجنِّبةً سياسات المناخ الخلافية

وحتى مكافحة الأنواع النباتية الغازية أصبحت مجالاً للتعاون: إذ تبحث مذكرة تفاهم موقعة في تحويل شجيرات صحراوية غازية إلى منتجات قابلة للتسويق «مثل قوالب الكتلة الحيوية أو النشارة العضوية لتحفيز إزالتها وخلق وظائف خضراء».

انعطافٌ أوسع شرقاً

يجري تبنّي السعودية للمساندة الصينية في المجال البيئي بالتوازي مع انعطاف أوسع شرقاً، اقتصادياً وجيوسياسياً. وتشجّع «رؤية 2030» صراحةً تنويع الشراكات، وتعدُّ الصين محوراً في التجارة والاستثمار، والآن في التعاون على الاستدامة. ويمثل ذلك تحوّلاً عن اعتماد تاريخي على خبرات وشركات غربية: أمريكية وأوروبية في المشاريع التنموية.

في المجال البيئي، شمل الدور الغربي تقديم الاستشارات في تحلية المياه، والمشورة في حماية الحياة البرية، وبيع تقنيات الري. غير أنّ هذا الدعم غالباً ما جاء بكلف مرتفعة وأحياناً مشروطاً «مثلاً، ربطه بتوقعات سياسات مناخية أو معايير عمل». علاوة على ذلك، ضغطت دولٌ غربية على السعودية في المفاوضات المناخية العالمية لاتخاذ إجراءات أقوى في خفض انبعاثات الوقود الأحفوري، وهو موضع شديد الحساسية نظراً لأن اقتصاد المملكة قائم على النفط.

بالمقابل، قدَّمت الصين تعاوناً مؤطراً بلغة التنمية المتبادلة واحترام السيادة، مُتجنِّبة سياسات المناخ الخلافية. ونتيجة لذلك، وجد القادة السعوديون مساحة مريحة لمتابعة مشاريع بيئية مع الصين، دون الشعور بأنهم يُعرّضون مصالحهم النفطية الأساسية للخطر، أو يُحاكمون على الانبعاثات. وقد تجنّب «التوافق» الاستراتيجي بين «الحزام والطريق» و«رؤية 2030» نقاط الاحتكاك السياسي عمداً، مفضلاً إبراز التنمية المستدامة بوصفها هدفاً مشتركاً.

من منظور عملي، فإن اللجوء إلى الصين لحلول التصحر يحمل جاذبية إضافية: إذ تتلاءم خبرة الصين مع احتياجات السعودية أكثر مما تفعل الخبرات الغربية في الغالب. فالنماذج البيئية الأوروبية أو الأمريكية الشمالية تتعامل كثيراً مع نُظم معتدلة، وتركز على مكافحة التلوث أو إدارة الحياة البرية. أما خبرة الصين فمتجذرة في إدارة الأراضي القاحلة وشبه القاحلة على نطاقات هائلة، وهو تحدٍّ السعودية تحديداً.

من خلال استلهام المعرفة التي صيغت في «صحراء جوبي» و«تكلا مكان» في الصين، تحصل السعودية على «مجموعة مهارات» أكثر صلة «مثل كيفية إنبات الأشجار في الرمال، وكيفية تعبئة ملايين الناس لحملات الزرع، وكيفية دمج استعادة الأراضي مع خفض الفقر». ويلاقي هذا التبادل المعرفي رغبة السعودية في قيادة دول نامية في التكيف المناخي، بدلاً من اتباع «وصفات» غربية.

مع ذلك، لا يعني الانعطاف شرقاً غياب الغرب كلياً عن الجهود البيئية السعودية. فما زالت شركات غربية تتنافس على مشاريع الطاقة المتجددة والاستشارات البيئية، كما تبقى السعودية منخرطة في برامج أممية بيئية «غالباً ما يقودها خبراء من الغرب». لكنّ التعاون البيئي بين البلدين هو جزء من كتلة أكبر من التبادل المتنامي بين السعودية والصين، وهو أمر يحقق أهداف السعودية والصين معاً لتكون المعادلة: ربح ربح.

لهذا فإنّ حجم ودور الصين غير مسبوقين. وتؤكد مبادرات لافتة، مثل: مذكرة التفاهم السعودية–الصينية للتشجير، وصفقات الاستثمار الخضراء بمليارات الدولارات، إعادة توازن في خريطة الشركاء الرئيسيين لدى المملكة. ولهذا التحول تبعات جيوسياسية: إذ إن التعاون مع الصين في قضايا البيئة يوسِّع عمليا التحالف المعني بالعمل المناخي خارج الإطار التقليدي الذي تقوده الدول الغربية. ويضع المملكة جسراً بين أكبر مُصدِر في الدول النامية من حيث الانبعاثات «الصينَ» والعالم العربي الغني بالموارد في التصدي لتدهور الأراضي، وهو شأن محوري للتكيف المناخي.

وفي محافل مثل «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر»، يمكن للسعودية والصين تقديم جبهة موحّدة تدعو لمزيد من الموارد لاستعادةُ الأراضي، وتقاسم التكنولوجيا، وتمويل الدول الجافة– وصوغ الأجندة بما يعكس رؤى التنمية الشاملة.

«دراسات كنفاني...» وموجة جديدة!

أوقدت مقاومة الشعب الفلسطيني في غزة وصموده الأسطوري في وجه حرب الإبادة الوحشية جذوة من الأمل بالانتصار على الصهيونية العالمية وداعميها وشكلت بداية لمعركة فكرية مضادة، إذ يبحث جيل جديد اليوم عن إجابات حول القضية الفلسطينية وأحداثها التاريخية ومساراتها وبقية تفاصيلها.

■ فاطمة الخلف

قاد البحث كثيرين للعودة إلى أعمال غسان كنفاني، المعروف كروائي، وأديب وفنان، وكمناضل ماركسي استُشهد على يد جهاز الموساد الإسرائيلي في بيروت في 8 تموز 1972 عن ستة وثلاثين عاماً.

القول والفعل

تسعى بعض القوى اليوم، إلى تقليص الدور الذي لعبه إرث كنفاني، متعدد الجوانب والأبعاد، خاصة بعد أن أثبتت الأحداث والوقائع صحة تشخيصه لضرورات الكفاح المسلح ودور الطليعة الواعية وتشريحه لآلية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وذلك لتشويش المعنى الكامن والعميق فيه، وتخفيف حدّته، وتحويله إلى خطاب مدجّن، عبر تحييد الرسالة التحريرية التي كان ينقلها قولاً وفعلاً.

يشير كنفاني إلى مسارين أساسيين ساهما في تكوينه، الأول: مشاهدته ومعايشته المباشرة لتجربة اللاجئين الفلسطينيين، والثاني انخراطه المباشر في السياسة في منتصف الخمسينيات. فمعايشة شخصيات واقعية مثل «أم سعد» كانت «مدارس» لفهم العالم؛ حسب ما أكده، والانخراط المباشر في النشاط عبر «حركة القوميين العرب»، ثم «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» ذات التوجّه الماركسي، والعمل المباشر في منشورات الحركة، إذ أنتج قصصاً ذات وعي سياسي إلى جانب أعماله الروائية، واتّسع حجم إنتاجه الصحافي والسياسي مقارنة بأدبه التخيلي. فمثلاً، بلغ تقريره عن رحلة إلى الصين الشيوعية عام 1965 كمراسل لصحيفة «المحرر» وكمحرر لملحق «فلسطين» 150 صفحة، بينما لم يتجاوز إنتاجه القصصي في العام نفسه أربع قصص قصيرة.

غالباً ما يجري عزل أدب كنفاني عن أفكاره النظرية، فيتم دراسة روايات كنفاني في أقسام الأدب، بينما تُدرس كتاباته السياسية «مثل «ثورة 1936–1939 في فلسطين» أو تحليلاته للصهيونية» في أقسام العلوم السياسية، ونادراً ما يلتقي الاثنان. بينما كان كنفاني منظّراً متكاملاً. ويمثل أدبه التطبيق الجمالي لنظريته السياسية. اتضح احتضانه للاشتراكية العلمية، وبرز كمنظّر ماركسي وركيزة تنظيمية بشكل خاص في إطار الجبهة الشعبية وكتب أو أسهم في كتيبات مفصلية مثل «الإستراتيجية السياسية والتنظيمية» «1969» و«المقاومة ومعضلاتها» «1970»، وتدخّل بشكل مباشر في النقاشات الداخلية، كما في مؤتمر الجبهة عام 1972 في مخيم البدّاوي في لبنان.

«مثقف مستقل» وفقط!

كثيراً ما يُقدَّم كنفاني كأديب إنساني، أو بأحسن الأحوال «كمثقف فلسطيني» مستقل، أو «كاتب روائي» فقط ليصير مقبولاً في دوائر ثقافية غربية أو عربية ترفض خطابه السياسي الأصلي. ليتم «استيعابه» في النظام الثقافي السائد والذي يروج فيه أن «الفعل الثقافي منفصل عن الفعل السياسي المنظم»، فيجري طمس هويته السياسية والتنظيمية وتناسي أو تهميش حقيقة أنه كان الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأحد أبرز منظريها! وأن أدبه ليس سوى جزء لا يتجزأ من مشروعه السياسي والتنظيمي، وسلاحاً في معركة التحرير، فقصصه وروايته كانت تُقرأ في المعسكرات وتُلهم المقاتلين.

مساهمات نظرية

ثمة مساهمات نظرية هامة لكنفاني، منها صياغته لمصطلح «أدب المقاومة» لوصف الجهد الجماعي الفلسطيني في مواجهة كيان عنصري قاهر؛ وفهمه للصهيونية كمستعمرة متقدمة للإمبريالية الغربية في المنطقة ورؤيته للصراع ضد الإمبريالية كمفتاح لهزيمة الاستعمار الصهيوني؛ وقراءته المادية لثورة 1936–1939 واستخلاصه دروساً أساسية للحركات المقبلة؛ ونقده اللاذع للحكومات العربية بعد هزيمة 1967، بما في ذلك بعض الشرائح الفلسطينية الساعية إلى التسوية مع الاحتلال؛ إضافة إلى استلهامه وتبنّيه مدرسة حرب العصابات كما طُبّقت في فيتنام؛ وتأسيسه لمبدأ المقاطعة المبدئية للكيان الصهيوني وحلفائه.

إنكار وجود إسهام نظري ماركسي لكنفاني ليس إلا مطلباً من مطالب التيار المتواطئ مع الإمبريالية والذي يهاجم المقاومة المسلحة في غزة

موجة الدراسات الأكاديمية الجديدة

عادت أعمال كنفاني إلى الظهور عالمياً بعد تجاهل وتغييب طويل، إثر مقابلة لافتة عام 2017 مع الصحافي الأسترالي ريتشارد كارلتون، أكد فيها بوضوح مبادئ حق تقرير المصير الفلسطيني الافتراضات التي روّجت لوجود «صراع متكافئ» يمكن أن يُحلّ «بالحوار» انهارت تماماً، فيما بات الحق في المقاومة «حتى آخر قطرة دم» أمراً مقدساً.

ثم ظهرت ترجمات جديدة إلى الإنكليزية، من بينها: «عن الأدب الصهيوني» «دار إب، 2022»، و «ثورة 1936–1939 في فلسطين» «دار 1804، 2023»، و«مجموعة الكتابات السياسية المختارة» «بلوتو، 2024».

جذبت هذه الكتب جمهوراً واسعاً. وبرز حقل أكاديمي جديد يُسمّى «دراسات كنفاني» المصطلح الذي صاغه محرّرو مجلة «بلوتو» خاصة بعد انتشار مقاطع كنفاني المصوّرة على الإنترنت في سياق الصراع التاريخي بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الصهيوني المتوحش. وجد هذا الحقل أتباعاً جدداً. لكن، في الوقت نفسه ثمة قوى سياسية وأكاديمية تسعى إلى إساءة استخدام خطاب كنفاني وتلويث جوهر إرثه.

تنوعت هذه الممارسات، وكان من بينها تحليلات أكاديمية تشكك بلا سند في التزامه بالماركسية . اللينينية والكفاح المسلح. هذه المقاربات تركز تقريباً بشكل كامل على أعماله الروائية، وتتعمّد تهميش كتاباته السياسية.

مطالب المتواطئين

تضم الصناعة الأكاديمية القائمة على التشويش عدداً من المشتغلين النشطين، وربما يفسّر ذلك جزئياً الصمت الطويل الذي دام أكثر من نصف قرن تجاه كتابات الشهيد كنفاني السياسية في الغرب. مثلاً، في جامعة «كنت»، يقدّم بشير أبو منه نفسه كخبير بكنفاني، فيما يهاجم المواقف المناهضة للإمبريالية في سورية وفلسطين. ويقدّم كنفاني على أنه صاحب «قيم إنسانية» تتعارض مع التزامه بالكفاح المسلح، من دون أي دليل على هذا الادعاء. ويتجاهل الكم الهائل من كتابات كنفاني السياسية.

شريك أبو منه في هذا المسار، الأكاديمي اللبناني جلبير الأشقر، الذي يقدّم نفسه هو الآخر «كاشتراكي علمي» مهمته مهاجمة سورية والمقاومة اللبنانية والفلسطينية في مقالاته ويفصل بين غسان كنفاني والتزامه السياسي الماركسي ويهاجم «الستالينية»... إلخ.

الأشقر الذي دعم علناً حرب الناتو عام 2011 في ليبيا وما تلاها من مذابح، تلقّى تمويلاً مباشراً من وحدة سرية تابعة لوزارة الدفاع البريطانية تُدعى «وحدة المتخصصين الثقافيين الدفاعيين» «DCSU»، جرى تجنيد أكاديميين من خلالها لتقديم خدمات معرفية وثقافية تساعد القوات الإمبريالية في تدخلاتها العسكرية داخل العالم العربي وخارجه «سكربس 2019». الغريب فعلاً أن منصات تطرح نفسها كمنصات ملتزمة «بمبادئ اليسار العالمي»، مثل مجلة «الدراسات الفلسطينية» أو مجلة «المادية التاريخية»، قد رحّبت بمساهماته، رغم عمله لمصلحة وزارة الدفاع البريطانية وهجومه المتكرر على المقاومة في غزة. وهنا يبدو أن إنكار وجود إسهام نظري ماركسي لكنفاني ليس إلا مطلباً من مطالب هذا التيار المتواطئ مع الإمبريالية، والذي يهاجم المقاومة المسلحة في غزة.

استعادة كاملة غير منقوصة

الأمثلة كثيرة على هذا النمط، وكان كنفاني قد حذّر بنفسه من أنّ «تشويه الحقائق التاريخية أحد أعمدة الهيمنة الإعلامية الإسرائيلية». واليوم، فإن الوقوف مع التحرر الفلسطيني وفي مواجهة الإمبريالية والصهيونية وأشكال الرجعيات كافة، يعني بالضرورة مواجهة هذا التشويه، القديم والجديد، بكل قوة، وتتطلّب أن نستعيد غسان كنفاني كاملاً، لا مَشوّهاً أو منزوع السلاح.

ذاكرتنا والهوية الوطنية!

في مقارنة صغيرة بين قرارات أصحاب القرار في السلطة الحالية، وما كان يحدث سابقاً قبل السقوط، ثمة تشابه واضح من جهة أن القرارات تصدر دون العودة إلى رأي الشعب السوري أو استفتائه حتى بقضايا مصيرية تشكل أساساً لما ستكون عليه بنية وشكل الدولة السورية في حاضرها ومستقبلها، وبنية هويتها الوطنية أيضاً.

■ إيمان الذياب

فلقد اشتعل سجال حاد في الأيام القليلة الماضية في الإعلام وفي مواقع التواصل الاجتماعي، وهذه المرة، حول المرسوم الرئاسي الذي عدّل قائمة الأعياد الرسمية والعطلات في الدولة، ليس بسبب إضافة مناسبتين، هما الثامن من كانون الأول، وتسميته «عيد التحرير»، والثامن عشر من آذار وتسميته عيد الثورة. بل بسبب إلغاء عيدين لهما مكانة اعتبارية ورمزية هامة في وجدان السوريين. السادس من تشرين الأول، ذكرى حرب تشرين 1973، والسادس من أيار، عيد الشهداء الذي جرى فيه إعدام مجموعة من الرجال والشباب السوريين واللبنانيين المناضلين للتحرّر من السلطنة العثمانية في هذا اليوم من العام 1916.

شارك في صناعة المناسبتين الشعب السوري بكل مكوّناته، ولا علاقة لهما بنظام سياسي، فحرب تشرين تحظى بمكانة هامة في وجدان الشعب العربي عموماً، وليس في سورية وحدها، بعد الهزيمة التي أصابت هذا الشعب في صميم قلبه وكرامته عام 1967. أثارت هذه المسألة نقاشاً هاماً بين الناس، وأدت إلى طرح تساؤلات جدية حول الموضوع فبينما يتفنن الإسرائيلي ومن خلفه الحركة الصهيونية، في استخدام الرموز والإشارات في معركة الهيمنة على الوعي في المنطقة، يقوم برفع العلم «الإسرائيلي» في أحد توغلاته المستمرة في الجنوب السوري في ساحة دوار «العلم» تحديداً هناك حيث رفع العلم السوري بعد تحرير القنيطرة في حرب تشرين وأخذ اسمه من هذه الواقعة. ويجري تصوير جنوده وهم ينشدون النشيد «الاسرائيلي وأناشيد دينية» في ذات المكان، وينشر الفيديو بشكل واسع ومقصود، تصدر قرارات تحيل إلى التبرؤ من مرحلة هامة من تاريخ سورية الحديث بحجة التبرؤ ممّا خلفه النظام السابق فتلغى مناسبات وأعياد بجرة قلم!

والأهم من ذلك، حسب البعض، دون الرجوع إلى الشعب السوري وأخذ رأيه بعين الاعتبار واستفتائه في مسألة ليست شكلية، فمثل هذه المناسبات هي جزء من الرموز المتعلقة بالهوية الوطنية، لكونها مرتبطة بالعمليات التاريخية الرئيسية التي تشكل ركيزة هامة وأساسية في ذاكرة الشعوب، وتعد من الرموز المساهمة في رسم الهوية الوطنية تحديداً، والتي لا يجوز الخلط بينها وبين الهوية السياسية التي غالبا ما يفرضها النظام الحاكم ويتدخل في تحديد خطوطها الرئيسة.

من يحق له ذلك؟

سورية ليست دولة ناشئة، وليست جغرافيا فحسب، وشعبها ليس وليد أمس، بل هي تاريخ، لذلك يطرح السؤال نفسه: من يملك هذا التاريخ؟ ومن يحق له تغيير الوقائع التاريخية «المتحققة» عبر الزمن، في بلد نشأت على أرضه بواكير الحضارات الإنسانية، وتاريخه حافل بالممالك والشعوب والحروب والغزوات والانتصارات والهزائم، والديانات والثقافات وكل ما ينجم عن نشاط المجموعات البشرية.

ليس مجرد عتب بل مطالبة بالحقوق بالعودة إلى المرسوم إياه، فقد أخذ عليه أيضا عدم اعترافه بأعياد رمزية أخرى لمكونات سورية، تنتظر إنصافها والاعتراف بحقوقها الثقافية التي انكرتها عليها السلطة السابقة، مثل عيد النوروز وأكيتو...إلخ.

تعكس الهوية الوطنية رؤية الناس لذواتهم، وما راكموه عبر تاريخهم، وهي تتطور باستمرار وتتشكل كل يوم، وتضم تحت جلدتها هويات فرعية متعددة، شاركت كلها في بناء الوطن وصناعة تاريخه.

ففي مجتمع متعدد ومتنوع الثقافات مثل سورية تغتني الهويات بتفاعلها مع بعضها وتعزز متانة الهوية الوطنية، وهنا تلعب السياسة أدوارا مختلفة حسب طريقة تدخلها فإما أن تذهب باتجاه ترسيخ مفهوم المواطنة المحددة بدستور تساهم كل شرائح الشعب في صياغته. وإما أن تذهب إلى زعزعة الترابط بين هويات وفئات مختلفة، وتهميش أو منح مزايا لأفراد أو مجموعات معينة.

أسئلة لا بد منها

ثمة جانب يمكن تأمله في التاريخ، تتيحه تلك المسافة التي تفصل الناس عن ماضيهم، وتسمح لهم بالنظر إلى أنفسهم، بالنظر إلى «نحن» التي تمثلهم. وهي مسافة لا تقاس بالزمن فقط، بل بكل ما طرأ من متغيّرات خلاله، وتطرح أسئلة كثيرة وهامة، ما الذي رحل إلى غير ما رجعة، وما الذي بقي ونحمله فينا كجزء من هويتنا؟ ما الذي اجتهد به من سبقونا، وما أصابوا فيه وأخطأوا؟ والأهم ما الذي سنجتهد به تلبيةً لمتطلبات بلدنا وناسنا في العصر الحالي وما سنورثه مستقبلاً للأجيال اللاحقة؟

بصمة متفردة

تختزن الذاكرة الجمعية للناس مجموعة من الرموز والإشارات تمثل الروح المرئية للهوية الوطنية. من دونها، يصبح مفهوم الهوية غامضاً ومبعثراً. فهي تمثل جسراً يربط الماضي بالحاضر، والفرد بالجماعة. يمكن للناس، عبر معرفتها وفهمها، أن يحافظوا على هويتهم ويطوروها.

ما يميز الهوية أنها صيرورة مستمرّة ومساحة صراع بين الثبات والتحوّل، بين ما نعيشه ونتذكره ونفقده، ولكن المشكلة في الذاكرة أنها ليست سجلًّا مُحايدا، بل خاضعة للتغيير، يمكن أن تتعرض للحذف، وللتشويه. وهنا تكمن أهمية الرموز والإشارات في الحفاظ على حالة من التماسك والانسجام الداخلي ومنعها من التشظي.

الرموز الوطنية ليست مجرد أشكال وكلمات، بل حوامل للمشاعر والذاكرة الجمعية وتعتبر من أهم عناصر بناء وصياغة الهوية الوطنية، وطيفها واسع يشمل العلم والنشيد الوطني، والعملة، وفي بعض الدول ثمة زي وطني يميز الهوية الثقافية، إضافة إلى الأعياد والمناسبات «كعيد الاستقلال»، واللغة والأبطال والشخصيات والرموز التاريخية والآداب والفنون وحتى الأساطير والقصص المشتركة التي تخلق ذاكرة جمعية موحدة، وثمة رموز طبيعية ترتبط بالهوية الجغرافية والثقافية.

لا يكفي معرفة الرموز والإشارات، بل هناك ضرورة لفهمها وفهم آلية تشكلها وتطورها، خاصة في المراحل المفصلية في حياة بلد ما، إذ يمكن بذلك حماية الأجيال القادمة من العبث بمستقبل بلادهم من خلال التلاعب بوعيهم الاجتماعي والسياسي والتاريخي. وهذا ما دأبت عليه حملات الهيمنة ومحاولاتها محو الذاكرة الجمعية للناس والتلاعب بوعيهم في بلدان المستعمرات في القرن الماضي. وقد يتغير شكل هذه المحاولات التي كانت فجة ومباشرة وتستخدم طرقا محددة كالإكراه مثلاً في بعض الحالات، أو التنميط...إلخ. ولكنها اليوم تأخذ أشكالاً أخرى، بالمضمون ذاته، وللهدف ذاته وهو المزيد من الهيمنة.

تمثل الرموز تجسيداً ملموساً للمفاهيم المجردة، فإذا كانت الهوية الوطنية شعوراً مجرداً بالانتماء، تحول الرموز مثل العلم أو النشيد الوطني هذا الشعور غير المرئي إلى شيء ملموس ومرئي ومسموع، يمكن للإنسان أن يراه ويسمعه ويشعر به. وينتج بذلك شعور بالوحدة والانتماء لـ «نحن»، فمثلاً عندما يرفع آلاف الأشخاص راية أو علما أو يرددون أغنية ونشيدا، يختفي الشعور بالفردية مؤقتاً ويحل محله شعور جماعي قوي. يصبح الرمز نقطة تلاق تجمع بين الأفراد رغم اختلافاتهم العرقية والاجتماعية والثقافية... إلخ، يذكرهم بأنهم جزء من كيان واحد أكبر. كما أنه ينقل قيما مشتركة، حيث يحمل الرمز قصة وشحنة، وبالتالي يصبح أداة للتمييز والتعريف، فيبدو وكأنه «بصمة» يجري التعريف بها عن الذات ومصدر للتمايز عن الآخرين، مصدر للتفرد والانتماء الجماعي بأن معا. حسب ما يؤكده بعض الرياضيين عندما يشرحون مشاعرهم أثناء التتويج في المنافسات العالمية، ويصدح نشيد بلادهم ويرتفع العلم. ولذلك، يعتبر الاعتداء على الرموز الوطنية اعتداء على الكيان المعنوي الذي تمثله.

تشرين وتصفير عداد التاريخ والهوية الوطنية...

أثار المرسوم الرئاسي رقم «188» لعام 2025، والذي أصدره الرئيس الانتقالي مؤخراً لتحديد العطلات الرسمية، جدلاً واسعاً في الشارع السوري، وخاصة أن المرسوم ألغى عطلة 6 تشرين الأول المكرسة لحرب تشرين 1973 مع العدو الصهيوني، والتي استشهد فيها أكثر من 3500 سوري على أقل تقدير، وفقاً لإحصاءات مختلفة.

تم صرف جزء من الجدل، خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي، بالطريقة المعتادة ضمن هذه الوسائل، أي عبر استقطاب ثنائي حاد مشبع بالتخوين المتبادل وبتراشق الاتهامات، بغرض قسم السوريين على بعضهم بشكل أكبر من الحاصل أساساً، وذلك عبر تصوير من عارض الإلغاء بأنه من «الفلول» ومن وافقه بأنه من «المؤيدين» للسلطة القائمة، والحق، أن الموضوع أعمق وأبعد بكثير من الانقسام الثانوي الذي يجري حشر الناس فيه رغماً عنهم...

خطف خلفاً

إذا تركنا هذا المرسوم جانباً لبعض الوقت، وعدنا بالتاريخ قليلاً إلى الوراء، يمكننا أن نقف على سلوك مشابه من حيث الجوهر كانت تتبعه السلطة السابقة؛ فالأسد الأب والابن، أساءا بكل طريقة ممكنة للهوية الوطنية السورية، ولعل أبرز أشكال تلك الإساءة تجلى بما يلي:

أولاً: عبر قرن الشعارات الوطنية بالقمع الداخلي والنهب الاقتصادي، إلى الحد الذي بات فيه أي اعتراض يقوم به السوريون على النهب والقمع، عرضة للتخوين الوطني، بحجة أن لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، وأن من يشكك بالسلطات وسلوكها، إنما يخدم العدو الخارجي... بهذه الطريقة، باتت الشعارات الوطنية المحقة في جوهرها، تتمثل في وعي السوريين بوصفها جزءاً من عدة الفساد والإفساد والقمع والنهب، ما أساء لهذه الشعارات نفسها عبر السنين.

ثانياً: السلوك السياسي العملي لسلطة الأسدين، ورغم الكلام الشعاراتي العام بالاتجاه الوطني، كان بمحصلته النهائية سلوكاً لا وطنياً بما يخص الداخل والخارج، عبر تدمير كل أسس الاستقلال الوطني، ابتداءً بالاقتصاد، ووصولاً إلى تدمير البنى الاجتماعية في سورية، الأمر الذي تجلى بشكل واضح بعد 2011.

ثالثاً: على المستوى الثقافي العام، عمل كل من الأسد الأب ثم الابن على تهميش التاريخ السوري السابق لهما، وفرضا سردية رسمية تجعل نقطة الصفر في التاريخ السوري هي نقطة سيطرة حافظ الأسد على السلطة «حتى بات يُسمى في عهد بشار، القائد المؤسس، وكأن سورية لم تكن قبله»، وصولاً إلى تسمية سورية بأنها «سورية الأسد». ضمن عملية تهميش الذاكرة والتاريخ السوريين، جرى تهميش أبطال الثورة السورية الكبرى، والعمل لتحويلهم إلى مجرد زعامات محلية أو حتى طائفية، خلافاً لدورهم الحقيقي والعملي في التاريخ السوري كزعماء وطنيين ترفعوا عن انتماءاتهم المحلية لمصلحة انتماء سوري جامع، كانوا القاعدة الأساسية في بنائه.

في هذا الإطار أيضاً، يمكن التذكير بأن الأسدين مسحا، حتى من المناهج الدراسية، التاريخ السوري الحديث بأكمله تقريباً؛ فقد لا تجد بين ملايين السوريين إلا عدداً قليلاً جداً قادراً على تعداد الرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة سورية منذ الانتداب الفرنسي وحتى الاستقلال، وصولاً لانقلاب حافظ الأسد، وستجد عدداً أقل من الناس قادرين على تعداد الشخصيات الوطنية والأحزاب الوطنية المهمة التي لعبت أدواراً كبيرة في تاريخ البلاد تحت الانتداب، وفي النضالات من أجل الاستقلال، وفي مرحلة ما بعد الاستقلال... بالمقابل، فقد كانت كتب التاريخ أيام نظام الأسدين متخمة بالتاريخ العربي والإسلامي القديم والوسيط، على أهمية هذا التاريخ، من الجاهلية إلى صدر الإسلام فالأمويين والعباسيين، وحتى العثمانيين إلى حد ما، ولكن كان يجري المرور على التاريخ الحديث لسورية لماماً، وبأقل قدر من الاهتمام...

> **اختيار لحظة حساسة كالتي نعيشها والتي يضغط فيها الصهيوني من أجل خضوع سوري كامل يجعل من محاولة حذف تاريخ 6 تشرين من تاريخنا أمراً غير مفهوم**

الهوية الوطنية

نسف الذاكرة الجمعية لشعب من الشعوب، ومحاولة تصفير عداد التاريخ ليبدأ مع السلطة الحاكمة، هو نسف في الوقت نفسه للهوية الوطنية السورية، نسفٌ لتاريخ الشعب السوري كشعب سوري بغض النظر عمّن يحكمه في هذه المرحلة أو تلك من التاريخ... وربط التاريخ بالسلطات هو تحويلٌ للشعب إلى مجرد تابع ورعية، لا يمتلك شخصيته الخاصة المستقلة القابلة للحياة والتطور بغض النظر عن الحاكم.

في ظل التهديد الهائل وغير المسبوق على وحدة البلاد ووحدة الشعب السوري، فإن ما نحتاجه هو أفق واسع في الرؤية والمعالجة، وحكمة تتخطى حالات الانتقام والتشفي؛ فحرب تشرين ليست ملكاً لحافظ الأسد أو سلطته، بل هي حرب مع عدو ما يزال حتى اليوم يهدد بلادنا ويعتدي عليها، وهي حرب سقط فيها شهداء سوريون من كل المحافظات السورية، ومن كل الطوائف والأديان والقوميات، دفاعاً عن بلادهم وأرضهم وكرامتهم، وليس دفاعاً عن الأسد وسلطته... وإن كان الأسد قد استطاع استغلال تلك الدماء والتلاعب بها، فإن هذا يعيبه هو، ولا يعيب تلك الدماء الطاهرة التي سالت دفاعاً عن كرامة البلاد وأهلها...

فوق ذلك، فإن اختيار لحظة حساسة كالتي نعيشها، والتي يضغط فيها الصهيوني من أجل خضوع سوري كامل، يجعل من محاولة حذف تاريخ 6 تشرين من تاريخنا أمراً غير مفهوم في أحسن الأحوال... وبكل الأحوال، فإن الشعب في بلادنا، كما يثبت التاريخ القديم والحديث، أكثر رسوخاً وثباتاً وعمقاً في أرضه من أي سلطة تأتي على رأسه، وضمناً فإن دماء شهداء المعارك والحروب مع الصهيوني، أكثر تجذراً في الأرض السورية من أن يتم محوها بمرسوم أو بقرار إداري...